رؤية عُمان 2040
OmanVision

وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040

تقرير رؤية عُمان 2040 | 2024 2025

الإصدار: أكتوبر 2025

تقرير رؤية عُمان 2040

2024 | 2025

من النُّطقِ السَّامِي

«مـن أجلِ صونِ مُكتَسَبَاتِنَا، وما تحققَ علَى هـذه الأرضِ الطيبة، مـن إنجازاتٍ نشهدُ لها جميعاً، ومـن أجـلِ بنـاءِ مُستقبَلٍ زاهـرٍ؛ لأبنـائِنَا الأوفياء، فـي كـلِّ شِبْرٍ من هذا الوطـن ؛ فإننا لن نتوانَى عـن بـذلِ كلِّ مـا هـو مـتاحٌ لتحقيقِ ذلك.»

هيثم بن طارق
سلطان عُمـان

قائمة المحتويات

المقدمة ---------- 08

محور الإنسان والمجتمع 12

أولوية التعليم والتعلّم والبحث العلمي والقدرات الوطنية ---------- 14

أولويــة الصحة ---------- 48

أولوية المواطنة والهــوية والتراث والثقافة الوطنية ---------- 68

أولوية الرفاه والحماية الاجتماعية ---------- 94

محور الاقتصاد والتنمية 116

أولوية القيادة والإدارة الاقتصادية ---------- 118

أولوية التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية ---------- 158

أولوية سوق العمل والتشغيل ---------- 194

أولوية القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي ---------- 216

أولوية تنمية المحافظات والمدن المستدامة ---------- 244

محور البيئة المستدامة 268

أولويــة البيئة والموارد الطبيعية ---------- 270

محور الحوكمة والأداء المؤسسي 294

أولوية التشريع والقضاء والرقابة ---------- 296

أولوية حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع ---------- 316

المقدمة

تُمثّل **رؤيــة عُمــان 2040** بكل ما تضمنته من محاور وأولــويات ومؤشرات طموحات المجتمع العُماني وتطلعاته نحو مستقبل أفضل في مختلف المجالات **الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية والبيئية**، وبذلك تُعّد الرؤية مرجعا أساسيا لأعمال التخطيط خلال الفترة (2021 - 2040) من خلال اثني عشر أولوية وطنية، تنبثق منها مواطن تركيز مرحلية، تخضع للتحليل المعمق والشامل والذي يتسم بصفة الاستمرارية، وذلك من أجل ضمان الفهم الصحيح والتشخيص الدقيق للفرص والتحديات، الأمر الذي يساهم في الوصول إلى مخرجات عملية على هيئة **برامج وطنية** وبرامج تنفيذية ومبادرات يتم قياس مستوى التقدم فيها عبر مجموعة من مؤشرات الأداء، والتي تساهم في مجملها في **تعزيز تصنيف سلطنة عُمان في المؤشرات الدولية**، وتشترك القطاعات والجهات الحكومية في تحقيق مستهدفات هذه المؤشرات وفقا لنطاق عملها، إضافة للدور الداعم والمقدّر لكل من القطاع الخاص والقطاع الأهلي.

إن **العمل المنهجي والتعاون الوثيق والشراكــة الكاملــة** بين القطــاعات المختلفة، ركائز مهمة في السعي لتحقــيق مستهدفات الرؤية، في ظل المتغيرات المتسارعة على كافة المستويات، والتحولات الكبرى في الاقتصاد العالمي ليس كمنظومة فحسب، بل كبُنى هيكلية مدفوعة بالتقدم التكنولوجي المذهل، وتحولات الطاقة المتسارعة.

وقد سعت وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 خلال التقارير الثلاثة السابقة إلى تسليط الضوء على مجموعة من الجوانب المهمة في رؤية عُمان 2040 ومستوى الإنجاز في تحقيق مستهدفاتها، مع تقديم نظرة شاملة لمؤشرات الرؤية والبرامج الوطنية والجهود المبذولة من الجهات الحكومية.

واليوم، إذ تدخل رؤية عُمان 2040 عامها الخامس، يسعى تقرير الرؤية هذا 2024/2025 إلى تقديم صورة أكثر تفصيلا ودقّة للجهود المبذولة لتحقيق مستهدفات الرؤية استنادا إلى التقارير الصادرة عن الجهات الحكومية وربطها بمؤشرات الرؤية ومستوى الإنجاز أو التراجع فيها؛ مع تقديم تحليل لذلك، وبما أن المؤشرات التي تم اعتمادها لقياس مستوى التقدم في تحقيق مستهدفات الرؤية تبلغ حوالي 70 مؤشرا، وقد توقف عدد منها عن الإصدار من قبل الجهات الدولية المصدرة لها، فإن هذا التقرير يركز على المؤشرات الفاعلة مع استبعاد المؤشرات المتوقفة.

ويرصد التقرير أبرز الجهود والإنجازات التي تم تحقيقها خلال عامي 2024/2025، ففي **أولوية التعليم والتعلم والبحث العلمي والقدرات الوطنية**، بُذلت العديد من الجهود لرفع مستوى أداء الطلبة في الدراسة الدولية في الرياضيات والعلوم، وتطوير إطار شامل للتعليم المهني والتقني في التعليم ما بعد الأساسي للصفين الحادي عشر والثاني عشر، وإعداد الإطار الوطني لتقويم أداء المدارس، بهدف تعزيز أداء المنظومة التعليمية من خلال تحديد جوانب الإجادة وتشخيص مجالات التحسين على نحو منهجي وهادف. وفي التعليم العالي، تم إدراج 5 جامعات عُمانية في تصنيف (QS) العالمي للجامعات وحصلت جامعة السلطان قابوس على مراكز متقدمة في هذا التصنيف، في الوقت الذي يشهد فيه القطاع ارتفاعا في عدد الطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي وزيادة في عدد البحوث العلمية المحكّمة.

أما في **أولوية الصحة**، فتم تدشين السياسة الصحية الوطنية، وإنشاء البرنامج الوطني للجينوم والبيانات البشرية "الجينوم العُماني"، وافتتاح 10 مؤسسات صحية جديدة، وإجراء أول عملية زراعة قلب من شخص متوفّى دماغيا.

وفي **أولوية المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية**، نجحت سلطنة عُمان في إدراج برنامج سفينة شباب عُمان للسّلام والحوار الثقافي المستدام في قائمة أفضل ممارسات الصون للتراث الثقافي غير المادي للإنسانية بمنظمة اليونسكو، كما أدرجت المنظمة المخطوطة العُمانية "النونية الكبرى" للملاح العُماني أحمد بن ماجد في برنامج ذاكرة العالم.

وشهدت **أولوية الرفاه والحماية الاجتماعية** التوسع في منظومة الحماية الاجتماعية، والتركيز على إنشاء مجتمعات عمرانية ضمن الأحياء والمخططات السكنية المتكاملة تضم شبكات طرق وخدمات وبنية تحتية مكتملة، بما يعزز من جودة الحياة في هذه الأحياء.

المقدمة

كما شهدت المؤشرات المتعلقة **بأولوية القيادة والإدارة الاقتصادية** نتائج إيجابية، من أبرزها استمرار تحسن أداء الأنشطة غير النفطية وارتفاع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وبقاء مؤشر التضخم في مستويات صحية وآمنة، واستقرار أسعار المواد الغذائية، وارتفاع الدعم الحكومي والإنفاق العام، وتحقيق الموازنة العامة للدولة خلال عام 2024 فائضا للسنة الثالثة على التوالي.

وفي **أولوية التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية**، تم بذل المزيد من الجهود لتفعيل أداء القطاعات الصناعية والسياحية والخدمات اللوجستية والقطاعات الأخرى وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وقد تم تسجيل أول قمر صناعي باسم سلطنة عُمان رسميا لدى الأمم المتحدة، وإنشاء مركز الثورة الصناعية الرابعة في سلطنة عُمان الذي يعدّ السادس من نوعه في الشرق الأوسط والـ 22 عالميا، وإطلاق صندوق عُمان المستقبل برأسمال يقدر بملياري ريال عُماني، في الوقت الذي سجل فيه الدَّين العام تراجعا، وشهد التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان مزيدا من التحسن.

أما في **أولوية سوق العمل والتشغيل**، فتم تطوير وتفعيل مجموعة من المنصات الرقمية التي تساهم في منظومة التشغيل، ومن بينها إطلاق منصة "توطين" لتنظيم سوق العمل والربط المباشر بين الباحثين عن عمل والفرص الوظيفية المتاحة في القطاعين الحكومي والخاص.

وفي **أولوية القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي**، تم تفعيل صالة "استثمر في عُمان" لتقديم خدمات متكاملة للمستثمرين، وإنشاء فريق التفاوض الوطني الذي يختص بالتفاوض ودعم الحكومة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية الاستراتيجية، وإطلاق الهوية الترويجية الموحدة، وتحفيز الاستثمار في مختلف القطاعات بما في ذلك قطاع الهيدروجين الأخضر الذي شهد توقيع اتفاقيتين جديدتين.

كما شهدت **أولوية تنمية المحافظات** تنفيذ مشاريع طرق استراتيجية حيوية من بينها: مشروع طريق السلطان فيصل بن تركي (دبا - ليما - خصب) بطول حوالي 71 كم، وبلغت نسبة الإنجاز فيه حوالي 48% حتى يونيو 2025، إلى جانب التوسع الحاصل في المناطق الاقتصادية في المحافظات مثل: المنطقة الاقتصادية بمحافظة الظاهرة والمنطقة الاقتصادية بالروضة (محافظة البريمي).

وبُذلت العديد من الجهود لتحقيق مستهدفات **أولوية البيئة والموارد الطبيعية** ضمن محور البيئة المستدامة، تمثلت في إنشاء مركز عُمان للحياد الصفري وتشغيل محطتي منح 1 ومنح 2 للطاقة الشمسية، وغيرها من المشاريع المحرّكة للأولوية في مختلف مجالاتها.

أما في **أولوية التشريع والقضاء والرقابة**، فتم إنشاء محكمة الاستثمار والتجارة وإصدار قانونها وفقًا للمرسوم السلطاني رقم (35/2025)، كما حققت سلطنة عُمان تقدمًا ملحوظًا في مؤشر مدركات الفساد لعام 2024، حيث تقدمت 20 مركزًا لتحتل المرتبة 50 عالميًا.

وفي **أولوية حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع**، أثمرت الجهود الحثيثة من مختلف الجهات المعنية بإطلاق المنصة الوطنية للمقترحات والشكاوى والبلاغات "تجاوب". بالإضافة إلى ذلك، وضمن الجهود المبذولة في التحول الرقمي، تم تبسيط 2,680 من الإجراءات الحكومية حتى 2024 من أصل 2,869 كمستهدف حتى 2025.

وهناك العديد من النجاحات الأخرى التي يستعرضها هذا التقرير، وهي نجاحات تجعلنا جميعا أمام مسؤولية أكبر لمضاعفة الإنجازات، وبما أن رؤية عُمان 2040 تم وضعها وفق توافق مجتمعي واسع وبمشاركة فئات المجتمع المختلفة، فإن تحقيق مستهدفاتها يتطلب مزيدا من **التعاون والعمل المشترك بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع**، ومن خلال تضافر جهود الجميع نستطيع تحقيق تطلعات رؤية عُمان 2040 وتحقيق التقدم المستمر في مختلف المؤشرات الدولية، مستنيرين جميعا بتوجيهات وحكمة جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - الرامية إلى تعزيز التعاون والتكامل بين كافة القطاعات الوطنية من جهة، وبين الجهات المختلفة في كل قطاع، وبذل أقصى الجهود الممكنة في سبيل الوطن، للوصول به للمكانة المستحقة.

محور الإنسان والمجتمع

مجتمع إنسانه مبدع

أولوية التعليم والتعلّم والبحث العلمي والقدرات الوطنية

التوجه الإستراتيجي للأولوية

تعليم شامل وتعلّم مستدام، وبحث علمي يقود إلى مجتمع معرفي وقدرات وطنية منافسة.

الأهداف الإستراتيجية للأولوية

- نظام تعليمي يتسم بالجودة العالية، والشراكة المجتمعية
- نظام ممكّن للقدرات البشرية في قطاع التعليم
- نظام متكامل ومستقل؛ لحوكمة المنظومة التعليمية وتقييمها وفق المعايير الوطنية والعالمية
- منظومة وطنية فاعلة للبحث العلمي والإبداع والابتكار تسهم في بناء اقتصاد المعرفة ومجتمعها
- مناهج تعليمية معززة للقيم، ومراعية لمبادئ الدين الإسلامي، والهوية العمانية، ومستلهمة من تاريخ عمان وتراثها، ومواكبة لمتطلبات التنمية المستدامة، ومهارات المستقبل، وتدعم تنوعًا في المسارات التعليمية
- مصادر تمويل متنوعة ومستدامة للتعليم والبحث العلمي والابتكار
- كفاءات وطنيَّة ذات قدرات ومهارات ديناميكيَّة منافسة محليًّا وعالميًّا

المؤشر	مستهدف 2030	مستهدف 2040
مؤشر الابتكار العالمي	القيمة > 41.19 أو من أفضل 40 دولة	القيمة > 51.98 أو من أفضل 20 دولة
متوسط ترتيب الجامعات العُمانية المدرجة ضمن أفضل 500 جامعة	من أفضل 300 جامعة	من أفضل 300 جامعة
عدد الجامعات العُمانية المدرجة ضمن أفضل 500 جامعة	3	4
مؤشر تنافسية المواهب العالمية	القيمة > 55.57 أو من أفضل 30 دولة	القيمة > 62.63 أو من أفضل 20 دولة

أهمية الأولوية في منظومة الرؤية

ترتبط أولوية التعليم والتعلّم والبحث العلمي والقدرات الوطنية بشكل وثيق مع بقية الأولويات وأهدافها، فنجاح هذه الأولوية يسهم في بناء كوادر وطنية تمتلك المهارات التقنية والمهنية والبحثية اللازمة لدعم كافة القطاعات الاجتماعية الاقتصادية والبيئية، مما سينعكس على رفع جودة حياة المجتمع وتوطيد أبعاد التنمية المستدامة، ودعم الابتكار للوصول إلى تحقيق مفهوم الاقتصاد المعرفي.

مؤشر الابتكار العالمي

التصنيف

القراءة المرجعية 2022	القراءة الحالية 2025	مستهدف 2030	مستهدف 2040
79	69	من أفضل 40 دولة	من أفضل 20 دولة

يُعد مؤشر الابتكار العالمي مؤشرًا مركّبًا يقيس أداء الدول في الابتكار عبر مدخلات الابتكار (المؤسسات، القوى العاملة، البنية التحتية، تطور الأسواق والأعمال) ومخرجات الابتكار (مخرجات المعرفة والتقنية والإبداع). وقد تحسّن تصنيف سلطنة عُمان في المؤشر العام بـ 10 مراتب بين عامي 2022 و2025 لتصل إلى المرتبة 69 عالميًا في 2025، ومن خلال التقرير الصادر من المنظمة العالمية للملكية الفكرية يتضح أن سلطنة عُمان تحسنت في المؤشر العام من التصنيف 74 في العام 2024 الى التصنيف 69 في العام 2025. وجاء هذا التحسن نتيجة ارتفاع مدخلات الابتكار من المرتبة 59 في عام 2024 إلى 55 عالميًا في عام 2025، رغم تراجع مخرجات الابتكار من المرتبة 86 إلى 89، مما انعكس إيجابًا على الأداء العام للمؤشر.

ويؤكد هذا التقدم أهمية استدامة الجهود الوطنية لتعزيز منظومة الابتكار وتحقيق مزيد من التحسن في الأعوام القادمة.

مؤشر تنافسية المواهب العالمية

التصنيف

القراءة المرجعية 2022	القراءة الحالية 2023	مستهدف 2030	مستهدف 2040
60	59	من أفضل 30 دولة	من أفضل 20 دولة

يقيس هذا المؤشر قدرة الدول في المنافسة على استقطاب المواهب، وتسليط الضوء على الذكاء الاصطناعي، ويتضمن ستة محاور (التمكين، والجذب، والنمو، والاستبقاء، والمهارات التقنية والمهنية، ومهارات المعرفة العالمية)، والذي من خلاله يمكن للدول تنمية وتطوير قدراتها البشرية مما يمكنها من بناء مجتمعات مزدهرة ومتقدمة، حيث أظهرت النتائج الأخيرة للمؤشر تحسن سلطنة عُمان في التصنيف حيث وصلت إلى المرتبة 59 في عام 2023 مقارنة بالمرتبة 60 في عام 2022، وجاء هذا التقدم مدفوعا بالتحسن في محور مهارات المعرفة العالمية وهي التي تتطلبها الوظائف المبنية على المعرفة مثل الأدوار المهنية أو الإدارية أو القيادية والتي تتطلب مهارات الإبداع وحل المشكلات، وتعمل الجهات المعنية بهذا المؤشر على تكثيف الجهود من خلال البرامج الوطنية المعنية بتنمية المواهب والمهارات، مع تحديث السياسات والقوانين الجاذبة لهذه المواهب خاصة في المحاور المختصة بذلك.

عدد الجامعات العُمانية المدرجة ضمن أفضل 500 جامعة ومتوسط ترتيب الجامعات العُمانية المدرجة ضمن أفضل 500 جامعة

التصنيف

القراءة المرجعية 2022	القراءة الحالية 2026	مستهدف 2030	مستهدف 2040
368	334	من أفضل 300 جامعة	من أفضل 300 جامعة

تعتبر جامعة السلطان قابوس الجامعة العُمانية الوحيدة المدرجة حاليا ضمن أفضل 500 جامعة في مؤشر QS العالمي لتصنيف الجامعات. وقد حققت الجامعة التصنيف 334 في المؤشر لعام 2026، حيث قفز تصنيف الجامعة حسب أحدث قراءة للمؤشر من الترتيب 362 للعام 2025، متقدمة بواقع 28 درجة ومحققة أفضل تصنيف في تاريخ الجامعة (ملاحظة: حسب منهجية المؤشر: نتيجة المؤشر للعام 2026 تظهر في العام 2025)، وقد تحسنت الجامعة في قيمة المؤشر من 31.7 عام 2025 إلى 42.3 لعام 2026، وجاء الارتفاع في التصنيف مدفوعا بالتحسن في المؤشرات الفرعية المعنية بالسمعة الأكاديمية والاستشهادات البحثية وشبكة البحث الدولي ومخرجات التوظيف، وتجدر الإشارة إلى أنه وبجانب جامعة السلطان قابوس وجامعة صحار، دخلت ثلاث جامعات عُمانية خاصة ضمن التصنيف وهي جامعة نزوى، وجامعة ظفار والجامعة الألمانية للتكنولوجيا، وهي خطوة هامة تسبق الإدراج ضمن أفضل 500 جامعة في المؤشر، علما بأن المؤشر يستهدف وجود 3 جامعات عُمانية ضمن أفضل 500 جامعة بحلول عام 2030 وأن يصل متوسط ترتيب الجامعات العُمانية المدرجة ضمن أفضل 500 جامعة بحلول عام 2030 إلى أفضل 300 جامعة.

تنفيذ أكثر من 32 مشروعًا بحثيًا مشتركًا بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار والقطاع الصناعي ضمن برنامج البحوث الاستراتيجية

تنفيذ 29 برنامجا ومبادرة من قبل الأكاديمية السلطانية للإدارة، شارك فيها أكثر من 1300 مشارك خلال الفترة من يونيو 2024 وحتى يونيو 2025

حصول الطلبة الموهوبين في المدارس على 7 جوائز على مستوى الدول العربية ودول مجلس التعاون خلال عامي 2023 و2024

البدء في تطبيق النظام الوطني الذي يستند إلى لتقويم أداء المدارس الذي إلى مرجعيات وطنية دقيقة، تسهم في تعزيز أداء المنظومة التعليمية

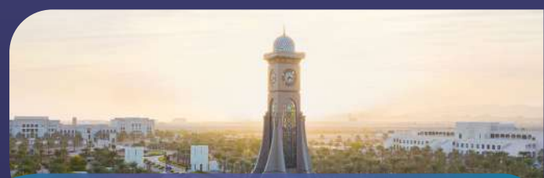

حصول جامعة السلطان قابوس على المركز 334 عالمياً في تصنيف كيو إس (QS) العالمي للجامعات لعام 2026

إدراج 5 جامعات عُمانية في تصنيف كيو إس (QS) العالمي للجامعات لعام 2026

تخصيص برامج للابتعاث في تخصصات استراتيجية مثل الذكاء الاصطناعي، والطاقة المتجددة، والاقتصاد الرقمي

تنفيذ النسخة الثانية من برنامج الكراسي البحثية (2024-2025م)، التي تُركز على أولويات وطنية مثل المياه والطاقة المتجددة والصحة العامة

تسجيل أكثر من 5000 باحث في منصة "شعاع" التي تجمع البحوث والمقالات والدراسات العلمية والابتكارات والإحصاءات المنتجة في سلطنة عُمان

تنفيذ مشروع رقمنة المناهج الدراسية لتطوير المحتوى التعليمي إلى الصيغة الرقمية التفاعلية في 46 كتابا دراسيا جديدا خلال 2025

تفعيل مسار التعليم المهني والتقني للصفين الحادي عشر والثاني عشر

نشر 839 بحثًا علميًا محكمًا من قبل مؤسسات التعليم العالي الخاصة خلال عام 2024

تنفيذ مبادرة برنامج التمويل المؤسسي للبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي الخاصة لدعم المشاريع البحثية

تشغيل المنصة الوطنية للابتكار "عُمان تبتكر" كنظام حوكمة متكامل للأنشطة الابتكارية

دعم برامج التطوير المهني والتمكين الأكاديمي، وتوسيع فرص التدريب العملي لطلبة التعليم العالي في مؤسسات التعليم العالي

إطلاق مبادرة "تسمو" من قبل الأكاديمية السلطانية للإدارة لتطوير الكفاءات القيادية النسائية من القطاعين العام والخاص والمجتمع العُماني

تمويل أكثر من 43 مشروعًا بحثيًا في مؤسسات التعليم العالي الخاصة ضمن برنامج التمويل المؤسسي

تسجيل 128 طلبًا لبراءات اختراع من قبل مؤسسات التعليم العالي

إنشاء كرسي الإيسيسكو البحثي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي بجامعة التقنية والعلوم التطبيقية "الإيسيسكو"

تعزيز استفادة أكثر من 15 ألف طالب وطالبة من برامج الابتكار وريادة الأعمال المنفذة من قبل مركز الابتكار ونقل التكنولوجيا بجامعة السلطان قابوس

ارتفاع نسبة أعضاء الهيئة الأكاديمية من حملة الدكتوراة في مؤسسات التعليم العالي الخاص إلى 65% في العام الأكاديمي 2025/2024

التعليم المدرسي

- رفع مستوى أداء الطلبة في الدراسة الدولية في الرياضيات والعلوم بالصفين الرابع والثامن.
- تطبيق أنشطة إثرائية تفاعلية معززة لمهارات العلوم والرياضيات في الدراسة الدولية (TIMSS) للطلبة في الصفوف (1-8).
- البدء في تنفيذ مشروع تطوير تقويم تعلم الطلبة.
- البدء في تشييد 20 مختبرا جديدا للعلوم.
- تفعيل منصة إلكترونية تُعنى بمساعدة تلاميذ الحلقة الأولى على تحسين مستوياتهم في القراءة بما يخدم الدراسة الدولية (PIRLS).
- تطبيق مناهج السلاسل العالمية في العلوم واللغة الإنجليزية والرياضيات وتقنية المعلومات للصفوف من الأول وحتى الثاني عشر في جميع المدارس الحكومية لرفع مستوى التحصيل الدراسي للطلبة في هذه المواد بما يتوافق مع المعايير الدولية.
- تطوير الاختبارات الوطنية إلكترونيا، وتطوير منظومة التقويم التربوي ومنظومة التعليم الالكتروني.
- العمل على تطوير قدرات المعلمين وأساليب التدريس لتتناسب المخرجات مع المعايير الدولية المثلى في تقييم المستوى التحصيلي.

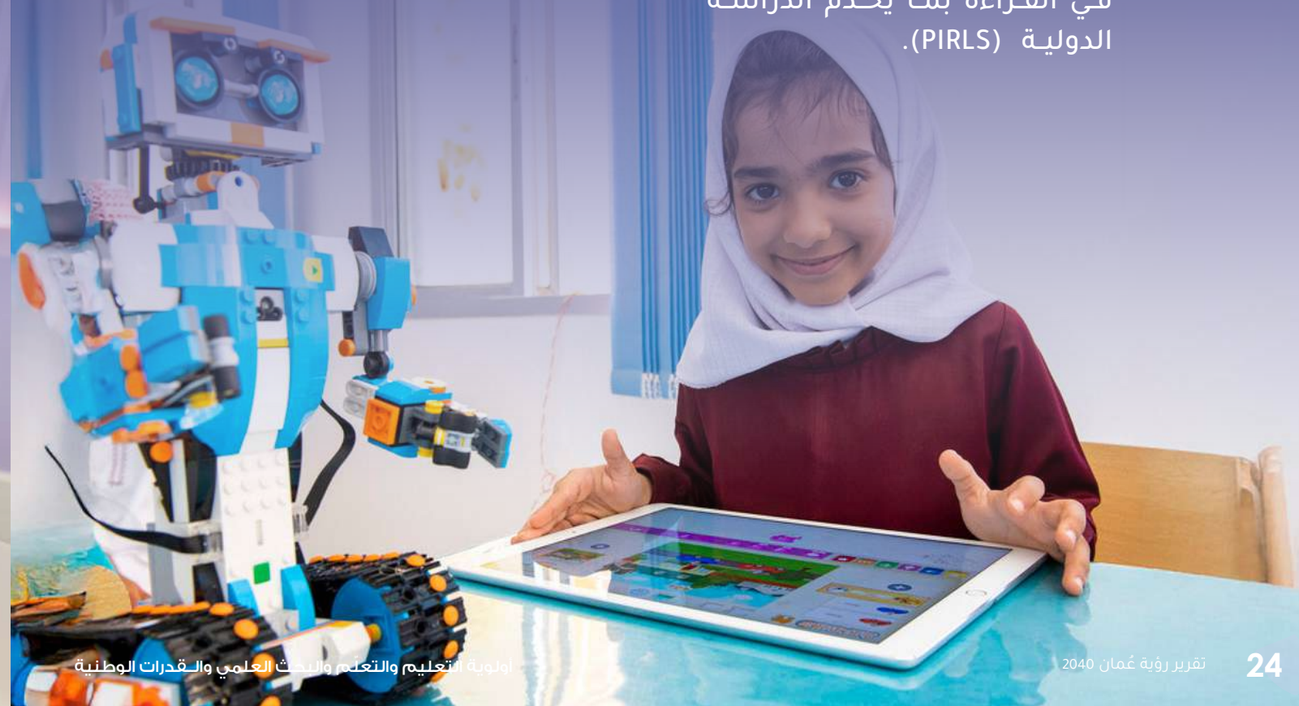

تفعيل مسار التعليم المهني والتقني ومهارات المستقبل

- تطوير إطار عام شامل للتعليم المهني والتقني في التعليم ما بعد الأساسي للصفين الحادي عشر والثاني عشر، مع التأكيد على الجودة والمعايير الدولية.
- تطوير شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص والمؤسسات التدريبية لضمان مواءمة التخصصات مع متطلبات سوق العمل.
- تدريب الكوادر التعليمية المتخصصة وتطوير المناهج والمواد التعليمية المناسبة لكل تخصص من تخصصات التعليم المهني والتقني.
- تنفيذ مشروع لزيادة 150 طالبا وطالبة بمسار التعليم المهني والتقني في مجال إدارة الأعمال وتقنية المعلومات في 2025.
- تنفيذ مشروع لزيادة 600 طالب وطالبة بمسار التعليم المهني والتقني في مجال التخصصات الهندسية والصناعية في 2025.

ضمان جودة التعليم المدرسي

يعد النظام الوطني لتقويم أداء المدارس والذي تتولى الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم تنفيذه من خلال مركز ضمان جودة التعليم المدرسي أداة فاعلة لتمكين المدارس من تقويم أدائها استناداً إلى معايير ومؤشرات جودة رصينة؛ تنسجم مع التوجهات الوطنية والعالمية، ويسهم هذا النظام في تعزيز أداء المنظومة التعليمية من خلال تحديد جوانب الإجادة، وتشخيص مجالات التحسين على نحو منهجي وهادف:

- **نشر ثقافة النظام على نطاق واسع:** إيصال فلسفة النظام ومكوناته إلى مختلف المحافظات، وذلك من خلال تنفيذ زيارات تعريفية بالنظام إلى جميع المحافظات التعليمية.
- **تأهيل المراجعين الخارجيين:** تم تدريب 150 مراجعا خارجيا على آليات تطبيق النظام، بصورة تضمن قدرتهم على تحري مستهدفات النظام وضمان جودة تطبيقه ميدانيا.
- **تمكين القيادات المدرسية:** تم تدريب قيادات المدارس التي ستخضع للتقويم خلال الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2026/2025، بهدف تعزيز فهمهم لفلسفة النظام، وتطوير قدراتهم على تفعيل عملية التقويم الذاتي، بما يسهم في تحقيق مستهدفات النظام الوطني لتقويم أداء المدارس بفاعلية.
- **بناء قدرات الإشراف الإداري:** تم تدريب المشرفين الإداريين الذي يشرفون على المدارس المجدولة المستهدفة بالتقويم؛ لتمكينهم من تقديم الدعم والمساندة الفنية المطلوبة، وضمان جاهزية المدارس لتطبيق النظام بكفاءة.

المجالات التي يركز عليها النظام الوطني لتقويم أداء المدارس:

- تعزيز المهارات الأساسية لدى الطلبة، وفي مقدمتها مهارات القراءة، بما يشمل القراءة المنهجية والقراءة العامة.
- تخصيص مجموعة من المعايير لقياس المهارات لدى الطلبة في مختلف المجالات من خلال تحليل نواتج التعلم، وعمليات التدريس والتقويم، وأدوار القيادة التعليمية.
- نتائج الطلبة في الدراسات الدولية (PIRLS-TIMSS)، التي أظهرت تقدما نسبيا في أداء الطلبة على مدى السنوات الماضية.
- رفع قدرة الطلبة على التنافس إقليميا ودوليا.
- قياس ممارسات التعليم والتقويم الصفّي، وإدماج التقويم من أجل التعلم.
- توفير بيئة تعليمية داعمة لاكتساب الطالب المهارات الأساسية؛ من خلال التركيز على مفاهيم عدالة التعلم، والدعم والرعاية النفسية والاجتماعية لجميع الطلبة.
- إبراز دور القيادة والإدارة المدرسية في ضمان تطبيق ممارسات تعليمية فعّالة، واستخدام نتائج الأداء لتحسين التعليم؛ في إطار حوكمة يضمن المتابعة والمساءلة.
- تحسين آليات رصد نواتج التعلم، باعتبار الطالب محورًا أساسيًا في عملية التقويم.
- توفير مؤشرات دقيقة لقياس مهارات القرن الحادي والعشرين من خلال تقييم التحصيل الأكاديمي ومهارات الطالب وسلوكياته.

تعزيز جودة التعليم الجامعي

- تطوير معايير الاعتماد المؤسسي بما يتماشى مع معايير (QS) العالمية.
- تنفيذ برامج دعم فني واستشاري للجامعات الخاصة لتحسين أدائها الأكاديمي والبحثي.
- توقيع مؤسسات التعليم العالي لمذكرات تفاهم مع مؤسسات تصنيف دولية.
- إدراج مؤشرات الأداء الخاصة بالتصنيفات ضمن منظومة التقييم المؤسسي للجامعات.
- تنظيم منتدى تصنيف الجامعات العُمانية بالتعاون مع جامعة نزوى في مايو 2024.
- إعداد دراسة تحليلية لنتائج الجامعات الخاصة في تصنيف (QS) في أكتوبر 2024.
- استضافة ندوة إقليمية لتحسين ترتيب الجامعات العربية بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في مايو 2025.
- تدشين الإصدار الثاني من دليل التقويم مقابل المعايير المؤسسية من قبل الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم.
- إعادة هندسة نظام جودة البرامج التأسيسية العامة من قبل الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم بما يشمل عملية تدقيق جودة البرامج التأسيسية العامة.
- تنفيذ عدد من البرامج وحلقات العمل التدريبية بهدف بناء القدرات في قطاع التعليم العالي.

البرامج والخطط المنفذة من قبل جامعة التقنية والعلوم التطبيقية للدخول في التصنيف العالمي للجامعات (QS):

- طرح 6 برامج للماجستير ابتداء من فصل الربيع 2025 و3 برامج أخرى في فصل الخريف 2025.
- توحيد المعرف البحثي للجامعة في منصة Scopus، وتحقيق زيادة سنوية في أعداد الأوراق العلمية المنشورة.
- إنشاء موقع إلكتروني موحد للجامعة لتعزيز الهوية المؤسسية وتسهيل الوصول إلى الموارد والمعلومات الأكاديمية والإدارية للطلبة وأعضاء هيئة التدريس والباحثين، والترويج للبرامج الأكاديمية واستعراض الإنجازات البحثية.

الجهود المنفذة لاستقطاب الطلبة الدوليين للدراسة في مؤسسات التعليم العالي:

- تشكيل فريق عمل لمبادرة «ادرس في عُمان» والإشراف على المنصة المخصصة للترويج الدولي.
- المشاركة في معارض تعليمية دولية.
- العمل على تسهيل الإجراءات التشريعية المرتبطة بالتأشيرات والإقامة.
- التعاون مع برنامج Erasmus+ الأوروبي وبرنامج التبادل الطلابي الخليجي.
- تشجيع المؤسسات على تطوير خدمات خاصة بالطلبة الدوليين وتحسين البنية التحتية.
- دعوة المؤسسات للمشاركة في فعاليات دولية، وتعزيز الحضور في المنصات الرقمية.

عدد الطلبة الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في العام الأكاديمي 2024/2023:

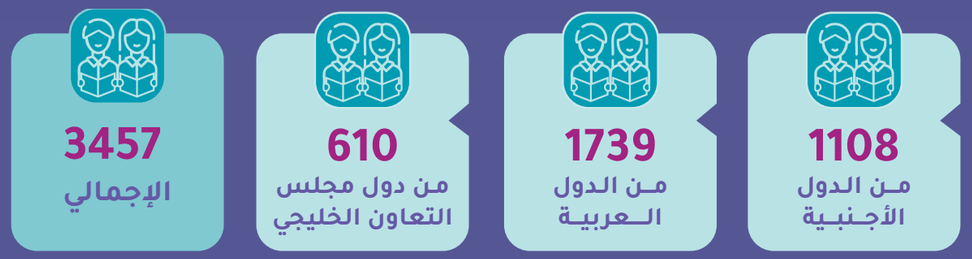

جهود ضمان الجودة المؤسسية لمؤسسات التعليم العالي

جهود مؤسسات التعليم العالي الخاصة للدخول في تصنيف QS

- تعزيز حجم وجودة المنشورات العلمية.
- رفع مستوى الرؤية البحثية والشبكات الأكاديمية.
- دعم الكراسي البحثية للمساهمة في سمعة المؤسسة وتقديم أبحاث مؤثرة.
- تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس والطلاب لرفع جودة مخرجات البحث.
- تنظيم مؤتمرات دولية في مجالات الذكاء الاصطناعي، والاستدامة، والطاقة المتجددة، وإدارة الأعمال.
- دعوة باحثين دوليين لتقديم أبحاثهم.
- استضافة مؤتمرات وندوات في تخصصات متعددة.
- إقامة يوم بحث علمي سنوي وتوقيع اتفاقيات تعزز من مكانة البحث العلمي.
- عقد مؤتمر مشاريع بحثية إقليمية للطلاب الجامعيين.
- تنظيم مؤتمر Research Teaching Nexus.
- استضافة متحدثين خارجيين بارزين.
- تشجيع النشر المشترك مع باحثين من جامعات عالمية.

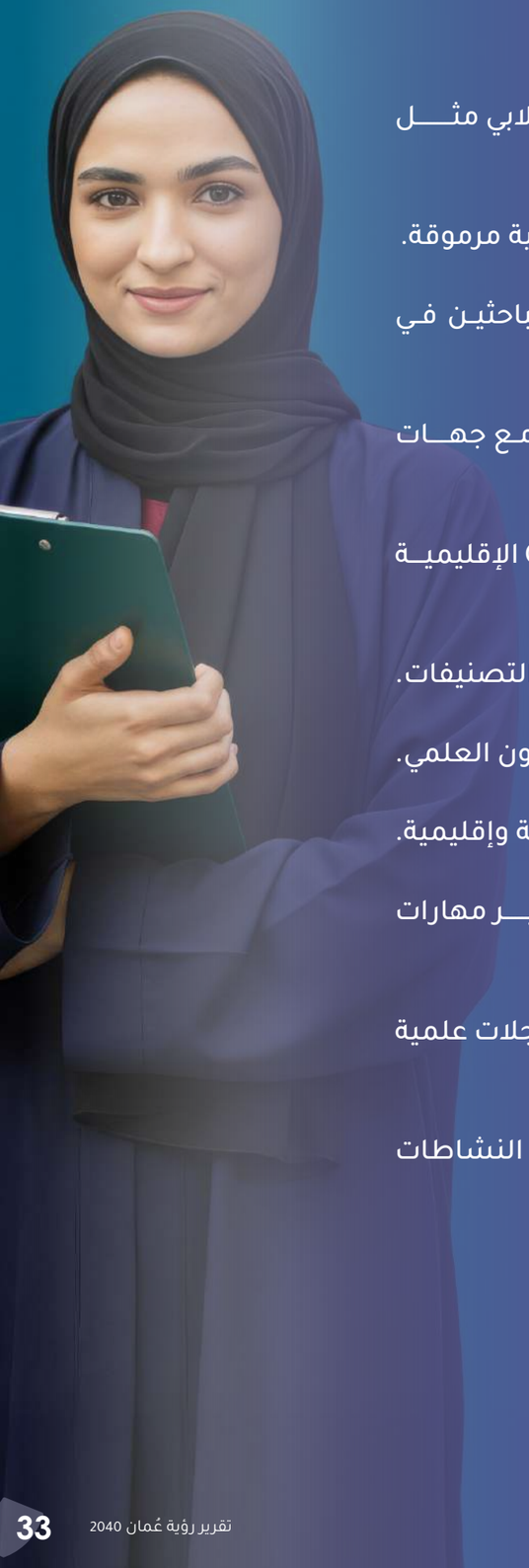

- المشاركة في برامج التبادل الطلابي مثل IAESTE وERASMUS+.
- توقيع مذكرات تفاهم مع مؤسسات تعليمية مرموقة.
- دعم مشاركة أعضاء هيئة التدريس والباحثين في المؤتمرات الدولية.
- تنفيذ خطط توعوية لتعزيز العلاقة مع جهات التوظيف والصناعة.
- المشاركة في منتديات وتصنيفات QS الإقليمية والعالمية.
- دعوة خبراء من QS لعقد ورش عمل حول التصنيفات.
- تشكيل مجموعات بحثية في الكليات للتعاون العلمي.
- الرعاية والمشاركة في قمم تعليمية عالمية وإقليمية.
- إقامة ورش عمل ودورات تدريبية لتطوير مهارات التدريس والبحث.
- دعم الأكاديميين والباحثين للنشر في مجلات علمية محكمة سنويا.
- تحديث الموقع الإلكتروني بما يعكس النشاطات الأكاديمية.

الابتكار والبحث العلمي

تطوير وتحسين بيئة الابتكار من خلال خمسة محاور أساسية وهي:

- **برامج تعزيز دور المراكز البحثية كمحركات لدعم الاقتصاد المبني على المعرفة:**
  - المراكز البحثية الأكاديمية، تضم جميع المراكز التابعة لجامعة السلطان قابوس، ويبلغ عددها (14) مركزاً، تقوم بالبحوث العلمية لإنتاج المعرفة والتي يتم مشاركتها بالنشر العلمي في الدوريات العلمية المحكمة.
  - المراكز البحثية الخدمية، تضم جميع المراكز التابعة للوزارات، ويبلغ عددها (15) مركزاً، تقوم بشكل رئيسي بإجراء البحوث الموجهة لشريحة المستفيدين من هذه المؤسسات.

- **برنامج التمويل المؤسسي المبني على الكفاءة:** يهدف هذا المسار إلى إيجاد حلول علمية وابتكارية للتحديات القائمة ذات الأولوية الوطنية وتنفيذ مشاريع بحثية حسب الاستراتيجية البحثية لكل مؤسسة بحثية.

ملخص برنامج التمويل المؤسسي المبني على الكفاءة (الدورة البحثية 2024)

اسم البرنامج الفرعي	الفئة المستهدفة	عدد المقترحات المقدمة	عدد المقترحات المعتمدة
المنح البحثية	حملة شهادة الدكتوراة أو ما يعادلها	421	158
بحوث الخريجين	طلبة الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراة)	190	145
بحوث الطلبة	طلبة المرحلة الجامعية الأولى (الدبلوم والبكالوريوس)	301	172
العدد الإجمالي للمقترحات البحثية		912	475
العدد الإجمالي للمؤسسات المستفيدة	29 مؤسسة أكاديمية وبحثية		
التوعية بالبرنامج	▪ إقامة محاضرات تعريفية عن البرنامج في (11) جهة مستفيدة. ▪ المشاركة في القافلة العلمية والتوعية بالبرنامج في سبع محافظات.		

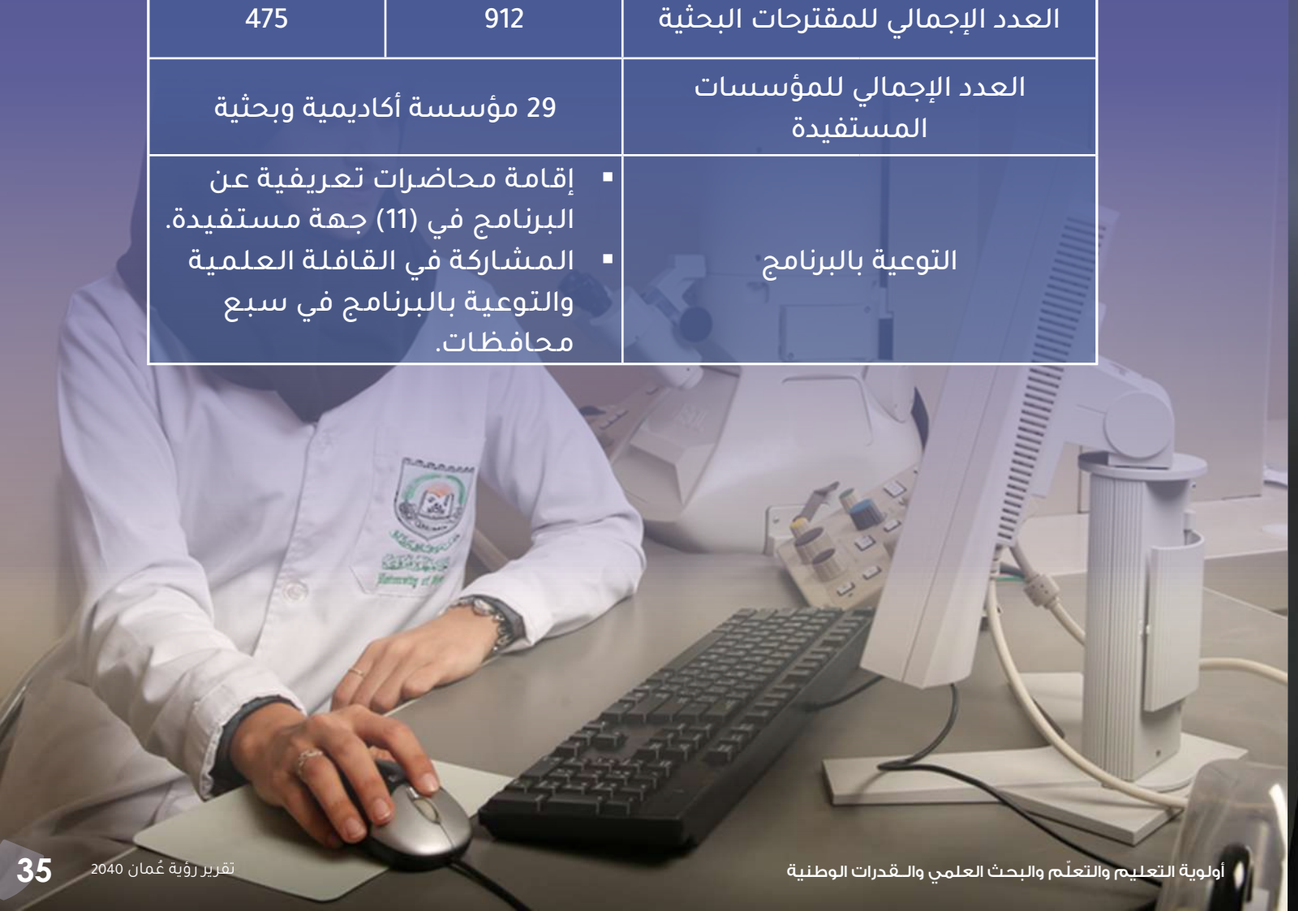

- **برنامج مشروعات البحوث الاستراتيجية:** يهدف إلى دعم وتمويل المشاريع البحثية الوطنية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، حيث يخدم البرنامج التوجهات الاستراتيجية، ويركز على الأولويات الوطنية في شتى المجالات الخدمية والاقتصادية والاجتماعية

ملخص أداء برنامج مشروعات البحوث الاستراتيجية (2024)

المؤسسة الحكومية	الأولويات البحثية المعتمدة
وزارة الصحة	1. تمويل الأنظمة الصحية 2. الصحة العقلية
وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه	1. المحافظة على أشجار اللبان العُماني وتعزيز القيمة المضافة لمنتجاتها 2. تعزيز مدخلات إنتاج الأعلاف البديلة والمركزة 3. إيجاد بدائل محلية فعالة للمسحوق السمكي في الأعلاف السمكية للكائنات المستزرعة 4. جغرافية إنتاج وتداول الغذاء وتأثيرها على سلامة وجودة الغذاء في سلطنة عُمان 5. حصاد مياه الأمطار وتعظيم الفائدة منها
وزارة التربية والتعليم	1. جودة التعليم المبكر في سلطنة عُمان 2. توظيف الذكاء الاصطناعي في التعليم في سلطنة عُمان
وزارة التراث والسياحة	1. متطلبات ومعايير إنشاء مراصد سياحية مستدامة (sustainable tourism observatory) في المقاصد السياحية 2. معايير السياحة المستدامة في القطاع التراثي
بلدية ظفار	مكافحة الذباب اللاسع في محافظة ظفار مع التركيز على العارنوت
العدد الإجمالي للمقترحات	27 مقترحاً بحثياً معتمداً
العدد الإجمالي للمؤسسات	9 جهات أكاديمية وبحثية منفذة للمقترحات المعتمدة
التوعية بالبرنامج	تنفيذ 10 جلسات تعريفية للمؤسسات المختلفة
عدد الجهات المستفيدة الجديدة	6 جهات حكومية جديدة ويجري العمل على دعم الربط الالكتروني معها للاستفادة من البرنامج

برامج تعزيز دور مراكز الابتكار وريادة الأعمال العلمية والتقنية:

- **برنامج دعم الحاضنات العلمية:** يهدف هذا البرنامج إلى تقديم الدعم المالي لتأسيس وتمكين الحاضنات العلمية في مؤسسات التعليم العالي، وقد قام في 2024 بتقديم الدعم إلى 6 ست جامعات من مؤسسات التعليم العالي المصنفة والمدرجة في التصنيف العربي للجودة الأكاديمية QS University Rankings، وتشير الإحصائيات إلى ارتفاع الأداء في الحاضنات العلمية خلال عام 2024 كما يلي:

  - بلغ عدد المستفيدين من برنامج الحاضنات العلمية 6 جامعات
  - بلغ عدد الشركات والمشاريع المحتضنة في الحاضنات العلمية 33 مشروع وشركة
  - بلغ إجمالي ورش العمل أكثر من 47 ورشة
  - بلغ عدد الجلسات الاستشارية في هذه الحاضنات 76 جلسة

- **برنامج مسرعة «إطلاق»:** يُعنى البرنامج بتوفير الدعم الشامل في المراحل الأولية للشركات الابتكارية الناشئة ولمدة زمنية محددة وهي ستة أشهر، ويقدم مجموعة من الخدمات تشمل التدريب المُكثف، وإتاحة المعرفة والإرشاد من الخبراء في القطاع الأكاديمي والصناعة، من خلال التمكين في الجانبين التجاري والفني معا، مما سيسهم في تسريع عملية تطوير الابتكار وخلق شركات ناشئة مبنية على الابتكار ورفد السوق بمنتجات ابتكارية، وتقليل الفجوة ما بين القطاعين الأكاديمي والصناعي.

- **برنامج دعم تأسيس وتمكين مراكز الابتكار ونقل التكنولوجيا:** يقدم البرنامج دعماً تشاركياً لمؤسسات التعليم العالي وذلك على مسارين وهما: التأسيس، والتمكين، من أجل تعزيز وجود الممكنات الداعمة لريادة الأعمال العلمية والتقنية، وذلك عبر تسهيل عملية إدارة حقوق الملكية الفكرية، ونقل وتوطين التقنية عن طريق سد الفجوة بين البحث والممارسة، وتوفير الدعم للتعاون والتكامل بين مختلف أصحاب المصلحة في مجال الابتكار، مثل الأوساط الأكاديمية والصناعة.

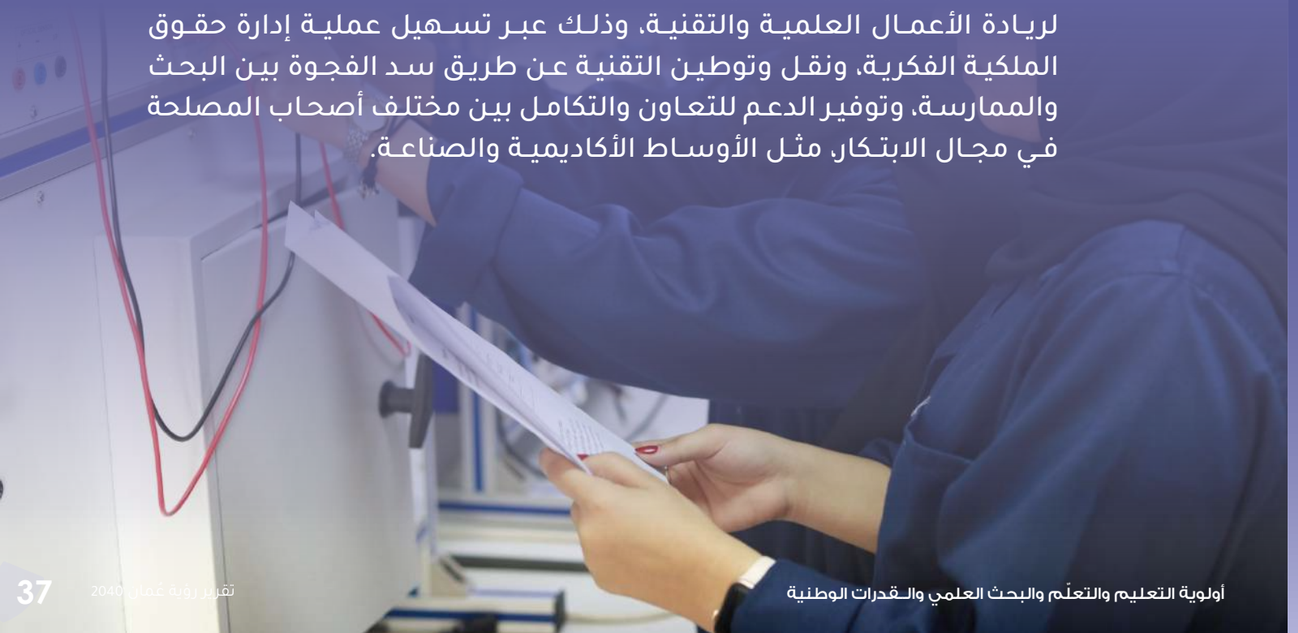

- **برنامج تحويل مشاريع التخرج الطلابية إلى شركات ناشئة (Up-grade):** يهدف البرنامج إلى دعم وتمكين المبتكرين والمبدعين من أصحاب المشاريع الطلابية، ويقدم أنواعا مختلفة من الدعم سواءً المادية، أو اللوجستية، أو التدريبية، أو الاستشارية، وذلك بهدف تعزيز نمو الشركات الناشئة واستدامتها في السوق للمساهمة في بناء اقتصاد مبني على المعرفة، وتوفير فرص عمل ذاتية مبنية على الابتكار.

- **برنامج إيجاد:** يهدف البرنامج إلى تقديم حلول علمية فاعلة للتحديات التي يواجهها القطاع الصناعي والشركات الخاصة، من خلال الإسهام الفاعل في توظيف المعرفة وتحويلها إلى قيمة مضافة، وتسويق وتحويل الأفكار الرائدة والمشروعات إلى أعمال تجارية، وقد حقق البرنامج تقدماً ملحوظاً خلال عام 2024 من خلال الجهود المبذولة فيه، ومن أبرزها:

- تنفيذ منتدى قادة إيجاد بحضور ما يزيد عن 150 مشارك من الرؤساء التنفيذيين للقطاع الخاص والصناعة، ورؤساء الجامعات والأكاديميين والخبراء من القطاع الصناعي والحكومي، والمبتكرين، والمبادرين والمهتمين بالموضوعات الابتكارية وريادة الأعمال العلمية والتقنية.
- تمويل 61 مشروعًا بحثيًا تطبيقيًا مشتركًا بين القطاعين الأكاديمي والصناعي من خلال منصة إيجاد بدعم كامل من القطاع الخاص بقيمة تقارب المليونين ونصف المليون ريال عُماني حتى عام 2024.
- زيادة أعضاء برنامج إيجاد من القطاع الخاص والأكاديمي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدد 6 مؤسسات في عام 2024.
- زيادة عدد الحلول البحثية في منصة إيجاد لأكثر من (392) من مختلف المؤسسات البحثية يقدم حلا للتحديات الصناعية المطروحة من قبل القطاع الصناعي، حيث بلغ عدد التحديات الصناعية في المنصة (98 تحدي)، وبلغ عدد الأفكار البحثية الموجهة للقطاع الصناعي من قبل الباحثين في المنصة (39) فكرة.
- الانتهاء من إعداد الخطة الاستراتيجية للبرنامج (رؤية إيجاد) 2024-2030 وتم اعتمادها من اللجنة التوجيهية لإيجاد.
- زيادة إيرادات إيجاد بمعدل 43% مقارنة بعام 2023.

- برامج بناء السعة البحثية ودعم القدرات الابتكارية من خلال بناء السعة البحثية الداعمة والمحفزة لهذه المنظومة، وذلك على مستوى تعزيز القدرات الفردية والمؤسسية، ودعم النتاجات العلمية والابتكارية.

- **برنامج دعم النشر العلمي:** يهدف إلى دعم وتمويل الأوراق البحثية والعلمية المنشورة حديثاً في المجلات المصنفة، وأرقى الدوريات المحكمة والمفهرسة، وبلغ عدد الطلبات المستلمة في عام 2024 (130) ورقة علمية، وتم اعتماد (92) ورقة علمية للدعم.

- **الملتقى السنوي للباحثين:** يهدف إلى إتاحة المجال للباحثين والمهتمين للاطلاع على أحدث المستجدات العلمية والمعرفية والتقنية، ويساهم في تبادل المعرفة والخبرات بين القطاعات الأكاديمية والعلمية وأفراد المجتمع، وذلك عبر تشجيع الباحثين على المبادرة بالتقدم بمقترحاتهم البحثية في الجائزة الوطنية للبحث العلمي، وإبراز أنشطتهم البحثية في شتى المجالات العلمية. وتم تنظيم النسخة الحادية عشر للملتقى في متحف عُمان عبر الزمان بحضور أكثر من 500 مشارك من مختلف المؤسسات الأكاديمية والحكومية والخاصة.

- **الجائزة الوطنية للبحث العلمي:** تهدف إلى تعزيز جوانب البحث العلمي في القطاعات البحثية، وتم تكريم (13) ورقة علمية فائزة في فئتي الجائزة التي تضم الباحثين من حملة الدكتوراة، وفئة الباحثين الناشئين، وذلك في القطاعات البحثية الستة والتي تشمل كلاً من: قطاع الصحة والتنمية البشرية، وقطاع البيئة والموارد الحيوية، وقطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وقطاع العلوم الأساسية والإنسانية والاجتماعية، وقطاع التعليم وتنمية الموارد البشرية، وقطاع الطاقة والصناعة.

	فئة حملة شهادة الدكتوراة أو ما يعادلها (أخصائي أول فأعلى للأطباء)	فئة الباحثين الناشئين (من غير حملة شهادة الدكتوراة)
عدد الأوراق العلمية المستلمة حسب فئات الجائزة الوطنية	(167) بحث علمي	(107) بحث علمي
إجمالي عدد الأوراق العلمية	274 بحث علمي	
عدد الفائزين بالجائزة الوطنية للبحث العلمي لعام 2024	13 باحثاً وباحثة	

- **ملتقى ظفار العلمي:** يهدف إلى بناء وتطوير القدرات والمهارات البحثية والابتكارية لدى مختلف شرائح الباحثين والمبتكرين، وقد بلغ عدد الدورات التدريبية التخصصية التي تم تنفيذها في الملتقى (5) دورات، في حين بلغ عدد المتقدمين (170)، وبلغ عدد المستفيدين (156) باحث وباحثة.
- **برنامج دعم الدورات التدريبية البحثية والابتكارية للمؤسسات الأكاديمية:** يهدف البرنامج إلى تعزيز القدرات الوطنية في مجال البحث العلمي والابتكار من خلال دعم تشاركي بالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية لتقديم دورات تدريبية في مجال البحث العلمي والابتكار، وبلغ عدد الدورات التدريبية المستلمة من المؤسسات الأكاديمية (37) دورة، وبلغ عدد الدورات التدريبية المعتمدة (19).
- **منتدى لندن الدولي للعلماء الشباب LIYSF:** يهدف المنتدى إلى تعزيز مهارات وقدرات الطلبة الباحثين والمبتكرين الشباب من خلال المشاركات الدولية الفعالة لمشروعاتهم وتزويدهم بالمعارف والمهارات الجديدة والتواصل المباشر مع العلماء، وقد بلغ عدد المتقدمين (182) باحثاً وباحثة في نسخة البرنامج لعام 2024، في حين بلغ عدد المتأهلين لتمثيل سلطنة عُمان في المنتدى (10) طلاب من مختلف المؤسسات الأكاديمية.
- **مسابقة مختبر الجدران المتساقطة:** تهدف المسابقة إلى بناء وتعزيز العلاقات بين الباحثين والأكاديميين المتميزين وبين رواد الأعمال والمستثمرين من مختلف دول العالم، وقد نظمت الوزارة الدورة التاسعة للنسخة المحلية من المسابقة حيث بلغ عدد المتقدمين للتنافس في المسابقة (62) فكرة ابتكارية، تأهلت منها 20 فكرة للتنافس في المرحلة النهائية، ووصل عدد المتأهلين لتمثيل سلطنة عُمان (3) مبتكرين.
- **المعرض الدولي للاختراع والابتكار والتكنولوجيا بكوالالمبور:** شاركت سلطنة عُمان لأول مرة في هذا المعرض بهدف إشراك مجموعة من المبتكرين المتميزين في مثل هذه المعارض الدولية المهمة، حيث يهدف المعرض إلى توفير بيئة مثالية للتفاعل بين المبتكرين، والمستثمرين، والشركات، والمؤسسات الأكاديمية من مختلف الدول لتبادل الخبرات وتأسيس شراكات استراتيجية، وقد بلغ عدد المتقدمين (18) متنافس، ووصل عدد المتأهلين الذين شاركوا لتمثيل سلطنة عُمان (3) مبتكرين.
- **اجتماعات ليندلاو لحملة جائزة نوبل:** تشارك سلطنة عُمان في اجتماعات ليندلاو بهدف تشجع وتحفيز الباحثين الشباب من خلال الاجتماعات مع العلماء الحائزين على جائزة نوبل وخلق التعاون البحثي وبناء الروابط البحثية، وقد بلغ عدد المتقدمين في الدورة الحالية (2024/2025) 16 باحثاً وباحثة، ووصل عدد المرشحين لتمثيل سلطنة عُمان (3) باحثين.

- **معرض جنيف الدولي للاختراعات:** تم الإعلان ولأول مرة عن فتح باب الترشيح للمبتكرين للمشاركة في هذا المعرض بهدف تسليط الضوء على الابتكارات التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتشجيع التعاون الدولي في مجال الاختراعات والابتكارات، ودعم الابتكارات ونشر ثقافة الاختراع والابتكار، وقد بلغ عدد المتقدمين (36) مبتكر، ووصل عدد المتأهلين لتمثيل سلطنة عُمان (5) مبتكرين.

◄ **تمكين المنظومة الوطنية للبحث العلمي والابتكار:** تم تنفيذ عيادة البحث العلمي والابتكار خلال عام 2024، وذلك من أجل تحقيق الأهداف والغايات الاستراتيجية من منظومة البحث العلمي والابتكار، وقد خرجت عيادة البحث العلمي والابتكار بمجموعة من المبادرات التنفيذية والتوصيات والمقترحات التطويرية التي تساهم في تمكين المنظومة الوطنية للبحث العلمي والابتكار، والتي تمحورت حول البنى البحثية والابتكارية، والتمويل، والقوانين والتشريعات، والقدرات البشرية في البحث العلمي والابتكار وربطها بالمؤشرات الدولية التنافسية.

◄ **استدامة المخرجات البحثية والابتكارية:** تعزيز استدامة المخرجات البحثية والابتكارية، وذلك عبر التشبيك والتكامل مع جميع الفاعلين في المنظومة الوطنية للبحث العلمي والابتكار.

- **تنظيم مهرجان عُمان للابتكار في عام 2024:** والذي جاء تحت شعار (معرفة، شراكة، استدامة)، وهدف إلى إبراز أهمية الابتكار في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودعم التحول نحو اقتصاد ومجتمع المعرفة، وإبراز سلطنة عُمان كوجهة ابتكارية جاذبة للبحث العلمي والابتكار، والاستثمار العلمي والتقني.

◄ **برنامج تحويل مشاريع التخرج الطلابية في مؤسسات التعليم العالي إلى شركات ناشئة (مشروع UPGRADE للابتكار):**

- **يتضمن البرنامج ثلاث مسارات تشمل:** التقنيات الناشئة، والتقنيات المالية، والمياه.
- **يهدف البرنامج إلى:**
  - تحفيز الباحثين والمبتكرين على تحويل مشاريعهم إلى نماذج أعمال حقيقية.
  - دعم المؤسسات التعليمية لتبنّي الابتكار كمسار للتنمية.
  - تحويل الأفكار الطلابية إلى شركات ناشئة مدفوعة بالابتكار وذات قيمة مضافة.

- نشر ثقافة البحث العلمي والابتكار بين الطلبة والمجتمع الأكاديمي.
- تمكين المبتكرين والمبدعين من أصحاب المشاريع الطلابية وتوفير الدعم اللازم لهم.

- **الأعمال المنفذة من قبل مركز الابتكار ونقل التكنولوجيا بجامعة السلطان قابوس:**
  - إنشاء حاضنات علمية في مجمع الابتكار - مسقط.
  - الانتهاء من مراجعة سياسة الملكية الفكرية في الجامعة.
  - تدشين منصة الابتكار ونقل التكنولوجيا بالجامعة.
  - تدشين برنامج الكتروني توعوي عن الملكية الفكرية.
  - تنفيذ العديد من البرامج التدريبية والهاكاثونات والفعاليات لرفع الوعي حول ريادة الأعمال والابتكار.
  - تنفيذ برنامج التمويل المبكر «برنامج فرصتك» للابتكارات في مجال الذكاء الاصطناعي.
  - تنفيذ وتسويق عدد من لقاءات الأعمال بين المبتكرين والمستثمرين.
  - تنفيذ برنامج «مسرعات».
  - تنفيذ مخيم خاص بالثقافة المالية.
  - تمويل أنشطة جماعة الابتكار وريادة الأعمال.

- **مبادرات تعزيز أداء جامعة التقنية والعلوم التطبيقية في البحث العلمي لعام 2025:**

1. **مبادرة التمويل البحثي الخارجي:** تهدف إلى تعزيز التمويل المؤسسي المبني على الكفاءة.
2. **مبادرة التمويل البحثي الداخلي:** تهدف إلى توفير التمويل والدعم الفني والإداري للأبحاث العلمية.
3. **مبادرة تعزيز الوقت المخصص للدراسات والبحوث للباحثين:** تهدف إلى إعداد خطة شاملة أو مقترح لزيادة نسبة الوقت المخصص للدراسات والبحوث للباحثين.
4. **مبادرة تعزيز الكراسي البحثية:** تهدف إلى تعزيز الكراسي البحثية وخصوصاً أنشطة كرسي الإيسيسكو لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي.

- **المشاريع والمبادرات المعتمدة لرفع أداء جامعة التقنية والعلوم التطبيقية في الابتكار خلال عام 2025:**

1. **مبادرة تسجيل وتسويق مخرجات الابتكارات:** تهدف إلى تسويق مخرجات الابتكارات بالجامعة عن طريق إقامة المعارض والمشاركة في الفعاليات والمسابقات المختلفة داخل الجامعة وخارجها.
2. **مشروع تأهيل وتدريب فاحصي الابتكار:** يهدف إلى رفع مستوى الوعي بالملكية الفكرية وتعزيز القدرات والمهارات الفنية للمختصين في مجالات الابتكار ونقل التكنولوجيا للتقييم المبدئي للابتكارات ومدى أهليتها للحصول على براءات الاختراع.
3. **ريادة الأعمال والشركات الطلابية الناشئة:** أنشأت الجامعة مركزاً متخصصاً لريادة الأعمال والعلاقات الصناعية ضمن جهودها لتعزيز وتطوير المهارات الريادية لمنتسبي الجامعة، وتعزيز الشراكات بين الجامعة وقطاعات الأعمال والإنتاج المختلفة.

تعزيز المواهب وتمكين الكفاءات

- تفعيل إطار الكفاءات الوطنية الأكاديمية، وتشجيع الشراكات البحثية والتعليمية مع القطاع الصناعي.
- التحاق أكثر من 3450 طالبًا دوليًا في مؤسسات التعليم العالي خلال العام الأكاديمي 2023/2024.
- إدراج تخصصات جديدة مرتبطة بالمهارات المستقبلية ضمن برامج أكاديمية محدّثة.
- إدراج مشاريع طلابية ضمن برامج الابتكار وتحويلها إلى شركات ناشئة.
- تقديم فرص تطويرية من قبل الأكاديمية السلطانية للإدارة لأكثر من 1800 مستفيد من القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع المدني والمجالس المتخصصة في الفترة من يونيو 2024 وحتى يونيو 2025.
- عقد 14 جلسة حوارية من قبل الأكاديمية السلطانية للإدارة لـ 496 خريجا من برامج ومبادرات الأكاديمية ضمن جهودها لإشراك خريجيها للتعلم وتعزيز دورهم الإيجابي في تحقيق أهداف مؤسساتهم والمجتمع ورؤية عُمان 2040.

- إطلاق منصة إلكترونية جديدة للتسجيل في البرامج والمبادرات التي تطرحها الأكاديمية السلطانية للإدارة لتسهيل عملية التقديم مع تعزيز مبدأ الحيادية والشفافية وإدارة بيانات المتدربين.
- تنظيم جلسات فكرية حوارية من قبل الأكاديمية السلطانية للإدارة عن مستقبل الطاقة، والابتكار في الفضاء، وسياسات الابتكار، والحوكمة وغيرها من الموضوعات المماثلة.

البرامج التي تنفذها وزارة التربية والتعليم لاكتشاف الطلبة الموهوبين ورعاية مواهبهم:

- البرنامج السنوي للكشف عن الطلبة الموهوبين "ثروة"
- البرامج الإثرائية السنوية للطلبة الموهوبين
- البرامج والمشاركات الدولية
- برامج الإنماء المهني

أهداف برنامج الكشف عن الطلبة الموهوبين «ثروة»

- توعية المجتمع المحلي بدور المؤسسات التربوية في الكشف عن الطلبة الموهوبين واحتضانهم.
- مواكبة التوجه العالمي بضرورة الكشف عن الطلبة الموهوبين واحتواء قدراتهم وإمكاناتهم.
- الكشف عن الطلبة الذين يتمتعون بقدرات عقلية عالية مرتبطة بالإبداع والابتكار وتحديد درجات الذكاء والإبداع لديهم.
- إيجاد برامج إثرائية متخصصة لرعاية الموهوبين داخل المدرسة وخارجها بعد الكشف عن الطلبة الموهوبين في المجالات المختلفة.
- بناء قاعدة بيانات محوسبة ومتجددة و متكاملة للموهوبين.

مذكرات التفاهم الموقعة بين الجامعات والشركات الصناعية لتعزيز المهارات العملية:

- جامعة السلطان قابوس وشركة تنمية نفط عُمان (PDO): تعزيز التعاون في مجالات التدريب العملي، والمشاريع البحثية المشتركة، وتقديم فرص تدريب ميداني لطلبة الهندسة والجيولوجيا.
- جامعة التقنية والعلوم التطبيقية وشركة نماء القابضة: شراكة استراتيجية لدعم المهارات التقنية والعملية من خلال برنامج "نماء للبحث والتطوير" الذي يتيح تنفيذ مشاريع بحثية تطبيقية بإشراف مُشترك بين الجامعة والقطاع الصناعي.
- جامعة صحار وشركة فالي العالمية: توفير فرص تدريب ميداني صيفي للطلبة في تخصصات الهندسة والتقنيات الصناعية، وتقديم محاضرات تطبيقية في الحرم الجامعي من قبل خبراء صناعيين.
- الجامعة الألمانية للتكنولوجيا (GUtech) وشركة بي. بي. عُمان: مبادرة لربط المشاريع الطلابية بالتحديات الواقعية التي تواجهها الشركة في مجالات الطاقة، في إطار دعم الابتكار الطلابي وريادة الأعمال.
- جامعة نزوى وشركة أوكيو (OQ): اتفاقية تعاون لتدريب الطلبة في مرافق الشركة ومصانعها، خاصة في مجالات الهندسة الكيميائية والميكانيكية، مع دعم مشاريع التخرج ذات الصلة بالصناعات التحويلية.

اتفاقيات التعاون الأكاديمي الدولي لتقديم برامج مشتركة وتبادل أكاديمي:

- الشراكات الأكاديمية، وتشمل برامج دراسات عليا مُشتركة بالتعاون مع جامعات أوروبية وآسيوية مرموقة في مجالات مثل: الهندسة، والذكاء الاصطناعي، وإدارة الأعمال، والطاقة المتجددة.
- اتفاقيات التبادل الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس والطلبة لمدة فصل دراسي أو أكثر، بما يتيح تنمية مهارات الطلبة والتعرض لتجارب تعليمية عالمية.
- تطوير برامج دراسات عليا مزدوجة أو مشتركة بالتعاون مع جامعات مصنفة عالميًا، بما يضمن مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات الاقتصاد العالمي.
- دعم النشر العلمي الدولي المشترك من خلال فرق بحثية متعددة الجنسيات.

أبرز الجامعات الشريكة في هذه الاتفاقيات:

جامعة كارديف
(Cardiff University)
المملكة المتحدة

جامعة فيينا للتكنولوجيا
Vienna University)
(of Technology
النمسا

جامعة أوساكا
(The University of Osaka)
اليابان

جامعة تسينغهوا
(Tsinghua University)
الصين

جامعة كيب تاون
University of Cape)
(Town
جنوب أفريقيا

جامعة إسكس
(University of Essex)
المملكة المتحدة

الخلاصة

تشهـد الأولـوية حراكا في كافـة جوانبـــها وقد انعكس ذلك على التحسن في مؤشرات الأولوية، فقد شهـد المؤشر العالمي لتقييم الجامعات QS تحسنا في تصنيــف جامعة السلطــان قابوس والتي حققت أفضل تصنيف في تاريخها، كما شهد المؤشر دخول 3 جامعات خاصة لأول مرة في تصنيف عام 2026 بالإضافة إلى جامــعة صحار وجامعــة الســلطان قابوس، ليبلغ إجــمالي عدد الجامعات العُمانية ضمن تصنيف المؤشر 5 جامعات، كما شهد تصنيف سلطنة عمان تحسنا ملحوظا في مؤشر الابتكار العالمي.

وتستوجب المرحلة القادمة التركيز على الجهود المبذولة في تحسين مؤشرات الأولوية، والعمل على الربط الفاعل بين منظومة البحث والابتكار والمنظومة الاقتصادية بما يعزز من جوانــب مخرجــات الابتكار، كمــا تستــدعي التركيز على التعليم المدرسي وتحسين معارف ومهارات وقدرات الطلبة بما يعزز مكانة سلطنة عُمان في المؤشرات التي تقيس مستوى أداء الطلــبة في مــادتي الرياضــيات والعلوم، كما تبرز الحاجة إلى التركيز على تطوير المواهــب والقــدرات الوطنيــة كأحد أهم مرتكزات الأولوية، والدفع بمزيد من التكامل والمواءمة بين جهود الجهات المحركة للأولوية لضمان تحقيق أهدافها ومؤشــراتها.

أولـويـة الصحـــة

التوجه الإستراتيجي للأولـويـــة

نظام صحـي رائـد بمعـايير عـالميـة

الأهداف الإستراتيجية للأولوية

- مجتمـع يتمتـع بصـحـة مستدامة تترسخ فيه ثقافة «الصحة مسؤولية الجميع» ومصـان مـن الأخطـار ومهـددات الصحـة
- كوادر وقدرات وطنيَّة مؤهلة، ورائـدة فـي البـحث العلمي والابتكار الصحي
- نظـام صـحـي يتسـم باللامـركـزيـة، والجـودة، والشفـافيـة، والعـدالة، والمسـاءلـة
- أنظمـة وخـدمات طبيـة تقنيـة، ورعاية صحية وقائية وعلاجيـة ذات جـودة عاليـة بجميـع مستـويـاتها
- مصـادر تمـويل متنوعة ومستـدامـة للنظـام الصـحـي

المؤشر	مستهدف 2030	مستهدف 2040
مؤشر ليغاتم للازدهار - ركيزة الصحة	القيمة > 81.257 أو من أفضل 20 دولة	القيمة >81.257 أو من أفضل 20 دولة
مؤشر سنوات الحياة الصحية المتوقعة عند الولادة	67 سنة	70 سنة

أهمية الأولوية في منظومة الرؤية

أولوية الصحة هي الأولوية الثانية في محور الإنسان والمجتمع، وهي مكون أساسي في هذا المحور لما لها من أثر مباشر من حيث أهميتها كأحد أهم مؤشرات رفاهية الإنسان، ودورها في تكوين مجتمع صحي مترابط ومنتج، كما أن لأولوية الصحة أثر على المحور الاقتصادي من خلال أثر تكاليف الخدمات الصحية على الاستدامة المالية وبالتالي على المنظومة الاقتصادية، وللصحة أثر على أولوية القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي من خلال الاستثمارات في الأنشطة المرتبطة بالقطاع الصحي.

مؤشر ليغاتم للازدهار- ركيزة الصحة

التصنيف

القراءة المرجعية 2021	القراءة الحالية 2023	مستهدف 2030	مستهدف 2040
57	55	من أفضل 20 دولة	من أفضل 20 دولة

يقيس المؤشر الأداء الصحي بناء على عوامل الخطر السلوكية، والرعاية الوقائية، والرعاية الصحية، والصحة العقلية، والصحة البدنية، وطول العمر. وقد حققت سلطنة عُمان المرتبة 55 في آخر إصدار للمؤشر في عام 2023 المرتبة 55 من أصل 167 دولة تم احتسابها، ولم يصدر المؤشر من قبل "معهد ليغاتم" منذ آخر تحديث له في عام 2023.

سنوات الحياة الصحية المتوقعة عند الولادة

يُعنى مؤشر سنوات الحياة الصحية المتوقعة عند الولادة بقياس متوسط عدد السنوات التي يمكن أن يعيشها الفرد في صحة كاملة، مع الأخذ بعين الاعتبار فترة الأمراض والإصابات غير المميتة وغير المؤدية للإعاقة. وأظهر المؤشر في آخر قراءة له في عام 2021 انخفاض طفيفا في قراءة المؤشر من 64.4 في عام 2020 إلى 63.2 في العام 2021، وقد تأثرت قراءة المؤشر لسلطنة عُمان بجائحة كورونا والتحديات الصحية المصاحبة. ولم تصدر منظمة الصحة العالمية أي قراءة للمؤشر منذ آخر قراءة في 2021.

إصدار قانون تنظيم نقل وزراعة الأعضاء والأنسجة البشرية

افتتاح مستشفى المدينة الطبية للأجهزة العسكرية والأمنية

ارتفاع عدد عمليات زراعة الكلى والكبد والقرنية ضمن المرحلة الأولى من برنامج زراعة الأعضاء لعام 2024

تحسين دقة تصنيف الأمراض المعدية بنسبة تفوق 95% نتيجة للتدريب المستمر للكوادر الصحية وتحديث التعاريف القياسية

إطلاق البرنامج التدريبي لطب طوارئ التوليد لأول مرة في سلطنة عُمان

إجراء عمليات معقدة لعلاج انسداد الشرايين التاجية، لا سيما الحالات المتكلسة أو الصعبة، باستخدام تقنية "الروتو أبليتر" الدوارة المتطورة

افتتاح 10 مؤسسات صحية جديدة وتوسعة وتطوير 21 مؤسسة صحية قائمة

إصدار قانون الصحة العامة

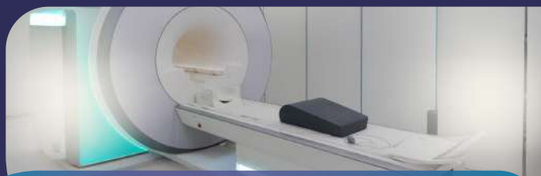

تدشين مشروع الذكاء الاصطناعي في وحدة التصوير بالرنين المغناطيسي القلبي في المستشفى السلطاني

رفع نسبة التغطية للتطعيمات الأساسية للأطفال دون عمر خمس سنوات إلى أكثر من 99%

تفعيل العيادات الافتراضية وإتاحة حجز مواعيد الزيارة عن بُعد

حصول ثلاثة مستشفيات مرجعية (المسرة ونزوى والرستاق) على شهادات الاعتراف الدولية بصفتها مراعية لسلامة المرضى

تقليص متوسط زمن الإبلاغ الوبائي من 72 ساعة إلى أقل من 24 ساعة، وهو ما ساعد في تسريع الاستجابة الصحية وتفعيل التدخلات الوقائية في الوقت المناسب

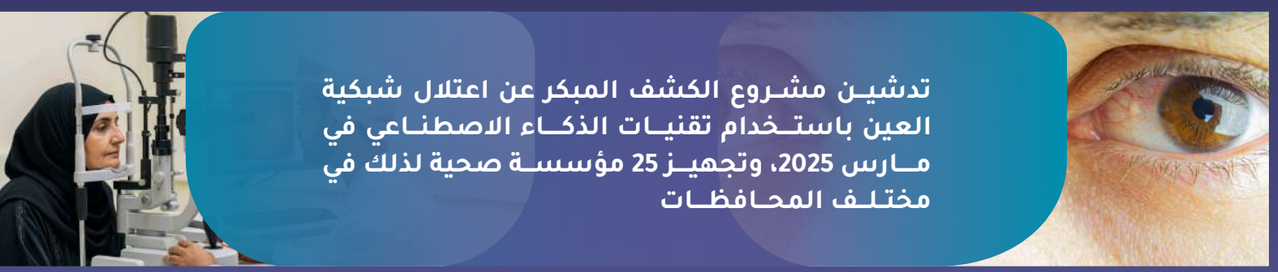

تدشين مشروع الكشف المبكر عن اعتلال شبكية العين باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مارس 2025، وتجهيز 25 مؤسسة صحية لذلك في مختلف المحافظات

إنشاء المدينة الطبية الجامعية

إجراء أول عملية زراعة قلب من شخص متوفّى دماغيا لمريض يُعاني من قصور في عضلة القلب وفشلها

حصول البريمي وصحار والمضيبي على الاعتراف الدولي كمدن صحية من منظمة الصحة العالمية، ليرتفع عدد المدن والقرى والجزر الصحية في سلطنة عُمان إلى 50

حصول المستشفى السلطاني ومستشفى جامعة السلطان قابوس على المستوى البلاتيني من مؤسسة الاعتماد الكندي الدولية

إنشاء البرنامج الوطني للجينوم والبيانات البشرية "الجينوم العُماني"

تعزيز الإنتاج الدوائي محليًا بتوقيع 6 اتفاقيات مع عدد من المصانع الطبية المحلية

تفعيل عيادات طب السفر وتدريب 550 طبيبًا وممرضًا مع إطلاق عيادة برنامج الشفاء لتقديم الاستشارات والتطعيمات للمسافرين

إطلاق النظام العُماني لاعتماد المؤسسات الصحية الذي يضع معايير وطنية صارمة لجودة الخدمات الصحية وسلامة المرضى

حصول مستشفى خولة على شهادة الاعتماد العالمية (مستشفى صديق للطفل) من منظمتي الصحة العالمية واليونيسيف

تأسيس المركز الوطني للصحة الافتراضية لتقديم خدمات تشخيصية وعلاجية عبر التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي

حصول قسم الطب النووي بالمستشفى السلطاني على اعتماد الوكالة الدولية للطاقة الذرية بحصوله على 92.5% في برنامج تدقيق ضمان الجودة في ممارسات الطب النووي متجاوزا المتوسط العالمي

السياسة الصحية الوطنية

- تم تدشين السياسة الصحية الوطنية في أبريل من عام 2025 والتي:
- تضع الإطار الشامل والتوجهات الاستراتيجية لنظام صحي رائد بمعايير عالمية.
- تستند بشكل وثيق إلى رؤية عُمان 2040، وتعمل كخارطة طريق واضحة تهدف بشكل أساسي إلى تحسين صحة جميع السكان وتعزيز جودة حياتهم عبر مختلف المراحل العمرية.
- تعكس التزام سلطنة عُمان الراسخ بتطوير قطاعها الصحي، وبناء مستقبل صحي مستدام ومبتكر؛ يضمن توفير رعاية صحية وقائية وعلاجية عالية الجودة ومتاحة للجميع.
- تمهد الطريق لتحقيق نقلة نوعية في المؤشرات الصحية، بما في ذلك مؤشر سنوات الحياة الصحية المتوقعة.

تعزيز صحة الأم والطفل

- إطلاق البرنامج التدريبي لطب طوارئ التوليد لأول مرة في سلطنة عُمان، بهدف رفع كفاءة ومهارات أطباء النساء والولادة والتخدير والممرضات في التعامل مع الحالات الطارئة أثناء الحمل والولادة والنفاس، باستخدام أحدث أنظمة المحاكاة الطبية.
- تعزيز الخدمات المقدمة ضمن برنامج الفحص الطبي قبل الزواج مع استقبال ما يزيد عن 14 ألف زيارة خلال عام 2024.
- التوسع في فحص المواليد ليشمل فحص 26 مرضًا لدى جميع المواليد.

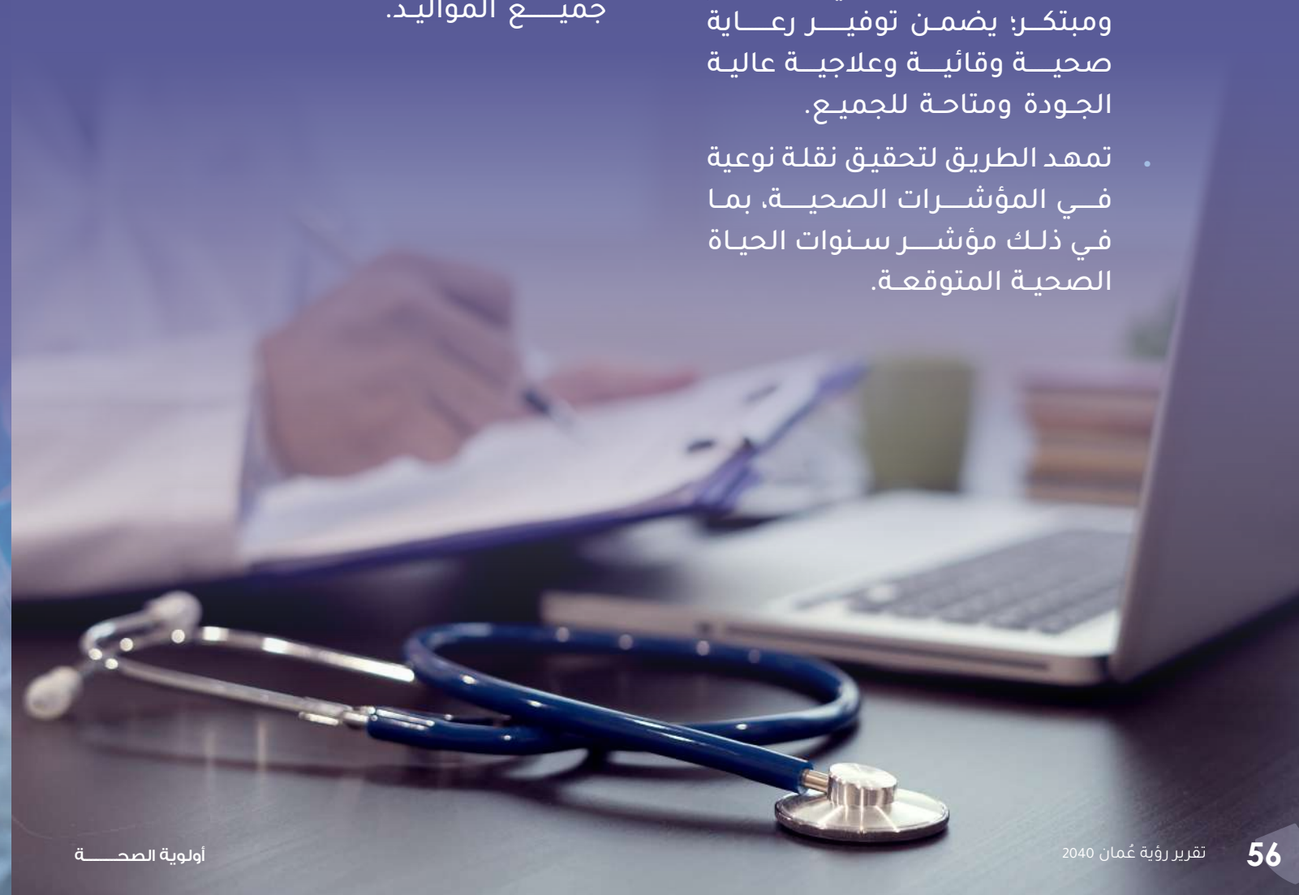

مكافحة الأمراض غير المعدية وتطوير الخدمات التخصصية

- إطلاق المسح الوطني للأمراض غير المعدية (NCDs) بهدف تقييم الوضع الصحي للمجتمع وتحديد حجم انتشار الأمراض المزمنة وعوامل الخطر المرتبطة بها، وتوفير معلومات قائمة على الأدلة لصناع القرار لوضع استراتيجيات صحية فعالة وموجهة لاحتياجات المجتمع.
- استحداث عيادات متخصصة للسكري في عدد من المستشفيات، وتأهيل 492 من الكوادر الصحية في مجال الأمراض الباطنية والسكري.
- إطلاق البرنامج للوطني للفحص المبكر عن اعتلال شبكية العين باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لدى مرضى السكري.
- افتتاح مركز الإخصاب بمستشفى خولة خلال عام 2024، وقد استقبل المركز خلال عامه الأول حوالي 7500 زيارة، وأجرى 298 عملية دقيقة لترجيع الأجنة.
- إطلاق برنامج وطني للفحص المبكر عن السرطان الأكثر شيوعًا بين النساء، من خلال استحداث 7 وحدات للكشف المُبكر عن سرطان الثدي لتغطي جميع محافظات سلطنة عُمان، وتوسعة خدمات الطب النووي من خلال استحداث منشأة إنتاج النظائر المشعة والصيدلية النووية.
- تأهيل 394 موظفًا في مختلف تخصصات أمراض القلب.
- برز المركز الوطني لطب وجراحة القلب بالمستشفى السلطاني كرائد في تطبيق أحدث ما توصل إليه العلم في هذا المجال، فقد تمكن الفريق الطبي المتخصص بالمركز من إجراء عمليات معقدة لعلاج انسداد الشرايين التاجية، لا سيما الحالات المتكلسة أو الصعبة، باستخدام تقنية «الروتو أبليتر» الدوارة المتطورة. وتتيح هذه التقنية الدقيقة توسيع الشرايين المسدودة بفعالية أكبر، مما يوفر أملًا جديدًا للمرضى الذين قد لا تستجيب حالاتهم للوسائل التقليدية.
- شهد المركز الوطني لطب وجراحة القلب بالمستشفى السلطاني تطورًا ملحوظًا في

مجال جراحة القلب طفيفة التوغل، فقد تم إجراء عمليات قلب متقدمة دون الحاجة إلى إجراء شق صدري كامل (فتح القفص الصدري). ويعود هذا النوع من الجراحات بفوائد جمة على المريض تشمل تقليل الألم، وسرعة التعافي، وتقصير فترة الإقامة بالمستشفى، بالإضافة إلى الناحية التجميلية، مما يمثل نقلة نوعية في تجربة المريض الجراحية.

- توسيع نطاق الخدمات التخصصية للقلب لتشمل عددا من المحافظات؛ لضمان وصول هذه الخدمات الحيوية إلى أوسع شريحة من السكان وتقليل عناء السفر على المرضى، ومن بينها افتتاح وحدة القسطرة القلبية في محافظة جنوب الشرقية، إلى جانب تعزيز وحدات قسطرة القلب في كل من مستشفى صحار ومستشفى نزوى.

تطوير أنظمة الرصد وتعزيز التوعية والشراكة المجتمعية

- إطلاق مشروع نظام الترصد القائم على الحدث والذي يهدف إلى تطوير آليات مراقبة الصحة العامة في سلطنة عُمان، ويُعد آلية مبتكرة واستباقية تركز على الكشف المبكر والفوري عن أي تهديدات صحية محتملة قد تطرأ في المجتمع.
- دمج قواعد بيانات الترصد الوبائي مع نظام الشفاء (الملف الصحي الإلكتروني EMR) مما يضمن تدفقًا موحدًا ودقيقًا للمعلومات بين مستويات الرعاية المختلفة، ويعزز من تكامل البيانات المستخدمة في احتساب المؤشرات الصحية.
- الوصول إلى تغطية وطنية تتجاوز 95% في نظام الترصد الإلكتروني (ترصد بلس)، مما مكّن إجراء رصد شامل ودقيق للحالات على مستوى جميع المؤسسات الصحية.
- تنفيذ 114 ألف مبادرة وشراكة متنوعة في القطاع الصحي، تضمنت العديد من المحاضرات التثقيفية وحلقات العمل التدريبية والمعارض الصحية والفعاليات الجماهيرية والحملات الإعلامية المركزة وبناء شراكات استراتيجية مع مختلف المؤسسات الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني، والقيادات المجتمعية، والمؤسسات التعليمية.

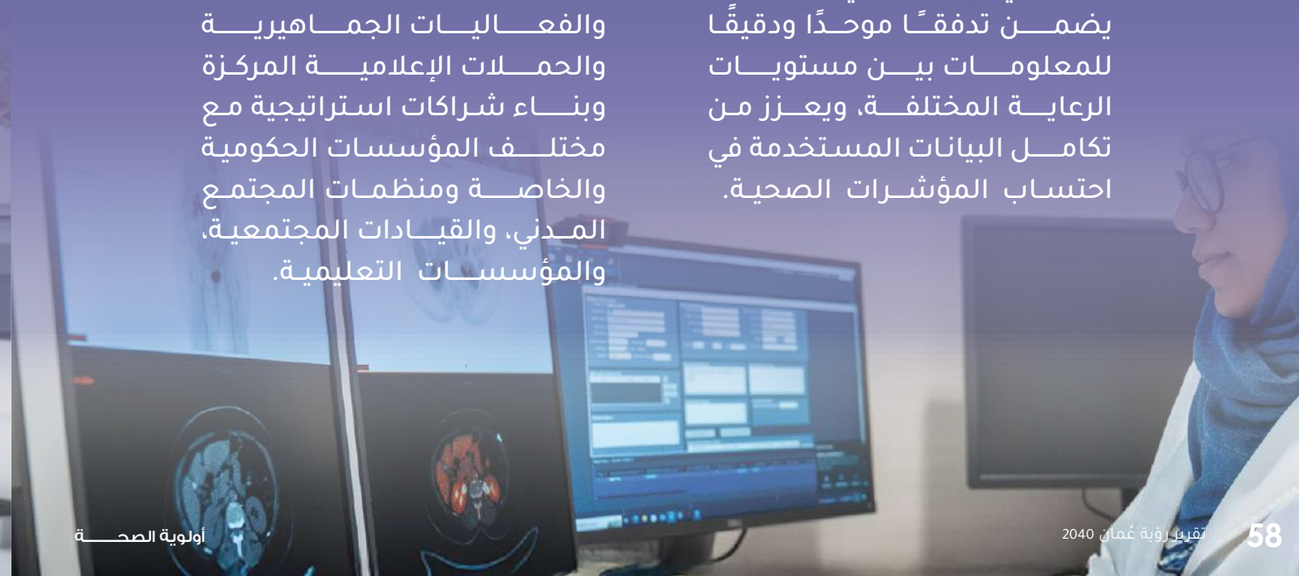

الجهود المبذولة لتطوير القطاع الصحي في عامي 2024 و2025

الجهد	الأهداف
تدشين السياسة الصحية الوطنية	تحسين صحة جميع السكان وتعزيز جودة حياتهم عبر مختلف المراحل العمرية
إطلاق برنامج طب طوارئ التوليد	رفع كفاءة ومهارات أطباء النساء والولادة والتخدير والممرضات في التعامل مع الحالات الطارئة أثناء الحمل والولادة والنفاس
التوسع في فحص المواليد ليشمل فحص 26 مرضًا	الكشف المبكر عن مجموعة واسعة من الاضطرابات الخلقية، بما في ذلك أمراض التمثيل الغذائي (الاستقلابية)، واضطرابات الغدد الصماء وأمراض الدم الوراثية
تنفيذ المسح الوطني للأمراض غير المعدية (NCDs)	تقييم الوضع الصحي للمجتمع وتحديد حجم انتشار الأمراض المزمنة وعوامل الخطر المرتبطة بها وتوفير بيانات دقيقة لدعم التخطيط الصحي المستقبلي
إطلاق البرنامج للوطني للفحص المبكر عن اعتلال شبكية العين باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لدى مرضى السكري	تحديد الحالات التي تحتاج إلى تقييم أكثر تخصصًا من قبل أطباء العيون بشكل عاجل
تنفيذ استراتيجية دمج الخدمات النفسية في مراكز الرعاية الصحية الأولية	تسريع الحصول على خدمات الصحة النفسية ورفع نسبة التغطية
إطلاق النظام العُماني لاعتماد المؤسسات الصحية	رفع جودة الخدمات الصحية وتعزيز الثقة في النظام الصحي الوطني وزيادة مستوى الرعاية المقدمة للمواطنين والمقيمين

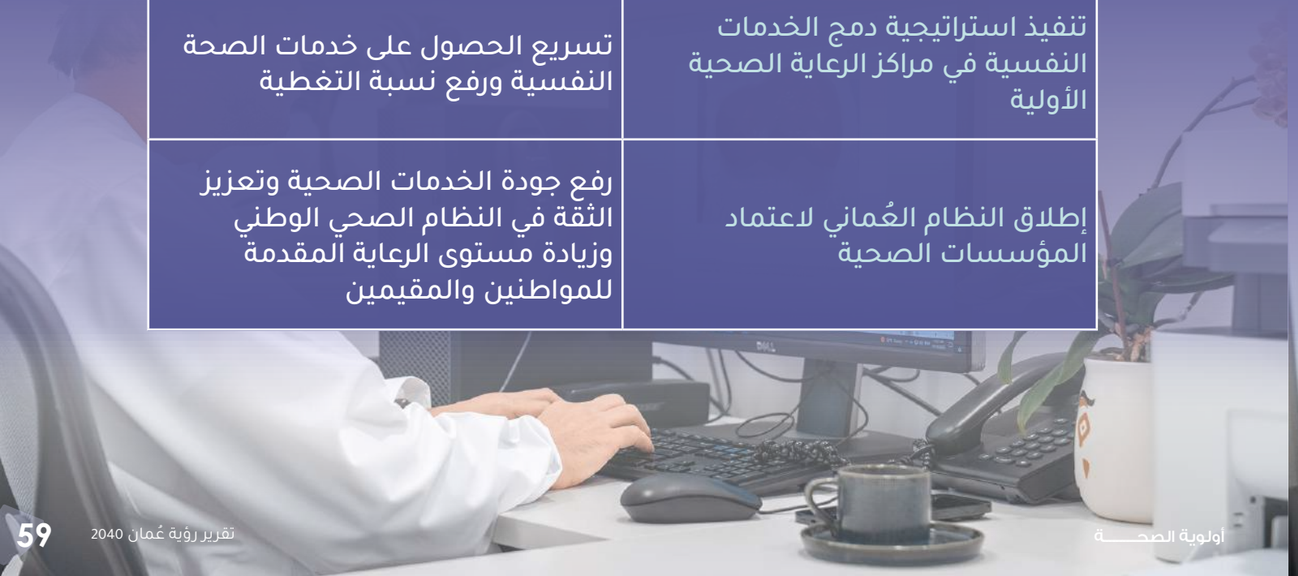

عدد المؤسسات الصحية التابعة لوزارة الصحة حتى نهاية 2024

- **52** مستشفى
- **192** مركزاً صحياً
- **22** مجمعاً صحياً
- **29** وحدة لغسيل الكلى
- **13** مركزاً للتبرع بالدم

المؤسسات الصحية التي تم افتتاحها في 2024 و2025

- مركز الإخصاب بالمديرية العامة لمستشفى خولة
- مركز الحلانيات الصحي
- مستشفى مقشن
- مركز جنوب المعبيلة الصحي
- مركز مرسودد الصحي في ولاية مقشن
- مستشفى المزيونة
- ترقية مركز ثمريت الصحي إلى مستشفى محلي
- مركز بلد سيت الصحي
- وحدة طب الكلى في مركز محوت الصحي
- مركز مرتفعات العامرات الصحي

المستشفيات التي تمت توسعتها

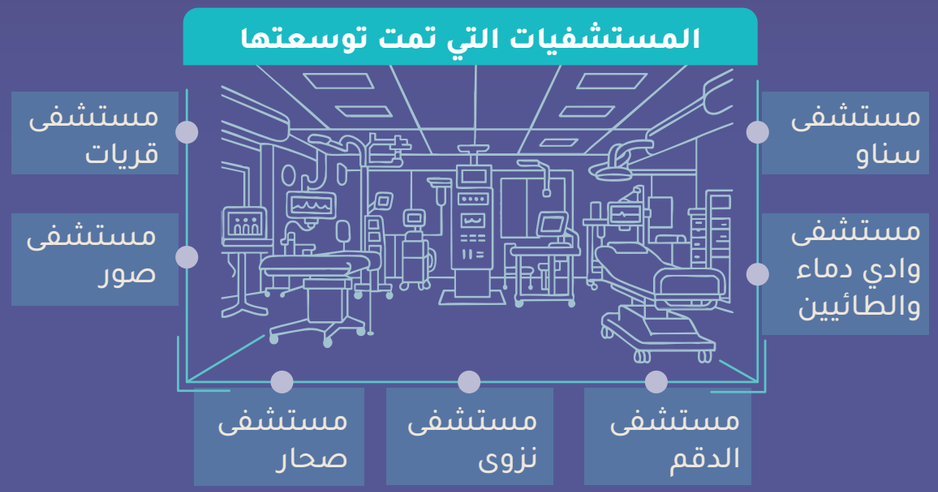

المستشفيات والمراكز الصحية قيد التنفيذ

- مستشفى النماء
- مركز سور البلوش الصحي
- مستشفى خصب
- مستشفى السويق
- مركز صحي جعلان بني بو علي
- مستشفى الفلاح
- مركز المضيبي الصحي
- مستشفى محوت
- مركز أبو عبالي الصحي
- مركز إبراء الصحي
- مستشفى السلطان قابوس الجديد
- مستشفى سمائل
- توسعة مستشفى وادي بني خالد

المجلس العُماني للاختصاصات الطبية

- اعتماد برنامج طب المسالك البولية (كبار) بهدف تقليل نقص التخصصات الدقيقة، وتعزيز الاعتماد الوطني على الخبرات المحلية، وزيادة عدد الأطباء المتخصصين في هذا المجال.
- تخريج الدفعة السادسة عشر من أطباء المجلس العُماني للاختصاصات الطبية في فبراير 2025، وبلغ إجمالي عدد الأطباء الذين تم تخريجهم 144 طبيبا.
- اعتماد قائمة مستويات الشهادات الصحية المهنية، حيث قام المجلس بصياغة ووضع الإطار العام لمستويات الشهادات الصحية المهنية وإدراج الشهادات الصحية المهنية الدولية الأكثر شيوعا والعمل على دراستها ومطابقتها ومعايرتها مع المستويات الوطنية المعتمدة من قبل المجلس؛ لتكون مرجعا يسترشد به بما يضمن الممارسة الصحية المهنية الآمنة في القطاعات الصحية بسلطنة عُمان.
- إعداد 17 امتحاناً تصنيفياً مهنياً محلياً ليصبح إجمالي عدد الامتحانات 21 امتحاناً. وتهدف امتحانات التصنيف المهني المحلية إلى تقييم مدى جاهزية الممارسين الصحيين لتقديم رعاية صحية آمنة وذات جودة عالية، وفق أعلى المعايير المحلية والعالمية، وتم الانتقال من استخدام الامتحانات الخارجية إلى امتحانات محلية، وذلك لضمان مواءمة المحتوى مع البيئة التعليمية والمهنية في سلطنة عُمان، مما يُعزز من فعالية التقييم ويرتقي بجودة المخرجات التعليمية والمهنية على حد سواء.

برامج التخصصات الطبية للدفعة الـ 16 من أطباء المجلس العُماني للاختصاصات الطبية

التخصصات الطبية	عدد الخريجين
أمراض الأنسجة	3
التخدير	1
الطب الباطني	1
الأمراض الجلدية	4
طب الطوارئ	8
طب الأسرة	17
طب الأسنان العام	0
الجراحة العامة	1
أمراض الدم	2

التخصصات الطبية	عدد الخريجين
الكيمياء الحيوية الإكلينيكية	26
طب الأحياء الدقيقة	3
أمراض النساء والولادة	2
طب وجراحة العيون	5
جراحة الفم والوجه والفكين	3
جراحة العظام	7
جراحة الأذن والأنف والحنجرة	4
طب الأطفال	2
الطب النفسي	5
الأشعة	8

المدينة الطبية الجامعية

- تحقيق عدد من الإنجازات الصحية التخصصية من أبرزها: حصول مستشفى جامعة السلطان قابوس على الاعتماد الكندي بالمستوى البلاتيني، تأكيدا على جودة وسلامة الخدمات الصحية المقدمة.
- إدخال تقنيات طبية علاجية وتشخيصية حديثة لأول مرة على مستوى سلطنة عُمان، ومن المتوقع أن تسهم هذه التقنيات في رفع جودة الرعاية الصحية وتقليل الحاجة للإحالات العلاجية الخارجية، وتشمل هذه التقنيات:
  - العلاج الإشعاعي الحوري للأطفال (TBI-VMAT).
  - العلاج اللوتيتيومي لأورام الغدد العصبية وسرطان البروستاتا.
  - العلاج بالتبريد لأورام الرئة والكلى والعظام.
  - التشخيص المبكر باستخدام الرنين المغناطيسي وخزعة العقدة الحارسة.
- رفع الطاقة الاستيعابية لأقسام الطوارئ وتوسعة غرف العمليات في مستشفى جامعة السلطان قابوس:
  - زيادة الطاقة الاستيعابية لقسم الطوارئ بنسبة 25%.
  - افتتاح أقسام طوارئ النساء والولادة والأطفال.
  - توسعة غرف العمليات وزيادة عددها، مما أسفر عن ارتفاع معدل العمليات الجراحية بنسبة 21%.
- اعتماد الهيكل التنظيمي للمدينة الطبية الجامعية، بما يتماشى مع متطلبات المرحلة التأسيسية وممكنات الحوكمة المؤسسية.

المدينة الطبية للأجهزة العسكرية والأمنية

- افتتاح مستشفى المدينة الطبية للأجهزة العسكرية والأمنية تحت الرعاية السامية لجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه، ليرتفع بذلك إجمالي عدد المستشفيات التي تشرف عليها المدينة إلى 6 مستشفيات.
- **المبادرات:** تنفيذ مبادرة العيون الاصطناعية بهدف دعم التكيف الاجتماعي والمهني للمصابين، وقد بلغ عدد المرضى المستفيدين من هذه المبادرة في النصف الأول من عام 2025 ما يصل إلى 128 مريضا.

- **الرعاية الصحية:** شهد القطاع تطوراً ملحوظاً، ويتجلى ذلك في ارتفاع عدد الزيارات للعيادات الخارجية لمختلف المستشفيات التابعة للمدينة خلال الفترة من يونيو 2024 وإلى يونيو 2025 إلى أكثر من 739 ألف زيارة.
- **الطب الشرعي:** تأهيل وتدريب فريق متخصص من الأطباء وفنيي التشريح والتحنيط لأداء المهام الموكلة إليهم بكفاءة عالية، إلى جانب مشاركة الأطباء المختصين في المدينة الطبية بتقديم محاضرات علمية متخصصة في مجال الطب الشرعي لطلبة كلية الطب بجامعة السلطان قابوس وبعض المؤسسات الأخرى، وذلك في إطار التعاون الأكاديمي، ويعد الطب الشرعي التابع للمدينة الوحيد من نوعه في سلطنة عُمان.
- **صحة الطفل:** إجراء 157 عملية زراعة قوقعة للأطفال منذ انطلاق برنامج زراعة القوقعة والمعينات السمعية؛ مما أسهم في تحسين جودة الحياة للأطفال المصابين بفقدان السمع، كما تم خلال الفترة من أبريل إلى يونيو 2025 توفير مضخات الأنسولين ومجسمات قياس السكري لعدد من الأطفال المصابين بالسكري؛ بهدف تعزيز التحكم بمستويات السكر والارتقاء بجودة الرعاية المقدّمة للأطفال المصابين بالأمراض المزمنة.
- **الاعتماد الدولي:** تواصل المدينة الطبية للأجهزة العسكرية والأمنية سعيها الحثيث للحصول على الاعتماد الدولي من اللجنة الدولية المشتركة (JCI) لضمان تطبيق أعلى معايير الجودة والسلامة العالمية، وفي هذا الجانب قطعت المدينة شوطاً في مراحل الاعتماد الدولي من خلال تنفيذ اللجنة الدولية زيارات ممنهجة في فترات محددة لضمان تطوير الإجراءات وفقاً للخطط الموضوعة في هذا الصدد.

الخلاصة

من خلال قراءة حركة مؤشرات الأولوية وحجم الجهود المبذولة في تحقيق الأهداف الإستراتيجية، ورغم أن مؤشرات الأولوية تأخرت في الصدور من قبل المؤسسات المصدرة لها، إلا أنها بالإجمال تتحرك في مسار تصاعدي، وقد شهدت الأولوية تحسينات هيكلية في المنظومة الصحية سواء على مستوى التشريعات والقوانين أو على المستوى الهيكلي للمؤسسات المعنية بالقطاع الصحي، مثل إنشاء المدينة الطبية للأجهزة العسكرية والأمنية وإنشاء المدينة الطبية الجامعية والتي ستساهم في تحسين كفاءة المنظومة الصحية.

وتستلزم المرحلة المقبلة الاستمرار في تعزيز كفاءة المنظومة الصحية من خلال تبني التقنيات الحديثة والعمل على التوسع لمواكبة النمو السكاني، لضمان تغطية الطلب على الخدمات الصحية، وذلك بالتوازي مع الاستمرار في تطوير الكوادر والقدرات في المجال الصحي، والتأكد من استدامتها في هذا القطاع الحيوي الهام.

أولويــة المواطنة والهويــة والتــراث والثقافة الــوطنية

التوجه الإستراتيجي للأولــويــة

مجتمــع معتــز بهويتــه وثقــافتــه وملــتزم بمـــواطنتـــه

الأهداف الإستراتيجية للأولوية

- مجتمــع معتــز بهويتـــه ومواطنتــه وثقافتــه، يعمـل على المحافظة عــلى تراثــه، وتوثيــقه، ونشــره عالميّـــا
- منظـومة شــراكة مجتمــعيَّة مـؤسسيَّة متكـاملــة تعـــزز الهــوية، والمواطنــة، والترابط والتكافـل الاجتماعي
- مجتمــع متمكّـن مــن تقييـم المعرفــة ونقدهـا وتوظيفها وإنتاجها ونشـرها
- مجتمــع رائـــد عالميـاً فــي التفاهـم والتعايـش والـسلام
- مجتمـــع معـــرفـــي واعٍ يحـافـظ علـى هويتــه، ذوّ مهــارات وقــدرات، ويواكب المستجـــدات المعــرفيــة والمتغيـــرات التقنيـة
- مجتمــع أفــراده يتصفـــون بالمســؤوليـــة، مــدركـــون لحــقــوقهـــم، وملتــزمـــون بــواجبــاتهــم
- استثمــار مستــدام للتــراث والثقافــة والفنــون، يسهـم في نمــو الاقتصاد الوطـــني
- إعــلام مهني معــزز للوعـــي المجتــمــعــي ومســاهـــم فـــي التنميـــة الاجتمــاعيـــة والاقتصــاديـــة

المؤشر	مستهدف 2030	مستهدف 2040
مؤشر ليغاتم للازدهار - ركيزة رأس المال الاجتماعي	القيمة > 60.062 أو من أفضل 20 دولة	القيمة > 63.950 أو من أفضل 10 دول

أهمية الأولوية في منظومة الرؤية

تكمن أهمية أولوية المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية في ارتباطها الحيوي والوثيق بالوعي الوطني بكافة مستوياته وأبعاده، وبدورها الأصيل والفاعل في بناء مجتمع متماسك محصن من مهددات الغزو الفكري والمعلومات المضللة وقادر على تقييم وتوظيف المعرفة، ولدورها كذلك في ترسيخ منظومة القيم الوطنية التي تعدّ الحاضنة القيمية لرؤية عُمان 2040 بمختلف أولوياتها ومستهدفاتها، وبالتالي فإن نجاح الجهود الوطنية في هذه الأولوية سيساهم في تحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040.

مؤشرات الأولوية

مؤشر ليغاتم للازدهار - ركيزة رأس المال الاجتماعي

التصنيف

القراءة المرجعية 2022	القراءة الحالية 2023	مستهدف 2030	مستهدف 2040
84	88	من أفضل 20 دولة	من أفضل 10 دول

يقيس مؤشر ليغاتم للازدهار- ركيزة رأس المال الاجتماعي عدة محاور فرعية وهي العلاقات الشخصية والعائلية، والشبكات الاجتماعية، والثقة الشخصية، والثقة المؤسسية، والمشاركة المدنية والاجتماعية، وقد أظهر المؤشر ثباتا في القيمة عند 53.1 للسنة الرابعة على التوالي مع تواصل الانخفاض في التصنيف للسنة الرابعة على التوالي، وتجدر الإشارة إلى أن منهجية المؤشر في تغير مستمر، فبينما تشير التقارير السابقة الصادرة عن معهد ليغاتم إلى تحقيق سلطنة عُمان التصنيف 33 في عام 2021 وهو تصنيف مرتفع، أظهر آخر تقرير انخفاضا وبأثر رجعي على السنوات السابقة ويرجع السبب إلى إضافة مكوّن يُعنى بالتسامح الاجتماعي والذي قد يتصادم في بعض جوانبه مع القيم العُمانية بمرجعيتها الإسلامية. يشار إلى أنه يجري حاليا تطوير مستهدفات مؤشرات وطنية لقياس التقدم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية لهذه الأولوية وبما يتسق مع الخصوصية العمانية والهوية الوطنية.

إصدار كتاب "محطات من عُمان" الذي يقدم رؤية شاملة للمحطات التاريخية والثقافية التي مرت بها سلطنة عُمان

ارتفع عدد المعالم التاريخية والأثرية المسجلة من 3,525 معلمًا في عام 2023 إلى 3,655 معلمًا في عام 2024

تدشين الموسوعة العُمانية للناشئة

إدراج 17 عنصرًا في القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي بمنظمة اليونسكو حتى مايو 2025

تجسيد مفهوم السبلة في مشاركة سلطنة عُمان بمعرض بينالي البندقية للعمارة 2025

ارتفع عدد المواقع التراثية المستثمرة إلى 21 معلمًا بنهاية 2024

تسجيل وتوثيق 1216 وثيقة تاريخية خاصة

بلغ عدد البعثات الأثرية لموسم 2025/2024 إلى 38 بعثة أثرية

إدراج برنامج سفينة التدريب الشراعي (شباب عُمان) للسّلام والحوار الثقافي المستدام وتسجيله في قائمة أفضل ممارسات الصون للتراث الثقافي غير المادي للإنسانية في (اليونسكو) خلال عام 2024

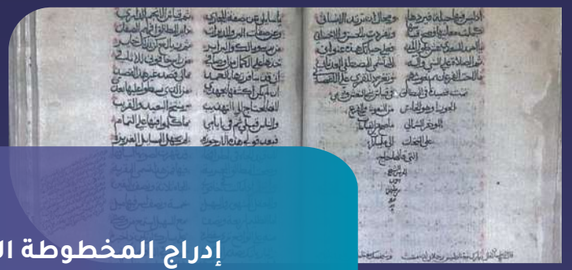

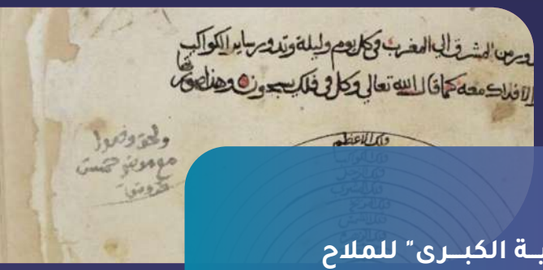

إدراج المخطوطة العُمانية "النونية الكبرى" للملاح العُماني أحمد بن ماجد في برنامج ذاكرة العالم

تنفيذ حلقات العمل التطويرية للصناعات الثقافية والإبداعية

بلغ عدد المواقع المسجلة في قائمة التراث العالمي لمنظمة اليونسكو 5 مواقع حتى نهاية عام 2024

الانتهاء من دراسة توثيق اللغات الشفهية العُمانية مثل: المهرية، والحرسوسية، والكمزارية وغيرها

الحصول على أفضل تصميم في مشاركة سلطنة عُمان بمعرض بينالي لندن للتصميم 2025

تعزيز قيم المواطنة المسؤولة في المناهج التعليمية من خلال منهج الهوية والمواطنة للصفوف (1-4)

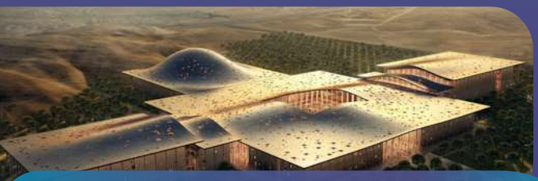

إنشاء مجمع عُمان الثقافي

المُشاركة في معرض إكسبو 2025 أوساكا اليابان

عرض أكثر من 4000 وثيقة ومخطوطة في معارض محلية ودولية

تخصيص برامج ومنتجات إعلامية مختلفة في كافة المنصات الإعلامية تهدف إلى تعزيز القيم والمواطنة

تدشين "قاعة عُمان" في متحف الإرميتاج بمدينة سانت بطرسبورغ في روسيا

تعزيز الثقافة الوطنية

◄ الهوية الثقافية

- **تسجيل عناصر التراث الثقافي في قوائم اليونسكو:**

- نجحت سلطنة عُمان في إدراج برنامج سفينة التدريب الشراعي (شباب عُمان) للسّلام والحوار الثقافي المستدام في قائمة أفضل ممارسات الصون للتراث الثقافي غير المادي للإنسانية بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) خلال عام 2024.
- أدرجت اليونسكو المخطوطة العُمانية "النونية الكبرى" للملاح العُماني أحمد بن ماجد في برنامج ذاكرة العالم، وهي ثاني مخطوطة عُمانية تدرج على هذا البرنامج الدولي، حيث تعد النونية الكبرى أحد أهم المخطوطات العُمانية في مجال الملاحة وعلوم البحار؛ فهي تُوثّق معلومات قيّمة عن حركة السفن وطرق الشحن الدولية قديمًا.
- وصل إجمالي العناصر المسجلة والمدرجة في القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي بمنظمة اليونسكو حتى مايو 2025 إلى 17 عنصراً.

- **الورش التطويرية للصناعات الثقافية والإبداعية:**

- تنفيذ سلسلة من حلقات العمل التطويرية للصناعات الثقافية والإبداعية خلال الفترة من 20 فبراير - 17 مارس 2024. وقد خرجت حلقات العمل بـ 3 مشروعات بقيمة استثمارية قدرها 15.4 مليون ريال عُماني، و8 فرص استثمارية بقيمة 19 مليون ريال عُماني، و20 مبادرة تمكينية.

- **برنامج بناء القدرات في الصناعات الثقافية والإبداعية:**

- تم تنفيذ برنامج بناء القدرات في الصناعات الثقافية والإبداعية خلال الفترة 14 - 16 أكتوبر 2024 والذي اشتمل على تقديم عدة حلقات تدريبية لبناء خطة متكاملة في الصناعات الثقافية والإبداعية، واستهدفت أكثر من 36 مشاركا ومشاركة من المهتمين بالمشاريع الثقافية والابتكار.

◄ المخطوطات:

- بلغ إجمالي عدد المخطوطات التابعة لوزارة الثقافة والرياضة والشباب (6490) مخطوطة.
- بلغ عدد المخطوطات المصورة خلال عام 2024 التابعة لدار المخطوطات (105) مخطوطة.
- بلغ عدد المخطوطات المرممة خلال عام 2024 (19) مخطوطة.
- بلغ عدد المخطوطات المجلدة لعام 2024 (18) مخطوطة.
- بلغ عدد الكتب الصادرة لعام 2024 كتاب واحد من خمسة أجزاء.

العناصر المسجلة والمدرجة في القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي بمنظمة اليونسكو

الأنشطة الثقافية والفنية

- **مهرجان الأغنية العُمانية الثاني عشـــــر 2024:**

إحياء مهرجان الأغنية العُمانية الثاني عشر 2024 والذي أقيم خلال الفترة من 11 - 14 أغسطس 2024 بمحافظة ظفار، وهدف المهرجان إلى استقطاب المواهب الغنائية العُمانيـة، ورعـايتها وتحفيـزها وتسليط الضوء عليها. وبلغ عدد المشـاركين فـي المهـرجان (33) مشـــاركا.

- **مهـرجـان المسـرح العُمـاني الثامـــن:**

تنظيم مهرجان المسرح العُماني الثامن خلال الفترة 22 سبتمبر - 1 أكتوبر 2024، حيث تنافست 8 عروض مسـرحية علـى جوائـز المهـرجان، إضافـة إلـى تقديـم مجموعـة من العروض الموازية تتنوع بين عروض لمسرح الطفل، والمسرح المدرسي والجامعي، وعرض للأشخاص ذوي الإعاقة، وعرض مونودراما، وإقامة معرض فني مصاحب، وعدد من النـدوات والجلسـات النقـاشية، بالإضـافة إلـى عـرض مسرحيات عُمانية فازت في النسخ السابقة للمهـرجـان.

- **جائزة ثقـافة الطفـل:**

تنظيم جائزة ثقافة الطفل لعام 2024 خلال الفترة 25 أبريل - 6 أكتوبر 2024 بمشاركة (55) مشاركاً، وتضم الجائزة مسابقـة "عُمـان تحكـي" موجهة لكتّاب أدب الطفل، ومسابقة "تحدث كي أراك" موجهة للأطفال الموهوبين. ومن أبرز أهدافها تنمية وتطوير وإثراء ثقافة الطفل، وتأصيل وتعزيز الوعي بالهوية والانتماء في حياة الطفل، وكذلك تنمية الخبرة اللغوية والتربوية لدى الطفل عن طريق تعزيز القيم الإنسانية التي تتوافـق مـع القيم الوطنية، ورفع جودة الإنتاج للطفل وإثراء ثقافته الإنسـانيـة.

- **الملتقـى الأدبـي والفني:**

تنظيـم الملتقـى الأدبـي والفـني فـي الـدورة 27 خـلال الفتـرة 20 - 24 أكتوبـر 2024 بـولاية صور بمحافظة جنـوب الشـرقية. وقـد شهد الملتقى مشاركة ٤٤ مشاركًا في الشعر الفصيح والقصة، كما تم إقامة معرض تعريفي عن فن صناعة القصص المصورة رقميًّا والمعروف بـ (فن المانجا)، وحلقات عمل في الشعر الفصيح والشعبي وأمسية شعرية شارك فيها عدد من الشعراء العُمانيين.

- **معرض مسقط الدولي للكتاب:**

إقامة معرض مسقط الدولي للكتاب والذي بلغ إجمالي زواره في الدورة السابعة والعشرون (394,172) ألف زائر خلال الفترة 21 فبراير - 2 مارس 2024. ويمثل الجدول التالي أبرز إحصائيات المعرض:

البيان	الدورة (27) لعام 2023	الدورة (28) لعام 2024
الزوار	358,088	394,172
دور النشر	826	854
الدول المشاركة	33	32
الفعاليات الثقافية	229	156
أنشطة الطفل	166	131
المؤسسات الرسمية	42	27
عناوين الكتب	533,633	622002
حفلات التوقيع	333	276

- **المبادرات الثقافية:**

إشهار (6) مبادرات ثقافية خلال عام 2024 وهي:

اسم المبادرة	المحافظة	الولاية
مبادرة شغف	مسقط	السيب
مبادرة عُمان تقرأ	مسقط	بوشر
صالون العز الثقافي	مسقط	السيب
صالون العز الثقافي	مسقط	العامرات
ملتقى عُمان الشعري	شمال الباطنة	السويق
إثراء الثقافية	ظفار	صلالة

- **المشاركات الخارجية في معارض الكتب الدولية:**

شاركت سلطنة عُمان في (14) معرضا دوليا خلال عام 2024 بهدف إبراز الصورة الحضارية لسلطنة عُمان أمام العالم والحضور الثقافي والفكري على الساحة العالمية وفي المنصات الثقافية

المشاركات	الدولة المستضيفة
معرض القاهرة الدولي للكتاب	جمهورية مصر العربية
معرض تونس الدولي للكتاب 2024	الجمهورية التونسية
معرض أبو ظبي الدولي للكتاب 2024	دولة الإمارات العربية المتحدة
معرض الدوحة الدولي للكتاب 2024	دولة قطر
المعرض الدولي للنشر والكتاب - الرباط	المملكة المغربية
معرض طهران الدولي للكتاب 2024	الجمهورية الإسلامية الإيرانية
معرض سيؤول الدولي للكتاب 2024	كوريا الجنوبية
معرض الرياض الدولي للكتاب 2024	المملكة العربية السعودية
معرض باكو الدولي للكتاب 2024	جمهورية أذربيجان
معرض عمّان الدولي للكتاب 2024	المملكة الأردنية الهاشمية
معرض بروناي الدولي للكتاب 2024	سلطنة بروناي دار السلام
معرض صالون الجزائر 27 للكتاب 2024	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
معرض الشارقة الدولي للكتاب 2024	دولة الإمارات العربية المتحدة
معرض الكويت الدولي للكتاب 2024	دولة الكويت

- **الدراسات البحثية:**

إصدار 27 دراسة بحثية في القطاع الثقافي حتى نهاية عام 2024، بهدف المساهمة في بناء قطاع ثقافي وطني متطور، ومؤثر محليا وعالميا، حيث تسعى الدراسات لفهم الواقع الثقافي وتطوير السياسات والبرامج التي تخدم المجتمع وتنهض بمستوى الوعي والإبداع.

#	الدراسة البحثية
1	فنا الرزحة والعازي
2	الرواية النسائية العُمانية: التحولات وسؤال الخصوصية والمضامين
3	المخطوط العُماني: التاريخ والتقاليد
4	التعليم المدرسي والتراث: مفاهيم وتطبيقات عملية
5	الملابس العُمانية وصناعتها
6	قراءات في فكر الشيخ العلامة سعيد بن بشير الصبحي
7	الدور الحضاري والتاريخي العُماني (باللغة الأوردو)
8	حصر وتوثيق الفن الصخري في ولاية العامرات بسلطنة عُمان
9	الألفاظ الزراعية في لهجة أهل الرستاق (دراسة معجمية)
10	معجم موضوعي للغة الكمزارية المحكية في سلطنة عُمان
11	خارطة الصناعات الثقافية والإبداعية
12	مفردات ثقافية - فن النانا
13	اللبان والتراث الثقافي
14	حرفة التبسيل- طبخ البسور
15	إزكي عبر التاريخ
16	حرفة الغوص
17	الهجرات العُمانية في شرق أفريقيا
18	كتاب ابن الذهبي
19	قطوف
20	تحولات السينما العُمانية
21	أدوات الصورة البصرية في الشعر العُماني - صحار للدراسات النقدية
22	الحداثة الشعرية وتحولات القصيدة - صحار للدراسات النقدية
23	القصيدة العُمانية المعاصرة - صحار للدراسات النقدية

- **الموسوعة العُمانية للناشئة:**

- تم تدشين الموسوعة العُمانية للناشئة تزامنا مع معرض مسقط للكتاب لعام 2024 وهي مداخل مختارة من الموسوعة العُمانية وفقًا لمعايير علمية، لخصت نصوصها وبياناتها بطريقة تتناسب مع الفئات العمرية المستهدفة. وتتكون من ست مجلدات، مقسمة بشكل موضوعي، تشمل كافة المجالات التي تمت تغطيتها في الموسوعة العُمانية السابقة.
- تنفيذ (3) جلسات حوارية عن الموسوعة العُمانية للناشئة خلال عام 2024، وندوة "فرص الاستثمار في الموسوعة العُمانية للناشئة".

- **الاستضافات الثقافية:**

- مؤتمر الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات في دورته الخامسة والثلاثين
- استضافت سلطنة عُمان بالتعاون مع الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات فعاليات مؤتمر الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات في دورته الخامسة والثلاثين خلال الفترة 12 - 14 من نوفمبر 2024 تحت عنوان (المكتبات ومؤسسات الأرشيف العربية ودورها في تعزيز الهوية والمواطنة الرقمية)، بمشاركة نخبة من المختصين العُمانيين والخبراء العرب. وقد شارك في المؤتمر أكثر من 100 باحث وخبير.

- **مهرجان المسرح العربي:**

- استضافت سلطنة عُمان مهرجان المسرح العربي في دورته الخامسة عشرة خلال الفترة من 9 - 15 يناير 2025، بالتعاون مع الهيئة العربية للمسرح والجمعية العُمانية للمسرح، حيث شهد المهرجان تقديم 15 عرضا مسرحيا.

- **مهرجان ظفار الدولي للمسرح:**

- استضاف مسرح المروج بصلالة فعاليات مهرجان ظفار الدولي للمسرح في الدورة الأولى، خلال الفترة 2 - 9 أكتوبر 2024، وشهد المهرجان تقديم 35 عرضا مسرحيا بمشاركة 350 فنانا وفنانة من 50 دولة، تنافسوا على جوائز المهرجان من خلال ست مسارات مسرحية.

حفظ التراث والتعريف بسلطنة عُمان

- يرتبط المتحف الوطني بشبكة واسعة من الشراكات تشمل أكثر من (45) مؤسسة و(42) متحفًا في (36) دولة من مختلف دول العالم.
- استعادة واستعارة بعض المقتنيات العُمانية التي كانت محفوظة في الخارج، لتمكين الزوار من الاطلاع عليها.
- حفظ وصون (3231) قطعة متحفية، وجرد وتوثيق (10633) مقتنى، من بينها مقتنيات بيت الجريزة ومتحف المدرسة السعيدية للتعليم، وبوابة مسقط (مركز الزوار)، وبيوت السادة البوسعيديين، خلال العام 2024. كما تم في النصف الأول من عام 2025 حفظ وصون (689) قطعة متحفية، وجرد وتوثيق (3188) مقتنى.
- زيادة وقدرها (17%) في عدد المستفيدين من مناشط مركز التعلم في عام 2024 مقارنة بـ 2023.
- تدشين خاصية الجولة الافتراضية المتحفية عبر الموقع الإلكتروني للمتحف الوطني.
- **العمل على مجموعة من المشاريع الإنمائية:**
  - تأهيل بيت الجريزة وبيت السيد نادر، وبيت السيدة مزنة.
  - أعمال الصيانة الأساسية لمبنى متحف المدرسة السعيدية للتعليم.
  - تصميم وتأهيل فضاءات بوابة مسقط (مركز الزوار).
  - الانتهاء من إعداد التصوّر لمتحف منجز المرأة العُمانية.
  - إجراء دراسة تاريخية عن سور وخندق مسقط، وتصوّر لتكلفة التأهيل.

إحصائيات المتحف الوطني لعام 2024

إجمالي زوار المتحف الوطني والمستفيدين من مناشط مركز التعلم

2024	2023	بزيادة وقدرها
152,751 زائرًا	110,819 زائرًا	%37,83

(32,656) مستفيدًا من البرامج والمناشط التي قدمها مركز التعلم، بزيادة وقدرها **(17%)** قياسًا بالعام السابق.

عدد الفعاليات المنفذة خلال عام 2024 **(520)** فعالية.

عدد الأعضاء في برنامج عضوية أصدقاء متاحف عُمان ما يقارب **(65)** عضوًا خلال العام 2024.

الوثائق والمحفوظات الوطنية

- إجراء 85 مقابلة في مجال التاريخ الشفوي، تنوّعت بين الجوانب الاجتماعية والتاريخية والسياسية والسير الذاتية وغيرها.
- **التوسع في توثيق اللغات المُهددة بالاندثار، والانتهاء من دراسة توثيق اللغات الشفهية العُمانية مثل:** المهرية، والحرسوسية، والكمزارية وغيرها؛ تمهيدًا لإدراجها ضمن مشاريع الصون الثقافي طويل المدى.
- **توثيق الوثائق الخاصة (2024):**
  - تسجيل 1216 وثيقة خاصة
  - تجميع 473 صورة فوتوغرافية
  - الحصول على 87 خريطة ومخطوطة
- **مجموعة من الإصدارات التوثيقية، من أبرزها:**
  - مسندم في ذاكرة التاريخ العُماني (باللغة الإنجليزية)
  - **الإمبراطورية العُمانية:** من سواحل أفريقيا إلى سواحل الهند (الجزء الرابع والجزء الخامس)
  - **سلطنة عُمان:** التعاون والصداقة التاريخية مع جمهورية كوريا
- شارك المتحف الوطني ضمن جناح سلطنة عُمان في معرض بورصة برلين الدولي للسياحة خلال الفترة 7-5 مارس 2024، وكذلك في معرض سوق السفر العربي بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 9-6 مايو 2024. كما شارك المتحف بعدد من المقتنيات الأثرية في معرض "المدار" ضمن النسخة الثانية من بينالي الفنون الإسلامية، الذي أقيم في صالة الحجاج الغربية بمطار الملك عبد العزيز الدولي في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية.

جهود التعليم في تعزيز الهوية والمواطنة

- **إطلاق النسخة الثانية من برنامج "نحن عُمان" من قبل مختلف المؤسسات الأكاديمية، ويستهدف طلبة التعليم العالي في الجامعات والكليات الحكومية والخاصة داخل سلطنة عُمان، بالإضافة إلى الطلبة العُمانيين بالخارج، وتشتمل المجالات الرئيسية لعناصر برنامج "نحن عُمان":**
  - التعريف بالجهاز الإداري للدولة ورؤية عُمان 2040
  - تعزيز القيم الإسلامية والمواطنة
  - الأعمال التطوعية والمسؤولية المجتمعية والانتماء الوطني
  - ريادة الأعمال والثقافة المالية والثورة الصناعية الرابعة
- **مشروع من أجل الوطن:**
  - تطوير وتطبيق دليل من أجل الوطن، وتقديم برنامج تدريبي على خطوات تفعيل الدليل للمعنيين بتفعيله من الكادر التعليمي والإشرافي ومتابعة المدارس في آلية تطبيق الدليل، وقد تم تقييم المدارس المشاركة في تطبيق المشروع على المستوى اللامركزي والمركزي، وجاري العمل على الاستعداد لحفل تكريم المدارس المجيدة في تطبيق المشروع.
- إصدار وتوزيع العدد الثامن من نشرة التربية على المواطنة بعنوان "التربية الرياضية" بالتعاون مع جريدة عُمان شهر مايو/2024، ومتابعة تفعيلها في الحقل التربوي.
- إعداد النشرة التوجيهية للتربية على المواطنة والتي تضمنت توضيح أهداف وآليات تطبيق إصدارات تعزيز مكونات المواطنة في المدارس لتعزيز قيم المواطنة لدى الطلبة.
- تفعيل وثيقة التربية على المواطنة من خلال ضمان تطبيقها من قبل المعنيين بتفعيلها، وهي المرجع الذي يستند عليه العاملون والمختصون بالتربية على المواطنة لإعداد الخطط والبرامج والدراسات الهادفة لإيجاد جيل معتز بوطنه وبهويته.
- إصدار كتاب "محطات من عُمان" وطباعته وتدشين الإصدار في العيد الوطني الـ 54، وتوزيع نسخ

على مدارس المديريات التعليمية بالمحافظات ومتابعة تفعيل الإصدار في الحقل التربوي.

- تعزيز قيم المواطنة المسؤولة في المناهج التعليمية من خلال تأليف منهج الهوية والمواطنة للصفوف (4-1)، وتطوير منهج العالم من حولي للصف الثاني عشر، وتقديم البرامج التدريبية لتدريس منهج الهوية والمواطنة للصفوف (4-1).
- **تعزيز قيم المواطنة في المدارس:**
  - تنفيذ برنامج "تعزيز قيم المواطنة في المجتمع المدرسي"، (ورش: للهيئة التعليمية، والطلبة، وأولياء الأمور)، وتنفيذ ورشة "أنا مواطن مسؤول" للحلقة الأولى لمجموعة من مدارس محافظة مسقط.
  - تنفيذ ورشة ثقافة الحوار للطلبة في مجموعة من مدارس المديرية العامة للتربية والتعليم بمحافظة مسقط.
  - تنفيذ ورشة افتراضية (عن بعد) بعنوان "المواطنة المسؤولة في عصر الذكاء الاصطناعي" للمعلمين من مختلف مدارس المديريات التعليمية بالمحافظات.
- تنفيذ جلسة حوارية عن الهوية الترويجية الموحدة.
- تنفيذ ملتقى عرض تجارب المحافظات التعليمية في مجال تعزيز مكونات المواطنة.

الوعظ والإرشاد لتعزيز القيم المشتركة

- "برنامج بصائر" لنشر القيم الإسلامية وتعزيز التماسك الاجتماعي، من خلال فعاليات كبرى مثل ندوة المرأة العُمانية وملتقيات الكوادر الدينية، وأنشطة الوعظ، وملتقيات الإرشاد.
- "برنامج شرعة ومنهاجا" لتقديم معارف دينية مبسطة بطرق تعليمية مبتكرة، وهو ما يعزز البنية المعرفية الدينية الوسطية للفئات المجتمعية المختلفة.
- "برنامج نور القرآن" الذي يشمل التعليم الحضوري وعن بُعد، ويخدم كافة الفئات العمرية للمجتمع.
- "برنامج رسالة سلام" الهادف إلى ترسيخ التسامح والتفاهم بين الأديان، عبر المعارض الدولية والاحتفاء باليوم العالمي للتسامح، وهو ما يخدم محور التعايش الثقافي الدولي.
- دمج القيم الوطنية والإنسانية مثل التسامح والتعايش ضمن الخطاب الديني لتقوية الانسجام المجتمعي.
- استخدام أساليب إعلامية رقمية معاصرة.
- بلغ عدد متعلمي القرآن الكريم 63,133 في عام 2025 مقارنة بـ 15,617 في عام 2024.

تعزيز القيم المشتركة في الجانب الإعلامي

- **الإعلام المقروء:** عملت وكالة الأنباء العُمانية على إنتاج تقارير صحفية تناولت موضوعات تعزز الثقة والوعي المجتمعي، إلى جانب تغطية الفعاليات التي تُرسّخ الهوية الوطنية والقيم الثقافية، مثل جلسات حوارية عن الأمن الثقافي وفعاليات الهوية والتكوين الثقافي للطفل. كما نشرت الصحف الوطنية مواد متنوعة ركّزت على قيم المواطنة والتسامح والهوية.
- **الإعلام المرئي:** تم إنتاج مجموعة من البرامج التلفزيونية التي تناولت القيم الدينية والوطنية والتسامح، من خلال الربط المباشر والتقارير واللقاءات مع المختصين، إلى جانب تغطية فعاليات وطنية وثقافية، مثل الندوات الخاصة بالهوية العُمانية والرحلات الاستكشافية التي تبرز البعد الحضاري للبلاد.
- **الإعلام المسموع:**
  - الإذاعة العامة: بثّت برامج هدفت إلى ترسيخ الهوية والقيم المشتركة، مثل برنامج سمتنا وبرنامج قيمنا هويتنا.
  - إذاعة الشباب: خصصت جزءاً من برامجها المباشرة لتناول قيم التسامح والهوية، مثل برنامج صباح الشباب وبرنامج الكلم الطيب.
  - إذاعة القرآن الكريم: قدمت برامج تناولت القيم الدينية والأخلاقية، مثل برنامج روائع القطوف وبرنامج العروة الوثقى.
  - الإذاعة الإنجليزية: بثّت برامج حوارية ودينية موجهة للجمهور الناطق بالإنجليزية، مثل Seeking Love Your Lifeg Guidance.
- **الإعلام الرقمي:** أنتجت المنصات الإلكترونية أعمالاً موجهة للأطفال تعزز الهوية والمواطنة، كما تناولت في محتواها موضوعات مرتبطة باللهجات العُمانية والتسامح في وسائل التواصل، إضافة إلى مبادرات رقمية مثل هاكاثون عين للألعاب الإلكترونية لتعزيز الحضور الوطني في فضاء الألعاب.

الاستثمار في التراث

- ارتفع عدد المعالم التاريخية والأثرية المسجلة من 3,525 معلمًا في عام 2023 إلى 3,655 معلمًا في عام 2024 بزيادة قدرها 130 معلمًا؛ كما زاد عدد المعالم المرممة من 366 معلمًا في عام 2023 إلى 370 معلمًا في عام 2024 مقارنة بـ 310 في 2020.
- شهدت المواقع التراثية المستثمرة قفزة نوعية مؤخراً وارتفع عددها من معلم واحد فقط في عام 2020 إلى 21 معلمًا بنهاية 2024 بزيادة قدرها 20 معلمًا، مما يؤكد أهمية الاستثمار في المواقع التراثية وتعزيز مساهمتها الاقتصادية.
- تطوير عدد من الحارات القديمة التي تشكل بيئة جاذبة ومتكاملة العناصر للتجربة السياحية وجذب الاستثمار.
- إيجاد فرص استثمارية واعدة من خلال منافذ بيع للأسر المنتجة في بعض المتاحف الخاصة.
- سجلت سلطنة عُمان تقدمًا ملموسًا في إبراز تراثها إذ بلغ عدد مواقعها المسجلة في قائمة التراث العالمي لمنظمة اليونسكو 5 مواقع حتى نهاية عام 2024.
- وصل عدد المواقع المدرجة في القائمة التمهيدية للتراث العالمي إلى 7 مواقع، ما يمثل خطوة مهمة نحو تعزيز التعريف بالمواقع ذات القيمة التاريخية والطبيعية، ويجري حاليا إعداد ملف الترشيح لإدراج موقع بسياء وسلوت الأثري على قائمة التراث العالمي (مدرج حاليا في القائمة التمهيدية للتراث العالمي)، مما يساهم في زيادة الاستثمارات وتعزيز الجاذبية السياحية.
- بلغ عدد البعثات الأثرية الأجنبية لسلطنة عُمان لأغراض البحث والدراسة لموسم 2024/2025 إلى حوالي 38 بعثة أثرية، وهو ما يعتبر بمثابة استثمار أولي ويوفر المعرفة والبيانات والاهتمام اللازم لجذب الاستثمارات وصيانة المواقع التاريخية وتحويلها إلى وجهات سياحية مستدامة.
- إصدار "مجلة الدراسات العُمانية" وهي مجلة علمية مُحكمة رائدة على مستوى المنطقة، وإصدار 9 أعداد من سلسلة التراث الأثري العُماني، وطباعة 17 إصدارا خلال عامي 2023 و2024.

- **دراسة تنفيذ مشاريع جديدة في قطاع المتاحف الحكومية خلال الفترة من 2021 - 2024 إلى جانب تحسين وتطوير المتاحف القائمة على النحو التالي:**
- مشروع مركز فتح الخير بولاية صور.
- مشروع صيانة وتأهيل المتحف العُماني الفرنسي.
- مشروع متحف التاريخ البحري.
- ترقية العرض المتحفي لمتحف أرض اللبان بمحافظة ظفار.
- مشروع تطوير العرض المتحفي لمتحف قلعة صحار.
- مشروع نقل متحف التاريخ الطبيعي.
- استدامة المتاحف وبيوت التراث الخاصة.
- تأهيل وتطوير مواقع التراث العالمي وإنشاء مراكز الزوار مثل موقع دبا الأثري ومدينة قلهات التاريخية وموقع بات الأثري.

الكشف الموجز للموقف الاستثماري للمشروعات السياحية- تحديث 26/12/2024م

مشروعات استثمار مواقع التراث وتطوير المعالم التاريخية

عدد المشروعات

41 مشروع

القيمة الاستثمارية الكلية

19,475,521
ريال عماني

حجم الاستثمار خلال (2021-2025) ر.ع

1,758,000
التكلفة الاستثمارية

19,475,521
الاستثمار الفعلي المنفذ

الخلاصة

في ضوء قراءة مؤشرات الأولوية والجهود المبذولة، يمكن القول أن مؤشر ليغاتم للازدهار - ركيزة رأس المال الاجتماعي هو المؤشر المتبقي لقياس التقدم في الأولوية (بعد توقف مؤشر التنافسية عن الصدور)، ولا يمكن الاعتماد عليه لقياس أثر الجهود في الأولوية، لتغيّر منهجيّته بشكل مستمر ولتضمينه معايير لا تتوافق مع القيم العُمانية بمرجعياتها الإسلامية. من جانب آخر وبناء على الاستطلاعات التي يقوم بها المركز الوطني للإحصاء والمعلومات في جانب التسامح والترابط الاجتماعي، فقد سجل المركز معدلا يفوق 90% في جانب التسامح وفق منهجية الاستطلاع، ومعدلا يفوق 80% في جانب الترابط الاجتماعي، وهي معدلات تتسق مع الانطباع السائد بشأن مدى ترسخ القيم المشتركة في المجتمع العُماني، ورغم الجهود المبذولة لتحريك جوانب الأولوية المختلفة ومن قبل مختلف الجهات، إلا أن الحاجة إلى توحيد هذه الجهود وضمان تكاملها في غاية الأهمية لكي تحقق الأثر الأكبر.

وتستدعي المرحلة المقبلة تحصين النشء من الجوانب السلبية لمنصات التواصل الاجتماعي والتحولات التقنية، ليكون قادرا على تقييم المعرفة ونقدها وتوظيفها وفق ما تهدف إليه الرؤية، كما تبرز الحاجة إلى توحيد جهود تحريك الأولوية المختلفة بما يعظم الأثر منها، وتفعيل الأدوات الإعلامية في تعزيز الوعي المجتمعي، بالإضافة إلى تعزيز الاستثمار في التراث والثقافة والفنون بما يسهم في نمو الاقتصاد الوطني.

أولويــة الرفاه والحماية الاجتماعية

التوجه الإستراتيجي للأولــويــة

حياة كريمة مستدامة للجميع

الأهداف الإستراتيجية للأولوية

- مجتمـــع مغطـــى تأمينيـاً بشـبكة أمان اجتماعيـة فاعلة ومستدامـــة وعـادلـة
- خـــدمات وبـرامج اجتماعيَّة متطـــورة ملبيـة لاحتيـاجـات المجتمـــع
- شـــراكة فاعلـــة بين القطاع الحكومـي، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني في مجالات التنميـــة الاجتماعيـة
- مجتمـع مـدنـي ممكّـــن ومشـــارك بفـاعليـة فـي التنميـة المستـدامـة وإطـار تنظيمي فاعـل ومحفّـز لعمـل مؤسسـاته
- حمايـــة اجتمـاعيَّـة متكاملة موجهة للفئات الأكثر احتياجاً؛ لتمكينها مـن الاعتمـاد على الـــذات، والمسـاهمـــة فـــي الاقتصـاد الـوطنـي
- مجتمـع واعٍ متماسـك ممكّـن اجتماعيـاً واقتصاديـاً، خاصـة المـرأة والطفـل والشـباب وذوي الإعاقـة والفئـات الأكثـر احتيـــاجـاً
- بيئـة وأنظمـة محفـزة لرياضة مساهمة اقتصادياً ومنافسة عـالميـاً

المؤشر	مستهدف 2030	مستهدف 2040
مؤشر التقدم الاجتماعي	القيمة > 76.27 أو من أفضل 40 دولة	القيمة > 86.76 أو من أفضل 20 دولة
مؤشر التنمية البشرية	0.871 > القيمة أو من أفضل 30 دولة	0.908 > القيمة أو من أفضل 20 دولة
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	زيادة بنسبة 40%	زيادة بنسبة 90 % القيمة: 6264 ر.ع 2017 (القيمة المرجعية)
مؤشر تنمية الشباب	القيمة > 0.717 أو من أفضل 40 دولة	القيمة > 0.737 أو من أفضل 30 دولة

أهمية الأولوية في منظومة الرؤية

تعتبر أولوية الرفاه والحماية الاجتماعية أولوية مستفيدة من بقية الأولويات في رؤية عُمان 2040؛ حيث أن الحراك والتقدم الحاصل في الأنشطة الاقتصادية والتوظيف والاستدامة المالية وتنمية المحافظات والقطاعات الصحية والتعليمية يسهم في رفاهية المجتمع ورقي مستواه المعيشي.

مؤشر التقدم الاجتماعي

التصنيف

القراءة المرجعية 2022	القراءة الحالية 2024	مستهدف 2030	مستهدف 2040
65	59	من أفضل 40 دولة	من أفضل 20 دولة

يهدف المؤشر إلى قياس مستوى التقدم الاجتماعي في الدول من خلال قدرة الدولة على تلبية احتياجات الإنسان الأساسية لمواطنيها، وتعزيز جودة حياتهم والحفاظ عليها. وشهد المؤشر ارتفاعا ملحوظا في آخر قراءة له عام 2024 إلى الترتيب 59 في عام 2024، وقد أشار تقرير المنظمة المصدرة للمؤشر إلى أن سلطنة عُمان في المرتبة الخامسة عالميا في مستوى تحسن المؤشر قياسا بعام 2023. ويقيس المؤشر التقدم الاجتماعي من خلال ثلاث معايير أساسية: الاحتياجات الإنسانية الأساسية، وأسس الرفاهية، والفرص المتاحة، وقد جاء التحسن مدفوعا بالتحسن في معياري الاحتياجات الإنسانية الأساسية وأسس الرفاهية.

مؤشر التنمية البشرية

التصنيف

القراءة المرجعية 2022	القراءة الحالية 2023	مستهدف 2030	مستهدف 2040
52	50	من أفضل 30 دولة	من أفضل 20 دولة

مؤشر مركب يقيس مستوى رفاهية الشعوب في العالم من خلال ثلاثة محاور: العمر (العمر المتوقع عند الولادة)، والتحصيل العلمي (محو الأمية ومعدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والجامعي)، ومستوى المعيشة (نصيب الفرد من الناتج الإجمالي). وتحسنت سلطنة عُمان تحسنا طفيفا في المؤشر لعام 2023 حسب التقرير الصادر من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2024/2025 وحققت ارتفاعا في قيمة المؤشر من 0.846 في عام 2022 إلى 0.858 في عام 2023، وجاء هذا التحسن مدفوعا بالتحسن في العمر المتوقع عند الولادة والعمر المتوقع للدراسة. علما بأن مؤشر التنمية البشرية يقوم بتحديث بيانات السنوات السابقة وفق ما يرد من مستجدات.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

القيمــة

القراءة المرجعية	القراءة الحالية	مستهدف	مستهدف
2021	2024	2030	2040
7416	7819	%40	%90
		زيادة بنسبة	زيادة بنسبة

يقيس هذا المؤشر الناتج المحلي الإجمالي مقسوما على إجمالي عدد السكان، بما يعكس التغير في مستوى الرفاهية وتحسن الأوضاع المعيشية على مستوى الأفراد، وقد حقق المؤشر بالأسعار الجارية تحسنا بواقع (2.6%) مقارنة بخط الأساس المحدث. كما حقق المؤشر بالأسعار الثابتة بناء على خط الأساس المعتمد في وثيقة الرؤية لعام 2017 (6264 ريال عُماني) تحسنا بمعدل 16.1%، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الثابت) لعام 2024 (7271 ريال عُماني)، إلا أن خط الأساس المعتمد في وثيقة الرؤية قد تم تغييره بالاعتماد على مصادر الاحتساب المحلية عوضا عن المصدر المعتمد في وثيقة الرؤية (البنك الدولي)، وبناء على تحديث خط الأساس المعتمد، يظهر المؤشر انخفاضا بالأسعار الثابتة مقارنة بخط الأساس المحدث بواقع (-4.56%) ويعود السبب في ذلك إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة قد نما بنسبة 10.3% خلال الفترة (2017-2024) بينما نما معدل السكان في نفس الفترة بنسبة (15.5%).

مؤشر تنمية الشباب

التصنيف

القراءة المرجعية	القراءة الحالية	مستهدف	مستهدف
2020	2023	2030	2040
52	33	من أفضل 40 دولــــة	من أفضل 30 دولــــة

يقيس مؤشر تنمية الشباب التقدم المحرز في 183 دولة في ستة مجالات لتنمية الشباب وهي: التعليم، والتوظيف والفرص، والمساواة والشمول، والصحة والرفاهية، والسلام والأمن، والمشاركة السياسية والمدنية. وحققت سلطنة عُمان قفزة في المؤشر مقارنة بآخر قراءة له عام 2020، حيث جاء تصنيف سلطنة عُمان في الترتيب 33 عالميا في عام 2023 متقدما 19 مرتبة من التصنيف 52 في عام 2020، كما تحسنت قيمة المؤشر من 0.769 في عام 2020 إلى 0.803 في عام 2023، وقد جاء التحسن مدفوعا بالتحسن في المؤشرات الفرعية التي تعنى بالمساواة والشمول، والسلام والأمن.

تسريع منح القروض للمستفيدين وتحسين آليات تمويل برامج الإسكان الاجتماعي

تنفيذ مجموعة من المشاريع الإسكانية والتعويضات السكنية بقيمة 41.5 مليون ريال عُماني خلال الفترة من 2021 وحتى 2024

إطلاق "برنامج تثمير" بهدف تعزيز العائد من الأوقاف وبيت المال وأموال الأيتام والقُصّر

تخصيص لجان خاصة باسم لجان التنمية الاجتماعية تُعنى بمتابعة تحسن مستوى معيشة الأسر، ودعم المبادرات المجتمعية

تدشين منصة "جود" لخدمة الجمعيات والفرق الخيرية التطوعية

تخصيص 5% من الوحدات السكنية في مدينة السلطان هيثم لمستحقي المساعدات السكنية، بما يعادل 1000 وحدة سكنية

إحراز 167 ميدالية ملونة في البطولات الإقليمية والدولية خلال عام 2024، من بينها: 49 ميدالية ذهبية، و57 ميدالية فضية، و61 ميدالية برونزية

تخصيص 216 وحدة سكنية في الأحياء والمخططات السكنية المتكاملة بقيمة إجمالية تبلغ 14.459 مليون ريال عُماني لدعم الإسكان الاجتماعي

التوسع في تنفيذ مراكز للشباب في المحافظات بالتعاون مع القطاع الخاص

إحراز 156 ميدالية ملونة على المستوى الخليجي والعربي، من بينها: 59 ميدالية ذهبية، و36 ميدالية فضية، و61 ميدالية برونزية

تمويل 3260 طلبا ضمن برنامج "إسكان" حتى ديسمبر 2024 بقيمة إجمالية بلغت 145 مليون ريال عُماني، متجاوزا بذلك المستهدف السنوي الذي كان محددًا بـ 120 مليون ريال عُماني

بلغ عدد المستفيدين الشباب العُماني من الأنشطة الشبابية والفعاليات المحلية (21,914) مستفيد ومستفيدة خلال عام 2024

تطبيق تأمين إجازات الأمومة والأبوة ليشمل جميع العاملين العُمانيين وغير العُمانيين داخل سلطنة عُمان

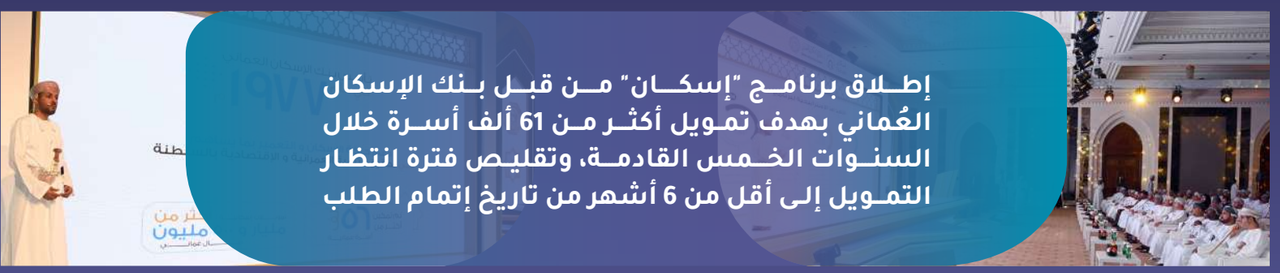

إطلاق برنامج "إسكان" من قبل بنك الإسكان العُماني بهدف تمويل أكثر من 61 ألف أسرة خلال السنوات الخمس القادمة، وتقليص فترة انتظار التمويل إلى أقل من 6 أشهر من تاريخ إتمام الطلب

الحماية الاجتماعية

- التوسع في منظومة الحماية الاجتماعية من خلال تغطية جميع أنواع عقود العمل، بما في ذلك العقود المؤقتة وعقود التدريب والعاملين لبعض الوقت، وإلزامية تسجيل العاملين لحسابهم الخاص ومن في حكمهم لفرع تأمين كبار السن والعجز والوفاة بهدف ضمان حماية جميع فئات المجتمع وتوفير مظلة حماية اجتماعية شاملة للجميع.
- صرف معاش تقاعدي إضافي من خلال صندوق الحماية الاجتماعية للمستحقين ممن تقل معاشاتهم التقاعدية عن 350 ريالا عُمانيا لأكثر من 76 ألف مستحق.
- حصول صندوق الحماية الاجتماعية على 3 شهادات استحقاق مع إشادة خاصة من الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي (ISSA) لأفضل الممارسات على مستوى إقليم آسيا والمحيط الهادي عن الممارسات المتعلقة بنظام الأمان الوظيفي، وإدارة التغيير الداخلي لضمان انتقال سلس لرأس المال البشري، ودمج معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) في الاستثمارات.
- تنفيذ برامج ومشاريع إسكانية متكاملة تهدف إلى رفع مستوى رفاه الأسرة العُمانية وضمان حصولها على مسكن آمن ومستقر.
- معالجة التحديات المرتبطة بتراكم طلبات المساعدات السكنية والإسكان الاجتماعي من خلال تخصيص 5% من الوحدات السكنية في مدينة السلطان هيثم لمستحقي المساعدات السكنية، بما يعادل 1000 وحدة سكنية.
- تعزيز البعد الاجتماعي والاقتصادي في المشاريع الإسكانية كرافد لمؤشر التقدم الاجتماعي، بحيث يتم مراعاة ذلك في المشاريع الإسكانية التي يتم تنفيذها من قبل وزارة الإسكان والتخطيط العمراني، وبما يسهم في رفع مؤشرات الاستقرار الأسري والتماسك الاجتماعي والتمكين الاقتصادي.

الخدمات العامة

- توسعة شبكات المياه والصرف الصحي عبر عدد من المشروعات التي تم تنفيذها في مختلف المحافظات.
- نشر العدادات الذكية في قطاعي المياه والكهرباء لتحسين تجارب المستهلكين، واستبدال أكثر من 1.183 مليون عداد خلال عام 2024.
- تطوير مشروع عبري 3 للطاقة الشمسية بقدرة 500 ميجاواط، والذي يستهدف تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار 505 آلاف طن سنويا.
- توقيع اتفاقية إنشاء محطة لتنقية مياه سد وادي ضيقة بولاية قريات بتكلفة تتجاوز 55 مليون ريال عُماني. وتبلغ الطاقة الإنتاجية الإجمالية للمحطة 65 ألف متر مكعب يوميا، منها 35 ألف متر مكعب مخصصة لمياه الشرب عبر الشبكة الرئيسية التابعة لشركة نماء لخدمات المياه، و30 ألف متر مكعب مخصصة للاستخدام الزراعي.
- إطلاق خدمة التقسيط الالكتروني للمتأخرات المالية عبر تطبيق الهاتف المحمول للمشتركين في قطاع الكهرباء بحيث يتم سداد المستحقات المتأخرة على شكل أقساط مريحة.

تمكين الشباب

- **إطلاق برنامج حوكمة وتنظيم قطاع الشباب:**
  - إصدار لائحة المبادرات الشبابية، بهدف تنظيم عمل المبادرات التي يطلقها الشباب، وتعزيز دورهم في خدمة المجتمع والمشاركة في التنمية الوطنية.
  - جاري العمل لإعداد الاستراتيجية الوطنية للشباب (والتي بلغت نسبة الإنجاز فيها 84%)، وتهدف إلى تمكين الشباب وتعزيز مشاركتهم الفاعلة في مختلف مجالات التنمية، بما يتماشى مع رؤية عُمان 2040.
  - تضمين بنود لائحة اللجان الشبابية ضمن قانون الهيئات العاملة في المجال الرياضي (حاليًا في طور التحديث)، وتُعد اللجان الشبابية بالأندية الرياضية الثقافية في سلطنة عُمان عنصرًا أساسيًا في الهيكل التنظيمي لتلك الأندية، حيث تسهم في تنفيذ الأنشطة والبرامج التي تستهدف فئة الشباب، وتوفير بيئة حاضنة لإبداعاتهم ومواهبهم.
- **تنفيذ برنامج تعزيز المشاركة الشبابية الذي يتضمن عددا من الفعاليات من بينها:**
  - يوم الشباب العُماني: أقيم حفل يوم الشباب العُماني بمتحف عُمان عبر الزمان في 26 أكتوبر 2024، حيث تم تكريم الفائزين في جائزة الإجادة الشبابية في نسختها الخامسة، وتُعد هذه المناسبة فرصة للاحتفاء بإنجازات الشباب العُماني، وتسليط الضوء على دورهم الحيوي في مسيرة التنمية الوطنية.
  - سفراء الشباب: تم تنفيذ مشروع السفراء الشباب في النسخة الثانية بالتعاون مع الجهات المعنية ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (UNI-TAR)، بمشاركة 100 شاب وشابة من بينهم (79) عُمانيا و (21) مشاركًا من 14 دولة خليجية وعربية خلال الفترة من 15 إلى 19 سبتمبر 2024. حيث يهدف المشروع إلى تأهيل الشباب العُماني ليكونوا ممثلين فاعلين لبلادهم في المحافل الإقليمية والدولية، وتعزيز حضورهم في المجالات الدبلوماسية والقيادية.
  - المشاركات الخارجية: تعزيز مشاركة الشباب في المحافل الدولية، وذلك من خلال تمكين وتعزيز دورهم في التنمية المستدامة، فقد بلغت عدد المشاركات الخارجية للشباب خلال عام 2024 (22) مشاركة خارجية وبلغ عدد المشاركين (96) مشارك ومشاركة.
  - برنامج "سند" للتطوع الشبابي: تأهيل الشباب في مجال العمل التطوعي من خلال تنفيذ ورش تخصصية لميسري التطوع الشبابي، يتم الاستعانة بهم في المحافل والمناسبات والاستضافات المحلية والدولية. وقد بلغ عدد الشباب المؤهلين خلال عام 2024 (38) مشارك ومشاركة.
- **تنفيذ برنامج تطوير القدرات والمهارات الشبابية والذي يتضمن:**
  - برنامج الانضباط العسكري: تم تنظيم برنامج الانضباط العسكري خلال شهر يوليو 2024 بمحافظة ظفار بمشاركة (700) مشارك من الفئة العمرية (16 - 17) سنة، وذلك بهدف تعزيز القيم الوطنية وغرس الانضباط والروح القيادية لدى الشباب العُماني.
  - الجلسات الحوارية: تم عقد العديد من الجلسات الحوارية للشباب وذلك بهدف تعزيز التواصل بين الشباب وصناع القرار، وتبادل الأفكار والرؤى حول قضايا الشباب المختلفة. فقد تم تنفيذ (13) جلسة حوارية خلال عامي 2024 و2025 تم فيها مناقشة مختلف المواضيع والقضايا الخاصة بالشباب.
  - معسكر مستعد: تم تنفيذ برنامج تدريبي بالشراكة مع مؤسسة (تحدي عُمان) بهدف تطوير مهارات الشباب العُماني في بيئة تعليمية عملية وميدانية وذلك لاكتساب مهارات المستقبل، وتم تنفيذ (63) معسكرا لمدة أربعة أيام لكل معسكر خلال عامي 2024 و2025 استفاد منها (1290) مشارك ومشاركة.
  - البطولة الوطنية للمناظرات: تم تنفيذها بالشراكة مع مركز مناظرات عُمان وتهدف إلى تنمية

قدرات الشباب في فن الإقناع والتفكير النقدي، حيث تستهدف البطولة طلبة الجامعات والكليات والأندية الرياضية. وقد شارك في البطولة (464) مشارك خلال عام 2024.

- جائزة تواصل للأفلام القصيرة: إطلاق مسابقة سنوية للأفلام (الروائية، والوثائقية، وثلاثية الأبعاد والإلكترونية)، وذلك بهدف تشجيع الشباب العُماني على التعبير عن أفكارهم وقضاياهم من خلال الفن. وقد شارك في المسابقة التي أقيمت خلال عام 2024 (24) فليم.
- استضافة ملتقى العلوم الخليجي: تمت استضافة ملتقى العلوم الخليجي والذي أقيمت فعالياته خلال الفترة من 11 إلى 15 أغسطس 2024 بمحافظة ظفار وضم 38 مشروعًا ابتكاريًّا بمشاركة أكثر من 60 مشاركًا ومشاركة من دول خليجية وعربية، ضمن خطة عمل لجنة تمكين الشباب لعام 2024.
- استضافة مخيم الشباب العربي: أقيم المخيم العربي للشباب الموهوبين المبتكرين بظفار بتنظيم من مركز الشباب بالتعاون مع مركز الشباب العربي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك بالتزامن مع اليوم العالمي للشباب وموسم خريف ظفار خلال الفترة من 12 إلى 19 أغسطس 2024. وبلغ عدد المشاركين 25 مشارك.
- دراسة الشباب ومهارات المستقبل: تم تنفيذ دراسة مشروع "الشباب ومهارات المستقبل"، وهو أحد المشروعات المعنية بدراسة مهارات المستقبل لدى الشباب العُماني في عدة قطاعات تنموية حيوية (التعليم والصحة والهندسة والإنشاءات وإدارة الثروات الطبيعية) من خلال خمس دراسات تفصيلية؛ تم فيها تقديم تحليل شامل للوضع الحالي لمهارات المستقبل لدى الشباب العُماني. ومن ثم وضع حلول استراتيجية وتنفيذية لتعزيز هذه المهارات، بما يُمكّن الشباب العُماني من التكيف بفاعلية مع متطلبات العصر الحديث والتحولات المستقبلية.
- المبادرات الشبابية: تم تقديم الدعم لـ (59) مبادرة شبابية خلال

عام 2024، وذلك بهدف تمكين الشباب العُماني من تنفيذ مشاريع نوعية تُسهم في خدمة المجتمع وتعزيز دورهم القيادي.

- التوسع في تنفيذ مراكز للشباب في المحافظات بالتعاون مع القطاع الخاص، والإعلان عنها في كل من محافظة (جنوب الشرقية بولاية صور، مسندم بولاية خصب، ظفار بولاية صلالة، البريمي، الداخلية بولاية نزوى) وذلك لتوفير البنية الأساسية المناسبة للشباب، وقد بلغ عدد المستفيدين من مرافق مركز الشباب خلال عام 2024 (136,800).
- بلغ عدد الشباب العُمانيين المستفيدين من الأنشطة الشبابية والفعاليات المحلية (21,914) مستفيد ومستفيدة خلال عام 2024.

الرياضة

- إطلاق منظومة إعداد الرياضيين والتي تسعى إلى تحقيق الإنجازات على المستويات الإقليمية والدولية. وهي منظومة شاملة ومتكاملة تهدف إلى اكتشاف المواهب وصقلها وتوفير البيئة المثالية لها، وتتضمن المنظومة مراكز إعداد الرياضيين ودعم الرياضيين الواعدين.
- **حقق الرياضيون العُمانيون العديد من الإنجازات في المحافل الإقليمية والدولية ومن أبرزها:**
  - حقق المنتخب الوطني للهوكي الميدالية البرونزية في كأس العالم لخماسيات الهوكي والذي أقيم خلال يناير 2024 بملاعب هوكي عُمان بولاية العامرات بمحافظة مسقط.
  - تمكن الفريق الوطني لذوي الإعاقة المشارك في دورة ألعاب غرب آسيا البارالمبية الرابعة من تحقيق 25 ميدالية (5 ذهبية و12 فضية و8 برونزية) في البطولة التي أقيمت خلال الفترة من 26 فبراير إلى 3 مارس 2024.
  - تمكن الفريق الوطني لرفع الأثقال من تحقيق ميداليتين برونزيتين خلال مشاركته ضمن البطولة الآسيوية لرفع الأثقال والتي أقيمت منافساتها خلال الفترة من 20 إلى 26 فبراير 2024.
  - تمكن العداء علي البلوشي من تحقيق ميدالية ذهبية في سباق 60 متر بعدما أنهى السباق في زمن قدره 6.52 ثانية في بطولة آسيا للصالات والتي أقيمت

بالجمهورية الإسلامية الإيرانية خلال الفترة من 17 إلى 19 فبراير 2024.

- تأهل العداء علي البلوشي إلى أولمبياد باريس 2024 حيث يعتبر أول رياضي عُماني يتأهل مباشرة إلى دورة الألعاب الأولمبية.
- تمكن الفريق الوطني للرياضات الجامعية من تحقيق المركز الثالث والميدالية البرونزية في بطولة آسيا لكرة القدم الجامعية والتي أقيمت منافساتها في ماليزيا خلال الفترة من 1 إلى 9 يونيو 2024.
- تمكن الفريق الوطني للمبارزة من تحقيق 5 ميداليات ملونة (2 ميدالية فضية و3 ميداليات برونزية) خلال مشاركته ضمن منافسات الدوري الآسيوي للناشئين والتي أقيمت خلال الفترة من 18 إلى 22 يناير 2024 في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- تمكن الفريق الوطني للمبارزة من تحقيق ميداليتين برونزيتين خلال مشاركته ضمن منافسات بطولة آسيا للأشبال والتي أقيمت خلال الفترة من 22 إلى 24 أغسطس 2024 في هونغ كونغ.
- تمكن الفريق الوطني للمبارزة من تحقيق ميدالية برونزية خلال مشاركته ضمن منافسات بطولة الستلايت للاتحاد الدولي والتي أقيمت خلال الفترة من 18 إلى 20 أكتوبر 2024 في مملكة البحرين.
- حقق الفريق الوطني لبناء الأجسام 8 ميداليات ملونة (3 برونزية، 2 فضية ،3 ذهبية) وذلك خلال مشاركته في بطولة العالم لبناء الأجسام والفيزيك والتي أقيمت خلال الفترة من 24 إلى 27 سبتمبر 2024 في الجمهورية الإيرانية الإسلامية.
- تمكن الفريق الوطني للرياضات البحرية من تحقيق ميداليتين فضية وبرونزية خلال مشاركته في بطولة CMAC world cham-pionships outdoor والتي أقيمت باليونان خلال أكتوبر 2024.
- تمكن الفريق الوطني للتايكواندو من تحقيق ميدالية برونزية خلال مشاركته ضمن نهائيات الجائزة الكبرى الأوروبية والتي أقيمت في رومانيا خلال الفترة من 13 إلى 15 سبتمبر 2024.
- حققت المنتخبات الوطنية (156) ميدالية ملونة على المستوى الخليجي والعربي، منها (59) ميدالية ذهبية و (36) ميدالية فضية و(61) ميدالية برونزية.

تعزيز إدارة الأصول الوقفية في خدمة أهداف التنمية

- إطلاق "برنامج تثمير" الذي يهدف إلى تعزيز العائد من الأوقاف وبيت المال وأموال الأيتام والقصّر، وذلك من خلال استثمارات عقارية موجهة تسهم في تمويل الخدمات التعليمية والاجتماعية والصحية، بما يدعم الاستقلال المالي التدريجي لتلك الخدمات.
- تنفيذ حملات توعوية ضمن برنامج "الوقف حياة" بهدف تنمية الأصول الوقفية وزيادة عددها وتعزيز المشاركة المجتمعية في هذا المجال عبر مشاريع وقفية مبتكرة، وهو ما أسهم في زيادة رأس المال الوقفي كمورد تنموي دائم.
- تطوير أدوات جمع أموال الوقف من خلال إطلاق مبادرات مثل "السهم الوقفي" التي تمكّن الأفراد من المساهمة بطريقة منظمة ومستدامة في مشاريع ذات أثر تنموي واضح.
- تفعيل آليات الرقابة المالية والإدارية لتشمل أكثر من 6000 حساب مصرفي وقفي لضمان الشفافية والكفاءة وتعزيز الثقة في نظام الوقف كمصدر تمويل عام يخدم أولويات المجتمع.
- تمويل برامج مجتمعية وتعليمية دون الحاجة للاعتماد الكامل على الموازنة العامة، مما يعكس تحقيق أحد أهداف الاستدامة المالية.
- توجيه جزء من إيرادات الأصول الوقفية لدعم مبادرات اجتماعية وإنسانية كرعاية الأيتام والفئات المحتاجة عبر شبكة وطنية رقمية متكاملة.

أرقام وإحصائيات الحماية الاجتماعية

%6.15
العائد الاستثماري لصندوق الحماية الاجتماعية خلال عام 2024.

173186
إجمالي المسجلين النشطين في منفعة كبار السن.

44917
أرضا سكنية تم منحها للمواطنين خلال عامي 2023 و 2024.

1,243,160
إجمالي المسجلين النشطين في منفعة الطفولة.

6623
أسرة استفادت من برنامج المساعدات السكنية في الفترة من 2021 إلى 2024.

35,393
إجمالي المسجلين النشطين في منفعة دعم دخل الأسر.

593129
عدد المؤمن عليهم النشطين في جميع أنظمة الحماية الاجتماعية.

57745
مواطنا استفادوا من الخيارات الإسكانية ضمن مبادرات: اختر أرضك، واقتنِ أرضك، وخطط أرضكَ.

2.3 مليون
إجمالي عدد المستفيدين من خدمات صندوق الحماية الاجتماعية حتى نهاية مايو 2025.

إحصائيات الأسرة والمجتمع

إنجاز ما يزيد عن **(62)** ألف حالة بحث إجماعي، في 2024.

بلغ عدد دور الحضانة **(369)** داراً.

(544) عدد المستفيدين من برنامج **(تكيف)** للإدمان.

(317463) عدد الأسر المستفيدة من الفرق الخيرية ولجان التنمية.

عدد الأشخاص من ذوي الإعاقة أبناء الدخل المحدود المستفيدين من دعم إيجاد فرص عمل **(92)** مستفيداً.

بلغ عدد الجلسات التأهيلية والعلاجية بقاعات التربية الخاصة **(131916)** جلسة.

(8710) عدد كبار السن المستفيدين من **(7)** خدمات مخصصة لهم.

بلغ عدد المستفيدين من خدمات التدخل المبكر للأطفال من ذوي الإعاقة **(2478)** مستفيداً.

دعم إنشاء المجالس العُمانية **(السبلة)** في **29** ولاية.

بلغ عدد المستفيدين من الأجهزة التعويضية والخدمات المساندة المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة **(10795)** مستفيداً.

تقديم خدمات وبرامج مصممة للمقبلين على الزواج، استفاد منها **(2000)** مستفيد من الجنسين، كما تم تقديم استشارات ودعم نفسي من خلال برنامج **(تماسك)** للمتزوجين حديثاً استفاد منه **(2230)** مستفيد من مختلف محافظات سلطنة عُمان.

إحصائيات الجمعيات الخيرية والجانب التطوعي

68 عدد جمعيات وأفرع المرأة العُمانية.

174 عدد الجمعيات الخيرية وأندية الجاليات.

31551 إجمالي عدد الأعضاء في الجمعيات الخيرية.

64 عدد الفرق التطوعية بإجمالي عدد متطوعين **(8251)** متطوعاً.

3289 مستفيد من المساعدات الإغاثية.

560 مبادرة تم إطلاقها من خلال مؤسسات المجتمع المدني وحوكمتها من خلال منصة جود الرقمية.

2,269,848 ريالا عُمانيا
إجمالي كلفة المشاريع الإنشائية.

2,726,136 ريالا عُمانيا
مساهمة منصة جود في تحقيق الإيرادات.

277,765,979 ريالا عُمانيا
إجمالي تمويل الجمعيات المهنية بالشراكة مع القطاع الخاص.

الخلاصة

حققت بعض مؤشرات الأولوية مثل مؤشر التنمية البشرية ومؤشر تنمية الشباب تقدما وفق القراءات المتاحة لهذه المؤشرات، إلا أن بعض مؤشرات الأولوية لم تحقق التقدم المطلوب وقد حافظت على ثبات نسبي خلال الفترة الماضية والتي ما زالت تحتاج إلى مزيد من الجهود، وقد حظيت الأولوية بجهود كان أبرزها إنشاء وتفعيل منظومة الحماية الاجتماعية، بالإضافة إلى جهود تطوير الخدمات العامة والجهود المبذولة في تعزيز دور الجمعيات الأهلية والأصول الوقفية.

والجدير بالذكر أن التحسن في أولوية الرفاه والحماية الاجتماعية يأتي كحصيلة من تحسن بقية أولويات الرؤية، حيث تساهم أولويات محور الإنسان والمجتمع مثل أولوية التعليم والتعلم والبحث العلمي والقدرات الوطنية وأولوية الصحة في تعزيز جوانب الرفاه الاجتماعي من خلال جودة الخدمات الأساسية المقدمة، كما يساهم النمو الاقتصادي والمتمثل في التقدم في أولويات محور الاقتصاد والتنمية بالدفع بجوانب الرفاه من خلال استحداث فرص العمل وجوانب التنمية بشكل عام وتنمية المحافظات بشكل خاص، وتأتي مساهمة محور الحوكمة والأداء المؤسسي في جوانب تحسين الخدمات الحكومية، وخلاصة القول بأن التحرك في الأولويات الأخرى وإحرازها لمستويات متقدمة في الإنجاز ينعكس تلقائيا - كنتيجة إيجابية - على أولوية الرفاه والحماية الاجتماعية.

ورغم الجهود المبذولة لتحقيق أهداف الأولوية، إلا أن المرحلة القادمة تتطلب التركيز على قياس فاعلية منظومة الحماية الاجتماعية، بالإضافة إلى العمل على وضع السياسات وبذل الجهود التي تساهم في تعزيز التماسك الأسري، كما تستدعي المرحلة القادمة تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والدفع بها لآفاق أوسع في مجالات التنمية الاجتماعية، كما أن هناك حاجة إلى ضمان حماية واستدامة جودة خدمات الرفاه المقدمة للمجتمع (التعليم، الصحة، الإسكان، الحماية الاجتماعية، الخدمات العامة) من أثر التقلبات المالية.

محور الاقتصاد والتنمية

اقتصاد بنيته تنافسية

أولويـــــة القيـــادة والإدارة الاقتصادية

التوجه الإستراتيجي للأولـويـــة

قيادة اقتصادية ديناميكية بكفاءات متجددة تعمل في إطار مؤسسي متكامل.

الأهداف الإستراتيجية للأولوية

- جهة مرجعية ممكّـنة للشـأن الاقتصـادي تعمـل لتحقيـق غايـات التنمـية الاقتصادية والعدالة الاجتماعيـة وحماية البيئة
- قيـادة اقتصـادية فعـالة بصلاحيات ملزمة ذات مهـام واضحة وسريعـة الاستجابـة للاحـتياجـات التنمويـة وفقا لمؤشرات أداء محددة
- إدارات عليـا متجـددة قائمـة علـى كفـاءات تناسـب ديناميكية السوق والتوقعـات المستقبليـة والتغيـرات المتسارعة
- منظومـة تشريعات اقتصادية فعالـة وممكّنـة تـواكـب المتغيرات

المؤشر	مستهدف 2030	مستهدف 2040
توافر قيادة اقتصادية فعّالة بحلول عام 2021	توافر قيادة اقتصادية فعّالة بحلول عام 2021	
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	5% سنوياً	5% سنوياً
مؤشـرات الحوكمـة العالميـة - الجـودة التنظيمية	القيمـة > 1.23 أو من أفضـل 30 دولة	القيمـة > 1.44 أو مـن أفضـل 20 دولة
نسبـة التضخم (مؤشر السعـر للمستهـلك)	3% -2%	3% -2%
نسبـة عجـز/فـائـض الموازنـة إلـى النـاتج المحـلي الإجمـالي	لا يتجـاوز 3%- سنوياً	لا يتجـاوز 3%- سنوياً

أهمية الأولوية في منظومة الرؤية

تعتبر أولوية حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع من الأولويات الممكّنة لبقية أولويات الرؤية من حيث مساهمتها في تعزيز فاعلية الحوكمة ورفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة وفاعلية العلاقة بين مكونات الجهاز الإداري من خلال إطار مؤسسي يعمل على تفعيل القوانين والممارسات السليمة.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

النسبة

القراءة المرجعية 2022	القراءة الحالية 2024	مستهدف 2030	مستهدف 2040
%8.00	%1.70	%5 سنوياً	%5 سنوياً

مؤشر عام يحتسب نسبة التغير السنوية في نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، ويمكن قياس المؤشر بطرق مختلفة ومن نواحي مختلفة والتي من المفترض أن تخرج بنفس القيم، منها: قياس المؤشر من ناحية الإنتاج (طريقة الإنتاج)، ومن ناحية الإنفاق (طريقة الإنفاق)، ويعتمد المركز الوطني للإحصاء والمعلومات على طريقة الإنتاج. وحقق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموا بمقدار 1.7% في عام 2024، مدفوعا بنمو القطاعات غير النفطية بواقع 3.9% ومتأثرا بالانكماش في القطاعات النفطية، حيث حققت القطاعات النفطية نموا سالبا بمقدار 3.0%-، وتجدر الإشارة إلى أن معدل النمو الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في السنوات الأربع المنصرمة من عمر الرؤية بلغ 3.4%، كما أن الفارق التراكمي في قيمة الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بمسار النمو المستهدف للناتج المحلي الإجمالي بلغ 2.6 مليار ريال عُماني.

نسبة عجز/فائض الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي

النسبة

القراءة المرجعية 2022	القراءة الحالية 2024	مستهدف 2030	مستهدف 2040
%2.70	%1.30	لا يتجاوز -3% سنوياً	لا يتجاوز -3% سنوياً

يقيس المؤشر نسبة العجز أو الفائض في الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي سنوياً، ويستمر المؤشر في تسجيل فائض مالي للسنة الثالثة على التوالي بنسبة 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ الفائض المالي حوالي 540 مليون ريال عُماني. ويذكر أن المؤشر بدأ في التحسن من عجز بنسبة 15.5%- في عام 2020 إلى فائض في آخر ثلاث سنوات، علما بأن الرؤية تستهدف نسبة عجز إلى الناتج المحلي الإجمالي لا تتعدى 3%- بحلول عام 2030.

نسبة التضخم (مؤشر السعر للمستهلك)

النسبة

القراءة المرجعية 2022	القراءة الحالية 2024	مستهدف 2030	مستهدف 2040
%2.50	%0.60	%3-%2	%3-%2

هو مؤشر يقيس التغير في أسعار السلع والخدمات على المستهلك، وقد سجل في عام 2024 نسبة تضخم تقدر بـ 0.6%، وهي نسبة لا تقع ضمن مجال النسب الصحية والآمنة، فقد استهدفت الرؤية نسبة التضخم الصحية والآمنة لتكون بين 3%-2%، وقد تشير نسب التضخم المنخفضة إلى ضعف الطلب.

وبالرغم من أن معدل التضخم أدنى من النطاق المستهدف، إلا أن استقرار الأسعار الناتج عن سياسات الدعم الحكومي يعد مؤشرا إيجابيا من الناحية الاجتماعية، إذ يساهم في استقرار الأسعار خاصة للسلع الأساسية.

مؤشرات الحوكمة العالمية - الجودة التنظيمية

التصنيف

القراءة المرجعية 2022	القراءة الحالية 2023	مستهدف 2030	مستهدف 2040
74	72	من أفضل 30 دولة	من أفضل 20 دولة

هو مؤشر بياني واستطلاعي، يهدف إلى تقديم صورة عن الجودة التنظيمية لكل بلد من خلال قدرتها على صياغة وتنفيذ وإدارة سياسات وتشريعات فاعلة وممكّنة للنمو المستدام وللقطاع الخاص، وقد أظهر المؤشر (وفق آخر قراءة صادرة لعام 2023) تحسنا مقارنة بعام 2022 في التصنيف مع ثبات في قيمة المؤشر، حيث تحسن تصنيف عُمان من الترتيب 74 في عام 2022 إلى الترتيب 72 في عام 2023، ويعتمد المؤشر في بياناته على مصادر مختلفة، واعتمد المؤشر لاحتساب قراءة عُمان لسنة 2023 على 6 مصادر مقارنة بـ 5 مصادر في عام 2022، حيث تم إدراج بيانات المنتدى الاقتصادي العالمي ضمن منهجية بيانات احتساب المؤشر، والتي تعنى بقياس العبء التنظيمي على الأعمال والأفراد والعوائق غير الجمركية التي تؤثر على الأنشطة التجارية.

مؤشرات الأولوية

توافر قيادة اقتصادية فعّالة بحلول عام 2021

مؤشر يحدد الإطار الزمني لتوافر قيادة اقتصادية ديناميكية بكفاءات متجددة تعمل في إطار مؤسسي متكامل، وقد تم تحقيق المؤشر جزئيا من خلال تعزيز دور اللجنة المالية والاقتصادية وتكليفها بالإشراف على البرامج الوطنية في محوري الاقتصاد والتنمية والبيئة المستدامة، كما أن تفعيل القيادة الاقتصادية يستدعي المزيد من العمل من حيث شمولية وتكاملية السياسات المالية والاقتصادية والنقدية، وضمان تكامل أدوار الجهات ذات العلاقة، وسرعة وديناميكية اتخاذ القرارات الاقتصادية.

أولوية القيادة والإدارة الاقتصادية

تكليف اللجنة المالية والاقتصادية بالإشراف على البرامج الوطنية

العمل على تأسيس 5 تجمعات اقتصادية تهدف إلى تحقيق أهداف أولويات محور الاقتصاد والتنمية

تطوير الإطار المالي والاقتصادي للتقليل من الاعتماد على النفط بالتعاون مع بيت الخبرة العالمي "إرنست آند يونغ بارثنون"

إطلاق النسخة الثانية من برنامج نزدهر والذي يهدف إلى تنمية القطاع الخاص والتجارة الخارجية

إطلاق الهوية الترويجية الموحدة لسلطنة عُمان

إصدار المرسوم السلطاني بتأسيس **سوق الشركات الواعدة**

ترخيص خمس شركات محلية وأجنبية متخصصة في توفير السيولة لتعزيز حركة التداول ودعم استقرار السوق

تشكيل لجان حوكمة للتشغيل في القطاعات الاقتصادية خلال عام 2024 و2025

تطوير ومتابعة أكثر من 200 مشروع ومبادرة تهدف إلى تسريع الوصول للحياد الصفري

إنشاء مركز عُمان للحياد الصفري في ديسمبر 2024

إنشاء المكتب الوطني لاستشراف المستقبل

مراجعة واستحداث تشريعات متعلقة بالشأن الاقتصادي

إطلاق مبادرة "تسمو" لتطوير الكفاءات القيادية للمرأة العُمانية

تطوير المجتمعات القيادية من خلال إنشاء ثلاثة مراكز تميز متخصصة بهدف تطوير القيادات الاقتصادية

تقديم 29 برنامجاً ومبادرة لتطوير القيادات في مختلف المستويات الإدارية خلال الفترة (2024- يونيو 2025)

تمثل البرامج الوطنية أحد الأدوات التنفيذية للقيادة الاقتصادية، وتتكامل هذه البرامج في عملها لتغطي أولويات محور الاقتصاد والتنمية. وفي سياق الجهود المعززة للقيادة الاقتصادية، شكلت التجربة التراكمية للبرامج الوطنية حصيلة من الجهود والإنجازات التي قد يصعب حصرها في إطار زمني محدد، لذلك يستعرض التقرير هذه التجربة، علما أنه -وبالتوازي مع عمل هذه البرامج- هناك جهود مبذولة في مواءمة عمل البرامج بهدف تعظيم الأثر منها على مؤشرات الاقتصاد الكلية.

البرنامج الوطني للتنويع الاقتصادي "تنويع"

انطلاقًا من التوجهات الاستراتيجية لرؤية عُمان 2040، يواصل البرنامج الوطني للتنويع الاقتصادي "تنويع" دوره المحوري في بناء اقتصاد وطني متنوع، وتنافسي، ومستدام. وحقق تقدمًا ملموسًا عبر مسارات عمله المتكاملة، معززًا الشراكة بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص، ومُطلقًا حزمة من المبادرات والسياسات التي تُسهم في تقليل الاعتماد على النفط والغاز وتعظيم القيمة المضافة للقطاعات غير النفطية.

أبرز الإنجازات والتوجهات

كان للبرنامج لقاءات دورية مكثفة بشركائه الاستراتيجيين وذلك لضمان مواءمة مبادراته مع الأهداف الوطنية، وتوزعت الجهود على أربع مسارات رئيسية، حقق كل منها إنجازات نوعية.

- **مسار السياسات والمبادرات: ركّز هذا المسار على تحويل التوجهات التنموية إلى سياسات فاعلة وقابلة للتنفيذ، وإنشاء قاعدة بيانات متكاملة للسياسات الاقتصادية القطاعية، وجعلها متاحة لصنّاع القرار، بما يسهم في بلورة رؤية واضحة وموضوعية لتلك السياسات، واستقراء آثارها، وصولاً إلى إعداد قائمة معتمدة من السياسات الاقتصادية القطاعية. أبرزها:**
  - سياسة تعظيم العائد الاقتصادي من الثروة السمكية، وتستهدف رفع قيمة صادرات المنتجات السمكية ذات القيمة المضافة، وتقنين تصدير المنتجات الخام، وتشجيع قيام صناعات تحويلية، وابتكار صناعات سمكية تنافسية، وتقليل الفاقد من المنتجات السمكية، وإيجاد أسواق عالمية جديدة لتنشيط الموانئ العُمانية والمطارات والمنافذ الحدودية.
  - سياسة تعظيم العائد من الشق السفلي للتعدين، وذلك عبر تقييد تصدير المواد التعدينية الخام تدريجيًا، وتعظيم الاستفادة الاقتصادية منها من خلال استكشاف فرص توسيع المحتوى المحلي وتشجيع قيام الصناعات المحلية.
  - سياسة توجيه أولوية الغاز الطبيعي والهيدروجين الأخضر للمشاريع الصناعية المحلية ذات القيمة المضافة العالية.

إلى جانب ذلك، تم اعتماد حزمة من المبادرات القطاعية الواعدة، شملت قطاعات الأمن الغذائي، والصناعات التحويلية، والسياحة، والنقل واللوجستيات، والتعدين، وذلك بهدف معالجة التحديات القائمة وتعزيز الإيرادات غير النفطية.

- **مسار التجمعات الاقتصادية المتكاملة:** تُعد التجمعات الاقتصادية ركيزة أساسية لإيجاد بيئات استثمارية جاذبة تعتمد على المزايا النسبية للمحافظات والتي تهدف إلى رفع مؤشرات النمو للقطاعات غير النفطية ومساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة الصادرات غير النفطية، وتعزيز المحتوى المحلي وإيجاد فرص وظيفية.

- **تجمع الأمن الغذائي في منطقة النجد:** تهدف لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز منظومة الأمن الغذائي في سلطنة عُمان، وتقنين الاعتماد على استيراد المنتجات الزراعية، وتعظيم القيمة المضافة من المحاصيل الزراعية المحلية، من خلال قيام صناعات الأمن الغذائي ومصانع للأغذية واللحوم والتوسع في صناعات الشق السفلي.

- **التجمع السياحي في محافظة الداخلية:** يهدف إلى إنشاء روابط تشابكية مع بقية مناطق الجذب السياحي والأثري في محافظة الداخلية و إنشاء مركز زوار متكامل يقوم بأخذ السائح لخوض تجربة سياحية متكاملة في المواقع السياحية والأثرية والأنشطة والفعاليات، حيث يقضي السائح وقتا أطول وإقامة لأيام أكثر لتغطية هذه التجربة، مما يعزز مستوى الإنفاق والمساهمة في التنويع الاقتصادي من خلال تعزيز الأشغال بالمرافق الفندقية والترفيهية، وتعظيم الاستفادة من المواقع السياحية والأثرية والمتاحف والأسواق التقليدية، ورفع الطلب على منظومة المواصلات (الجماعي والفردي).

- **تجمع سلسلة التبريد في الدقم:** يسعى التجمع إلى تطوير وتحسين المنظومة اللوجستية المتكاملة لسلسلة التبريد، والتي من شأنها أن تعزز من جودة الصادرات و أن تصبح المنطقة الاقتصادية بالدقم مركزا إقليميا لسلسلة التبريد في المنطقة، من خلال تعظيم الشق الخلفي والأمامي كالأسماك والمنتجات الزراعية والصناعات الغذائية الأخرى والخدمات المرتبطة بسلسلة التبريد، وتوسيع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، وتمكين القطاعات الفرعية للمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، والتي تسهم في التخزين الإستراتيجي في الدقم، والتوسع في الصناعات المعتمدة على سلاسل التبريد.

- **تجمع الألمنيوم في صحار:** يهدف إلى قيام صناعات تحويلية في الشق السفلي من صناعات الألمنيوم، وتقنين الاعتماد على استيراد منتجات الألمنيوم الخام أو النهائية أو تصدير خام الألمنيوم، وذلك لتحقيق الاكتفاء الذاتي ومواءمة متطلبات تعظيم صناعات القيمة المضافة لمشاريع الصناعات المحلية من منتجات الألمنيوم، من خلال قيام صناعات تحويلية جديدة وتعظيم القيمة المضافة، والتوسع في الصناعات التحويلية المعتمدة على خام الألمنيوم.

- **تجمع الصناعات التعدينية في شليم:** يهدف إلى تعظيم الاستفادة وتحفيز النمو الاقتصادي، وتعزيز القيمة المحلية المضافة، وقيام الصناعات التعدينية في شليم من خامات الجبس والصخور الكلسية والدولوميت، وتوسيع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، وتمكين القطاع من التوسع في الصناعات التعدينية، حيث تم توقيع مذكرة اتفاق بين شركتي "نابكو" و"عُمان لصب الألمنيوم" ضمن تجمع صحار، مما يعكس بدء تفعيل الشراكات الصناعية، كما أعد البرنامج مقترحًا استراتيجيًا لوضع معايير وحوكمة للتجمعات المستقبلية وضمان تكاملها إقليميًا.

- **مسار المعايير وحلحلة التحديات:** تطوير ثلاثة محاور رئيسية: المؤشرات الدولية، والمصفوفة الوطنية للتنويع الاقتصادي، وتحليل التحديات القطاعية مما نتج عنه:

  - تحليل معمق للقطاعات الاقتصادية، والذي نجم عنه اقتراح تطوير عدة مبادرات في قطاعات التعدين، والأمن الغذائي، والنقل، وغيرها.
  - ورش عمل تخصصية تستهدف رصد وتحديد التحديات القطاعية، أبرزها ورشة "تحديات قطاع التعدين" وورشة "حوكمة إدارة تنمية التراث والسياحة مع المحافظات"، والتي أسهمت في الخروج بحلول عملية ومكاسب سريعة.
  - على صعيد المؤشرات الدولية، تم اقتراح تشكيل فريق وطني لمتابعة مؤشر التعقيد الاقتصادي لتعزيز مكانة سلطنة عُمان عالميًا.

- **مسار إعداد الإطار المالي والاقتصادي للتقليل من الاعتماد على النفط**
- يمثل مشروع إعداد إطار مالي واقتصادي لتقليل الاعتماد على النفط والغاز بحلول 2050 خطوة استراتيجية نحو تحقيق التنوع الاقتصادي والاستدامة المالية. وقد شهد النصف الأول من عام 2025 انتهاء المرحلة الأولى من المشروع بنجاح، والتي نفذها بيت الخبرة العالمي "إرنست آند يونغ بارثنون".
- تضمنت هذه المرحلة تحليلًا شاملاً للوضع الراهن، بالرجوع إلى أكثر من 150 وثيقة استراتيجية، والتشاور مع ما يزيد عن 80 جهة معنية، وأثمرت عن تسليم 25 تقريرًا تأسيسيًا يغطي كافة القطاعات الاقتصادية، والممكّنات، والسياسات المالية، والاتجاهات العالمية، بالإضافة إلى تطوير نماذج مالية واقتصادية ديناميكية ستشكل الأساس للمرحلة الثانية من المشروع.

البرنامج الوطني لتنمية القطاع الخاص والتجارة الخارجية «نزدهر»

النسخة الأولى: البرنامج الوطني للاستثمار وتنمية الصادرات 2021 - 2023

أطلق برنامج نزدهر ليكون أحد البرامج المسرّعة لتحقيق رؤية عُمان 2040 والتي تعمل باعتبارها أذرعًا تنفيذية بمدة زمنية قصيرة أو متوسطة المدى، حيث ركز البرنامج الوطني للاستثمار وتنمية الصادرات (نزدهر) بصفة أساسية بين 2021 إلى 2023 على ممكنات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعزيز بيئة الأعمال في سلطنة عُمان، وتطوير الاستثمارات في قطاعات التنويع الاقتصادي المختلفة، **وفيما يلي أبرز إنجازاته:**

- تطوير وتحديث مصفوفة وطنية للاستثمار في عُمان لقياس الأثر الاقتصادي للاستثمارات بالتماشي مع مستهدفات رؤية عُمان 2040 واستخراج شهادة ملكية فكرية خاصة بها.
- دراسة رحلة المستثمر بهدف توفير كافة التسهيلات والأدوات لتمكين الاستثمار في قطاعات التنويع الاقتصادي، وتطوير المبادرات التي يتم استكمال العمل عليها من قبل الفرق المختصة في وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، وهي:
  - الاستراتيجية الوطنية للاستثمار.
  - صالة استثمر في عُمان.
  - دليل الحوافز الاستثمارية.
  - فريق التفاوض الوطني.
  - الخارطة الاستثمارية.
  - المسار السريع.
  - برنامج إقامة مستثمر.
- متابعة أداء القطاعات الاستثمارية وفق مستهدفات استثمارية لكل قطاع، عبر متابعة سير أعمال المشاريع الاستثمارية والمبادرات التمكينية وحلحلة تحدياتها. وتشمل القطاعات التالية: الأمن الغذائي، التعدين، الطاقة، الصناعات التحويلية، السياحة، الرياضة، الصحة، اللوجستيات، تقنية المعلومات والاتصالات.
- تطوير مشروع بناء مجمع الصناعات البلاستيكية "لدائن" وتسويقه محلياً ودولياً وجذب المستثمرين للاستثمار في هذا المجمع والذي يعد من أهم المشاريع الاستراتيجية في منطقة صحار الصناعية، حيث يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من منتجات البلاستيك في سلطنة عُمان، وترسيخ مكانتها على الساحة العالمية في هذا القطاع.
- تطوير منهجية عمل استباقية لاستهداف المستثمرين، وبناء فريق عمل مختص من ذوي الكفاءة، والذي نجح في تأمين استثمارات تتجاوز قيمتها 1.5 مليار ريال عُماني في الدقم وصحار.

- تطوير 37 فرصة استثمارية بقيمة 828 مليون ريال عُماني متوزعة على 7 قطاعات من قبل فريق تطوير الاستثمارات.
- العمل على تطوير القطاعات الاستثمارية الجديدة ومنها قطاع الثقافة، حيث تم التعاون مع وزارة الثقافة والرياضة والشباب، وبالاستعانة بخبرات عالمية متخصصة، لوضع استراتيجية استثمارية شاملة لقطاع الصناعات الثقافية والإبداعية تمتد على مدى عشر سنوات.
- العمل مع البرنامج الوطني للحياد الصفري للوصول إلى مجموعة من الفرص الاستثمارية في القطاع والتي تحقق هدف القطاع عبر تقليل الانبعاثات الكربونية. حيث تم إعداد مقترح للفرص الاستثمارية في قطاعي النقل والإنشاءات والتي ترتبط بتقليل الانبعاثات الكربونية، ودراسة الممكّنات الداعمة للاستثمار، تتلخص في 28 فرصة استثمارية: 18 في قطاع النقل واللوجستيات، و10 في قطاع الإنشاءات، إلى جانب 11 مبادرة تمكينية لتشجيع الاستثمار فيها.
- إنشاء البرنامج التنفيذي لمنظومة التجارة الخارجية لتحقيق مؤشرات الأداء الدولية ومستهدفات رؤية عُمان 2040 للتجارة الخارجية، وإطلاق 14 مبادرة لتنمية التجارة الخارجية ضمن محاور التصدير والاستيراد وإعادة التصدير بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار.
- العمل على جاهزية سلطنة عُمان للانضمام لمؤشر جاهزية الأعمال والذي يصدر من البنك الدولي، من خلال وضع منهجية واضحة لتحسين الفجوات عبر تحليل المؤشرات الفرعية للمؤشر والبالغ عددها أكثر من 800 مؤشراً فرعياً، ومن ثم الخروج بـ 24 مبادرة إصلاح فوري تم الانتهاء من تنفيذها، وتطوير ومتابعة تنفيذ 17 مبادرة تحسينية/تحفيزية لبيئة الأعمال تنتهي خلال العام 2025.

النسخة الثانية: البرنامج الوطني لتنمية القطاع الخاص والتجارة الخارجية 2024 - 2025

عمل البرنامج خلال العام 2024 على تصميم برنامج استراتيجي يضمن تكامل الجهود الوطنية من خلال التركيز على تطوير مبادرات جديدة لتنمية القطاع الخاص محلياً وعالمياً، تحقيقاً لمستهدفات أولوية القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي في رؤية عُمان 2040 ليصبح: البرنامج الوطني لتنمية القطاع الخاص والتجارة الخارجية، وذلك من خلال العمل جنباً إلى جنب مع الجهات ذات العلاقة، وبإشراك ممثلي القطاع الخاص من مختلف القطاعات والشركات. تم بدايةً التركيز على دراسة الوضع الراهن ومن ثم تطوير حزم من المبادرات للعام 2025. **وتم إطلاق هذه المبادرات بشكل مرحلي بالتعاون مع أصحاب المصلحة، تشمل ما يلي:**

- **مسار القطاع الخاص:** يركز هذا المسار على تطوير وتمكين الشركات العُمانية وزيادة تنافسية المنتجات والخدمات الوطنية على المستوى العالمي وذلك استناداً إلى منهجية علمية تتبع أفضل الممارسات العالمية في تنمية القطاع الخاص. ويستند المسار على تحليل الفجوات ومواطن التحسين في منظومة القطاع الخاص محلياً، بالشراكة مع الجهات المعنية. **وتتمثل المبادرات الحالية للمسار في:**
  - تهيئة المنصات اللازمة لإشراك القطاع الخاص في صنع القرارات الاقتصادية والمالية.
  - حوكمة الشركات العائلية وذلك لتحقيق الاستدامة والنمو.
  - نمو الشركات المتوسطة إلى شركات كبيرة.

- **مسار التجارة الخارجية:** يهدف هذا المسار إلى تطوير مبادرات وأدوات تمكّن القطاع الخاص من تعزيز الاستفادة من الاتفاقيات التجارية، من خلال منصات تفاعلية وأدلة استرشادية. كما يعمل على تطوير آلية علمية مرنة لتقييم الشراكات الاقتصادية الدولية على المستوى الاستراتيجي، بالإضافة إلى إعداد برنامج تدريبي وطني يهدف إلى تطوير المهارات التفاوضية بما يعزز كفاءة التفاعل مع الأسواق الدولية.

وتتمثل المبادرات الحالية للمسار في:

- تطوير وتفعيل المصفوفة الوطنية لتقييم التبادل التجاري.
- تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات الدولية: برنامج التبادل التجاري مع الدول المختارة (الولايات المتحدة الأمريكية ودول شرق أفريقيا).

- **مسار تطوير سلاسل القيمة في التجمعات الاقتصادية:** يتناول تطوير سلاسل القيمة المحلية والقطاعات الاقتصادية ويعمل بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة مثل البرنامج الوطني للتنويع الاقتصادي على بناء التصورات المتكاملة لتجمعات اقتصادية متكاملة **تشمل:**

- الصناعات التحويلية - التجمع الاقتصادي المتكامل لصناعات الألمونيوم بصحار.
- التعدين - التجمع الاقتصادي المتكامل لمنطقة شليم للمعادن.
- الأمن الغذائي - التجمع الاقتصادي المتكامل لمنطقة النجد الزراعية وتجمع الصناعات السمكية بقريات.
- الخدمات اللوجستية - التجمع الاقتصادي المتكامل لسلاسل التبريد بالدقم.

وذلك عبر منهجية عمل فنية تشمل تحضير ملفات الحقائق التفصيلية للتجمعات ومن ثم التحليل الفني والمالي لجاهزية البنية التحتية المطلوبة واحتياجات الحوافز الاستثمارية حسب الفرص الاستثمارية المستهدفة في هذه التجمعات والتي يتم احتساب الأثر الاقتصادي المستهدف لكل منها، تمهيداً لاستهداف المستثمرين مع الفرق المختصة بذلك.

الهوية الترويجية الوطنية الموحدة

العمل على تطوير خطة الترويج الوطنية الموحدة من قبل برنامج نزدهر وذلك بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، وقد تم إسناد مشروع إعداد الهوية والخطة الترويجية الموحدة لسلطنة عُمان للشركة الاستشارية العالمية (Bloom Consulting) المتخصصة في تطوير الهويات الوطنية، **وفيما يلي أبرز ما تم تحقيقه:**

- تدشين الهوية الترويجية الوطنية الموحدة لسلطنة عُمان تحت الرعاية السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم حفظه الله ورعاه.
- اعتماد شعار "الشراكة" والذي يعكس نهج سلطنة عُمان في بناء علاقات استراتيجية قائمة على الثقة والتعاون، ويجسّد موقعها الجغرافي كمركز وصل بين الشرق والغرب.
- **الإطلاق العالمي في دافوس:** تم إطلاق الهوية الترويجية على المستوى العالمي خلال مشاركة عُمان في المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) في يناير 2024، بحضور وفود دولية، ومستثمرين عالميين، ووسائل إعلام دولية. **ويسهم إطلاق الهوية عالمياً في:**
  - ترسيخ مكانة عُمان دوليًا.
  - تعزيز الشراكات الدولية.
  - ترويج الفرص الاستثمارية الواعدة.
  - جذب الاستثمارات الأجنبية.
  - دعم جهود التنويع الاقتصادي.
- **تأسيس مكتب الهوية الترويجية:** بدأ مكتب الهوية الترويجية لسلطنة عُمان أعماله في النصف الأول من 2025، وتم تعميم الإطار المرجعي الموحّد لاستخدام الهوية على كافة الأجهزة الإدارية للدولة، من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء.
- **برنامج بناء القدرات الوطنية:** أُطلقت ورش عمل متخصصة ضمن برنامج لبناء القدرات في إدارة الهوية الترويجية وأدواتها البصرية وتفعيلها في المناشط الوطنية القادمة لضمان الاتساق والظهور الاحترافي للهوية، بمشاركة:
  - الجهات الحكومية.
  - شركات جهاز الاستثمار العُماني.
  - القطاع الخاص.
  - الوكالات الإعلامية.
  - صنّاع المحتوى.

البرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي (استدامة)

- **توفير خيارات تمويلية متنوعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تهدف المبادرة إلى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتم إكمال المرحلة الأولى من تأسيس صندوق نمو الأعمال العُماني والاتفاق على آلية العمل والحوكمة والنموذج المالي والإطار القانوني للصندوق، ومن المتوقع توقيع اتفاقية الاستثمار مع البنوك المشاركة لتأطير الالتزام المالي والقانوني بنهاية الربع الثالث من عام 2025. كما تم اعتماد الخطة التطويرية لتعزيز دور بنك التنمية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات المستهدفة، وذلك تماشيًا مع الأهداف المنوطة بالبنك بعد إعادة تنظيمه من حيث السقف التمويلي ورفع رأس المال وفقًا للمرسوم السلطاني رقم (84/2023).
- **توجيه التمويل للقطاعات المستهدفة:** بجهود مشتركة، تم تحقيق مؤشر البرنامج المرتبط بتمويل القطاعات المستهدفة، حيث ارتفع التمويل الموجه من البنوك التجارية للقطاعات المستهدفة في رؤية عُمان 2040 بحوالي 14%، ويمثل ذلك 23% من إجمالي المحفظة الإقراضية للبنوك التجارية.
- **تفعيل سوق رأس المال كخيار تمويلي:** تم إطلاق البرنامج التحفيزي لسوق رأس المال بتوجيهات سامية والذي تضمن ثلاث مبادرات كالتالي: تشجيع الشركات الراغبة في الاستفادة من البرنامج للتحول إلى شركات مساهمة عامة وإدراجها في بورصة مسقط، وتأسيس سوق الشركات الواعدة بهدف توفير خيار تمويلي جديد للشركات الناشئة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والشركات الخاصة والشركات العائلية، وتشجيع تحول الشركات محدودة المسؤولية إلى شركات مساهمة مقفلة. حيث تم إصدار مرسوم سلطاني (18/2025) لتأسيس السوق وبالتالي تم إصدار اللائحة التنظيمية الخاصة بالسوق من هيئة الخدمات المالية.
- **تحسين مستويات السيولة في سوق رأس المال:** تم ترخيص خمس شركات محلية وأجنبية متخصصة في توفير السيولة لتعزيز حركة التداول ودعم استقرار السوق، وإنشاء صندوق سيولة لدعم عمليات التداول وتعزيز ثقة المستثمرين، بالإضافة إلى توفير أدوات مالية جديدة مثل الإقراض والاقتراض والبيع على المكشوف المغطى مما يوفر خيارات أوسع للمستثمرين. وتستهدف هذه المبادرات رفع تصنيف بورصة مسقط من سوق حدودية إلى سوق ناشئة.
- **تعزيز الجاذبية للاستثمارات الأجنبية:** تم الانتهاء من وضع خطة تنفيذية واضحة الملامح لإنشاء مركز مالي عالمي مستقل ومرن يستهدف استقطاب أصحاب الثروات وتعزيز تدفق الاستثمارات الأجنبية وتحقيق المستهدفات الاقتصادية والاستثمارية لرؤية عُمان 2040. ويجري حاليًا تنفيذ مشروع تأسيس المركز المالي وفق الخطة المعتمدة.
- **تطوير منظومة القوانين والتشريعات المرتبطة بالقطاع المالي:** مراجعة وتحديث وإيجاد القوانين والتشريعات والأطر التنظيمية المرتبطة بالقطاع المصرفي وسوق رأس المال بما يتماشى مع مبادرات خطة تطوير القطاع المالي (القانون المصرفي، وقانون الإعسار، وضوابط نشاط الإقراض والاقتراض للأوراق المالية والبيع على المكشوف المغطى)، بالإضافة إلى إعداد مقترح تفصيلي لتطوير منظومة القوانين والتشريعات على المدى البعيد وسد الفجوات في النظام التشريعي الحالي بشكل دائم، مثل دراسة وتقييم الأثر قبل وبعد إصدار القوانين والمراجعة المستمرة للقوانين والتشريعات واللوائح ومتابعة تطبيق القوانين السارية وتقييم الحاجة لاستحداث قوانين جديدة.
- **تطوير منظومة التمويل الأخضر / المستدام:** تم إكمال المبادرات المرتبطة بالتمويل الأخضر/المستدام والتي شملت وضع الأطر التشريعية والتنظيمية لتعزيز جاهزية منظومة القطاع المالي لتوفير واستقطاب تمويل أخضر/مستدام لدعم المشاريع الخضراء/المستدامة في القطاعين العام والخاص المؤهلة وفقًا لمعايير الحوكمة الثلاثية (البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات)، وتبع ذلك تأسيس مركز عُمان للحياد الصفري بموجب القرار الوزاري

رقم (35-2024) الصادر من وزارة الطاقة والمعادن لاستكمال الجهود المرتبطة بتحقيق أهداف استراتيجية الحياد الصفري وتنفيذ المشاريع المرتبطة بها، والتي ستساهم في رفع كفاءة الطاقة وتقليل الانبعاثات الكربونية، مما سيعزز مكانة سلطنة عُمان العالمية في مواجهة التغير المناخي ودعم الابتكار في مجال الطاقة المستدامة، وبالتالي سيعزز من ثقة المستثمرين ومنظمات التمويل المناخي العالمية.

- **تعزيز التقنية المالية:** ارتفع عدد شركات التقنية المالية المرخصة من 11 شركة في عام 2022 إلى 20 شركة في عام 2024. كما تم إعداد استراتيجية وطنية موحدة للتقنية المالية تتماشى مع أهداف رؤية عُمان 2040، تهدف إلى بناء أساس قوي لقطاع التقنية المالية وتعزيز الابتكار والترويج لجهود الجهات الفاعلة في هذا المجال. بالإضافة إلى وضع تصور لإنشاء بوابة عُمان للتقنية المالية، لتعمل كمنصة موحدة لجذب وتسهيل التعاون بين المستثمرين المحليين والعالميين من خلال تحقيق المواءمة بين الجهات المعنية بترخيص وتأسيس شركات التقنية المالية، مما سيمكن من تعزيز الميزة التنافسية لسلطنة عُمان في مجال التقنية المالية.
- **تعزيز التعاون الدولي في مجال تطوير القطاع المالي:** توقيع مذكرة تفاهم مع شركة ستيت ستريت العالمية لتعزيز أوجه التعاون المرتبطة بالتقنية المالية والتمويل الأخضر وتطوير الكوادر البشرية في القطاع المالي. وتعد شركة ستيت ستريت من البنوك الرائدة وأحد أكبر شركات إدارة الأصول في العالم.
- **تعزيز الثقافة المالية:** التعاون مع بنك العز الإسلامي لإطلاق سلسلة الثقافة المالية بالشراكة مع مجموعة من المجلات المختصة في بناء المحتوى الذي يتناسب مع الفئة العمرية لصغار المستثمرين والأطفال. ويستمر الفريق في العمل على المبادرات المتعلقة بطلبة الجامعات والموظفين من خلال تنفيذ معسكر وهاكاثون الاستثمار والادخار القائم بالتعاون مع جامعة السلطان قابوس، حيث يسعى هذا التعاون إلى الخروج بعدد من المشاريع والبرامج التي تعمل على نشر وتعزيز الثقافة المالية بين فئات المجتمع، بما يتواءم مع أهداف الإطار الوطني لتعزيز الثقافة المالية، بالإضافة إلى إطلاق دورات تفاعلية متخصصة في الإدارة المالية وتنظيم المشاريع التي تهدف إلى تمكين الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **تطوير الكوادر البشرية:** الاتفاق على الآلية المناسبة مع الجهات المعنية بشأن تجويد المناهج التعليمية من أجل مواكبة التطورات في مجال القطاع المالي لدعم المؤهلات التخصصية، حيث تم مراجعة المناهج وإعداد التصور الجديد للمناهج بما يتواءم مع توفير كوادر مؤهلة ومتخصصة في القطاع المالي، بهدف رفع مستوى الكفاءات البشرية وربط المهارات والشهادات الأكاديمية والمهنية والخبرات بالوظائف في القطاع المالي، مع توفير برامج تجسيرية من خلال التدريب على رأس العمل لبعض التخصصات في منتصف المسار المهني والتنفيذي للطلبة المقبلين على التخرج، مع التركيز على المهارات المستقبلية المطلوبة في سوق عمل القطاع المالي.

برنامج التحول الرقمي الحكومي

تسهم جهود التحول الرقمي الحكومي بشكل محوري في تعزيز مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال تطوير خدمات حكومية رقمية ذات قيمة مضافة، وتمكين الجهات من تبني نماذج تشغيل رقمية ترفع من كفاءة الأداء وتعزز التكامل المؤسسي. ويؤدي هذا التمكين إلى توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية الرقمية، ودعم جاهزية القطاعات للاستفادة من البيئة الرقمية الوطنية. كما يسهم التحول الرقمي في توفير خدمات متكاملة تسهم في تسريع الإجراءات، وتحسين تجربة المستفيد، ورفع كفاءة العمليات الحكومية، مما يخلق قيمة رقمية مضافة تُعزز النمو في الاقتصاد الوطني.

ويواصل برنامج التحول الرقمي الحكومي توظيف تقنيات المعلومات والاتصالات عبر مجموعة من المرتكزات، تشمل: تبسيط الإجراءات، وتقديم خدمات استباقية، وتكامل البيانات وإتاحتها، وتطوير بنية رقمية متقدمة، ودفع تطوير منصات وحلول رقمية مشتركة. ويُعد البرنامج ممكّنًا رئيسيًا لجميع أولويات رؤية عُمان 2040، حيث يتقاطع مع مختلف محاورها التنموية. وقد حقق خلال الفترة الماضية تقدمًا ملموسًا في مؤشرات التحول الرقمي عبر مختلف المسارات، **من أبرزها:**

تحقيق التميز والابتكار في تقديم خدمات رقمية ذات جودة عالية وتحسين الإنتاجية وتجربة المستفيد الرقمية

- تصنيف وفهرسة 4100 خدمة حكومية شاملة كافة معلومات الخدمة .
- تبسيط 280 خدمة مشتركة ذات أولوية و16 رحلة مستفيد عبر مختبرات منجم لتبسيط الإجراءات الحكومية.
- (96%) 2754 من الخدمات الحكومية ذات الأولوية تم تبسيط إجراءاتها.
- (74%) 1872 من الخدمات الحكومية ذات الأولوية تمت رقمنتها.
- إطلاق البوابة الوطنية الموحدة للبيانات المفتوحة.
- إطلاق البوابة الموحدة للخدمات الحكومية (33 خدمة رقمية متكاملة و94 ألف مستخدم مسجل و113 ألف طلب حتى يونيو 2025).

- إطلاق المنصة الوطنية للمقترحات والشكاوى والبلاغات (تجاوب)
- إطلاق المنصة الوطنية عُمان للأعمال (النسخة المحدثة).
- إطلاق المنصة الوطنية لإدارة التبرعات الخيرية (جود).
- إطلاق المنصة الوطنية لإدارة الحالات الطارئة.
- إطلاق المرحلة التجريبية لمشروع الهوية الرقمية (ثقة).
- **إطلاق تطبيقات ذكية لتعزيز نهج الخدمات الذكية والنقالة:**
  - تطبيق حماية لصندوق الحماية الاجتماعية.
  - تطبيق معك لوزارة العمل.
  - تطبيق نقي لهيئة البيئة.
  - تطبيق جدارة لجهاز الاستثمار العُماني
  - تطبيق الأعمال لوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار.
  - تطبيق تنمية لتنمية المحافظات.
  - تطبيق الأثر لوزارة الداخلية.
  - تطبيق تأكد لجهاز الضرائب.
  - تطبيق أملاك لوزارة الإسكان والتخطيط العمراني.
  - تطبيق نداء لهيئة الدفاع المدني والإسعاف.
  - تطبيق مشارق لمحافظة جنوب الشرقية.

تطوير البنية الأساسية الرقمية وتعزيز إدارة الموارد المؤسسية في القطاع الحكومي

- 86% تطوير البنية الأساسية الرقمية للمؤسسات الحكومية المقدمة للخدمات ذات الطبيعة الحرجة.
- 52% من الحلول الرقمية الحكومية المقدمة للخدمات الأساسية تم استضافتها في البيئة السحابية المقدمة عبر القطاع الخاص.
- 90% جاهزية المؤسسات الحكومية لتطبيق العمل عن بُعد.
- 163 مليون عدد سجلات البيانات المتبادلة رقميا عبر المنصة الوطنية للتكامل.
- أكثر من 60% من المؤسسات الحكومية المستهدفة في البرنامج تمتلك إطارا لإدارة مخاطر تقنية المعلومات وخطة لاستمرارية الأعمال الرقمية.
- 86% من المؤسسات الحكومية تمتلك حلولا لمراقبة كفاءة الخدمات الرقمية الداخلية.
- **الابتكار في تطوير حلول ونظم رقمية جديدة مشتركة:**
  - إطلاق المنظومة الوطنية لإدارة المستندات الإلكترونية
  - إطلاق المنظومة الوطنية للتخطيط والتقييم ومتابعة الأداء (أداء).
  - إطلاق المنظومة الوطنية لإدارة التأمين الصحي (ضماني).
  - إطلاق مركز السجلات الوطنية.
  - إطلاق المنظومة الوطنية لإدارة الأصول الحكومية (أصول).
  - تطوير النظام المالي الحكومي الموحد (مالية).
  - إطلاق منظومة قياس الجاهزية ونضج الخدمات الرقمية.
  - إطلاق الدليل الرقمي الموحد لفهرسة الخدمات الحكومية.
  - إطلاق فهرس واجهات تكامل الخدمات الرقمية.

تعزيز التحول الرقمي في محافظات سلطنة عُمان ودعم التوجه نحو اللامركزية

- استقلالية وتعزيز البنية الأساسية الرقمية المقدمة لحلول وتطبيقات إدارة الموارد المؤسسية في جميع المحافظات.
- إطلاق المواقع الإلكترونية لجميع المحافظات.
- تحسين خدمات المنظومة المشتركة "إنجاز" لتقديم الخدمات الصحية والفنية.
- استكمال أعمال التناقص لتطوير مشروع النظام البلدي الموحد.
- **الابتكار في تطوير حلول رقمية جديدة:**
  - تطوير النظام الالكتروني للتوفيق والمصالحة (تسوية).
  - مشروع القبعة الذكية لرفع كفاءة التواصل عن بُعد وتجويد الخدمات والعمل البلدي في محافظة جنوب الشرقية.
  - مشروع إنترنت الأشياء في إدارة الإنارة الذكية بمحافظة جنوب الشرقية ومحافظة مسندم.
  - تصميم سوق المارد بتقنية VR لمحافظة شمال الشرقية.
  - تطوير نظارة التفتيش الذكية ومشروع مراقبة المسالخ بالذكاء الاصطناعي لمحافظة الظاهرة.
  - متابعة المشاريع الإنشائية باستخدام طائرات الدرون، مدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي لمحافظة الداخلية.
  - مشروع الأقمار الصناعية والذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات الحضرية والبيئية بمحافظة جنوب الشرقية.

تمكين الكفاءات الوطنية وإدارة التغيير والابتكار الرقمي

- تنظيم أكثر من ٣٠٠ جلسة عملية لتمكين الجهات الحكومية للإجادة في التحول الرقمي.
- إطلاق برنامج الماجستير في التحول الرقمي والابتكار بالتعاون مع جامعة التقنية والعلوم التطبيقية.
- تنظيم الدورة الأولى والثانية لملتقى الإجادة في التحول الرقمي.
- تنظيم النسخة الأولى من جائزة الإجادة في التحول الرقمي.
- تنفيذ معسكر إدارة مشاريع التحول الرقمي وتدريب +60 موظف حكومي.
- تنفيذ ورش عمل إعداد قادة التغيير للتحول الرقمي الحكومي وتمكين الكفاءات في الابتكار الرقمي.
- **تطوير وإطلاق الأدلة الاسترشادية والأدوات التمكينية للتحول الرقمي الحكومي:**
  - إصدار اللائحة التنظيمية للتحول الرقمي الحكومي.
  - إصدار دليل إدارة مشاريع التحول الرقمي.
  - إصدار دليل المشاركة المجتمعية الرقمية.
  - إصدار دليل النفاذ الرقمي.
  - إصدار دليل تجربة المستخدم الرقمية.
  - إصدار دليل تطوير تطبيقات الهاتف لذوي الإعاقة.
  - إصدار السياسة العامة للاستخدام الآمن والأخلاقي لأنظمة الذكاء الاصطناعي.
  - تطوير استراتيجية وإطار إدارة التغيير للتحول الرقمي.
  - الإطار التنظيمي لحوكمة وإدارة البيانات الوطنية.

تحسين المشاركة المجتمعية الرقمية وتعزيز العلاقات مع المستفيد للتحول الرقمي

إطلاق الهوية البصرية "تحول" وتنفيذ الحملات التوعوية والتسويقية للخدمات والتحول الرقمي الحكومي.

إطلاق استراتيجية المحتوى الرقمي الحكومي.

إطلاق مبادرة سفراء المحافظات للتحول الرقمي.

تنظيم **15+** لقاء دوريا لرؤساء وأعضاء فرق التحول الرقمي الحكومي.

90+ مشاورة مجتمعية رقمية منفذة عبر مختلف المؤسسات الحكومية والمحافظات.

تحقيق الشراكة مع القطاع الخاص ومساندة الشركات الصغيرة والمتوسطة

- الشراكة الاستراتيجية والاستثمارية مع جهاز الاستثمار العُماني ممثلا بمجموعة إذكاء.
- الشراكة الاستراتيجية مع الأكاديمية السلطانية للإدارة وجامعة التقنية والعلوم التطبيقية وجمعية أوشروم لإدارة الموارد البشرية لإدارة تنفيذ برنامج تمكين الكفاءات الوطنية للتحول الرقمي الحكومي.
- توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية مع مركز الشباب لتمكين برنامج التحول الرقمي الحكومي.
- توقيع اتفاقية تعاون وتقديم خدمات استشارية لتمكين التحول الرقمي الحكومي مع شركة جارتنر العالمية.
- 15,287,626 مليون ريال عُماني إجمالي تكلفة المشاريع المسندة للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- +190 شركة صغيرة ومتوسطة تم التعاون معها لتنفيذ مشاريع التحول الرقمي الحكومي.
- 17 مشروع تم إسناده للتنفيذ عبر الشراكة الاستثمارية والاستراتيجية بالتعاون مع مجموعة إذكاء.

إلى جانب الإنجازات المحققة ضمن مسارات البرنامج الأساسية، سجل برنامج التحول الرقمي الحكومي مجموعة من النجاحات العامة التي انعكست بشكل ملموس على تطور المؤشرات المرتبطة بالتحول الرقمي، وأسهمت في تعزيز مكانة سلطنة عُمان على المستويين الإقليمي والدولي. **ومن أبرزها:**

- المركز الأول في منطقة غرب آسيا والمركز التاسع عالميا في مجال البيانات المفتوحة لعام 2024.
- المركز 41 عالميا في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية لعام 2024 بحسب تقرير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة.
- المركز 22 عالميا في مؤشر البنية الأساسية للاتصالات لعام 2024 بحسب تقرير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة.
- ضمن الفئة الأولى في مؤشر الأمن السيبراني لعام 2024 بحسب تقرير منظمة بارك للأمن السيبراني.
- 72% في مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة لعام 2024.
- 77% متوسط رضا المستفيدين من الخدمات الرقمية لـ 48 مؤسسة حكومية.
- ارتفاع متوسط أداء المؤسسات الحكومية في تحقيق متطلبات التحول الرقمي الحكومي إلى 81% حتى مايو 2025 مقارنة بـ 57 %في

البرنامج الوطني للتشغيل "تشغيل"

أُطلق البرنامج الوطني للتشغيل في يوليو 2021 ضمن إطار رؤية عُمان 2040، بهدف إيجاد حلول تشغيلية مستدامة عبر تحليل منظومة العرض والطلب في سوق العمل، ويركز البرنامج على تطوير برامج تدريبية وتأهيلية نوعية، وتعزيز التشريعات وقواعد البيانات، وبناء منظومة تأهيل تناسب احتياجات سوق العمل العُماني، ويعمل على تطوير ومتابعة وتنفيذ عدد من المبادرات لتحقيق مستهدفاته، **ومن أبرزها:**

- **منصة مرصد:** تهدف إلى التنبؤ ومحاكاة متطلبات سوق العمل بكفاءة عالية باستخدام نمذجة متقدمة وتحليلات توقعية. وتوفر المنصة بيانات مفصلة ودقيقة لمتخذي القرار، والباحثين عن عمل، والطلبة في مختلف المؤسسات التعليمية.
- **منصة خطى للإرشاد المهني:** هي منصة إلكترونية وطنية أطلقت عام 2023 لدعم التوجيه الأكاديمي والمهني، وتم إطلاق الحزمة الثانية للمنصة في يوليو 2024، حيث تقدم خدمات شاملة للطلبة والباحثين عن عمل تشمل قواعد بيانات البرامج الأكاديمية والمهن، ومقاييس الميول والسمات الريادية، وخدمات الذكاء الاصطناعي، وإعداد السيرة الذاتية، وجلسات الاستشارات المهنية، لتصل في منتصف 2025 إلى أكثر من 26 ألف مستفيد، وبلغ عدد زوارها أكثر من 79 ألف، بما يعزز جاهزية الكوادر الوطنية لسوق العمل.
- **منصة توطين:** تم إطلاق المنصة في سبتمبر 2024، ضمن جهود تعزيز التشغيل الوطني في بيئة رقمية متطورة. وتعد منصة متكاملة وذكية لإدارة عمليات التوظيف بكافة مراحلها، بدءا من استقطاب المواهب وإدارتها بكفاءة، مرورا بالتدقيق الصارم لتقييم أدائها، وانتهاء بتوظيف أدوات التتبع والمراقبة التي تضمن الشفافية والالتزام الكامل بتشريعات وقوانين العمل والتوظيف، حيث بلغ عدد الشركات المسجلة في منصة توطين أكثر من 1950 شركة، وتم الإعلان عن أكثر من 3200 شاغر وظيفي، وبلغ عدد المسجلين في المنصة أكثر من 130 ألف مستخدم، حتى يونيو 2025.

وتمثل المنصة ركيزة أساسية في التحول الرقمي لاستراتيجية التشغيل، حيث تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي وأدوات متقدمة لقياس مؤشرات التشغيل والمحتوى المحلي، بما يضمن تطويرا شاملا لمنظومة التشغيل الوطنية، كما تسهم في تفعيل وتنظيم الشراكة المؤسسية بين مختلف القطاعات لتعزيز فرص التوظيف للعُمانيين، من خلال توظيف التقنيات الحديثة وربطها بمؤشرات أداء قابلة للقياس.

- **لجان حوكمة التشغيل في القطاعات الاقتصادية:** تم تشكيل 18 لجنة حوكمة للتشغيل في القطاعات الاقتصادية خلال 2024 و2025، شملت الأمن الغذائي، السياحة، اللوجستيات، تقنية المعلومات، الاتصالات، الطاقة والمعادن، الصحة، الرياضة، الخدمات العامة، التطوير العقاري، البيع بالجملة والتجزئة، التشييد، المناطق الاقتصادية الخاصة والحرة، التعليم العالي، التعليم المدرسي، الخدمات المالية، القطاع المصرفي، والإعلام، وتعتبر حوكمة التشغيل إطارا تنظيميا يهدف إلى تحقيق التكامل بين الجهات الفاعلة في سوق العمل، من خلال وضع آليات واضحة لتوزيع الأدوار والمسؤوليات، ليضمن تحقيق أعلى مستويات الكفاءة والشفافية والمساءلة، وتركز أهداف حوكمة التشغيل على تعزيز الاستقرار الوظيفي، ورفع كفاءة الموارد البشرية، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل، وتعزيز المحتوى المحلي عبر استهداف التوظيف في القطاعات الحيوية، ودعم التنميةالاقتصاديةوالاجتماعية.
- **حزم دعم العمل الحر:** تهدف إلى توفير تسهيلات متكاملة ومترابطة لأصحاب العمل الحر، وقد تم تطوير جملة من الممكنات التشريعية والتنظيمية إلى جانب تسهيلات تشمل خدمات التمويل، ومنصات عرض العمل الحر، وخدمة إدارة الحسابات، إلى جانب الحماية الاجتماعية، وبما يسهم في استدامة العمل الحر وتطوره وقد تم إصدار الدليل الاسترشادي، ووصل عدد الأنشطة المدرجة تحت فئة العمل الحر إلى 70 نشاط.

البرنامج الوطني للحياد الصفري

- أطلق البرنامج الوطني للحياد الصفري في يناير 2023 وذلك بهدف تطوير ومتابعة مبادرات الوصول المنظم للحياد الصفري بالتعاون مع القطاعات ذات العلاقة، وفق الاستراتيجية الوطنية للوصول المنظم للحياد الصفري والتي كانت أحد مخرجات مختبر إدارة الكربون والذي تم تنفيذه في سبتمبر-أكتوبر2022.
- نفذ البرنامج ثلاث ورش عمل (حياد 3-1) بهدف تطوير مبادرات ومشاريع المساهمة في الوصول للحياد الصفري.
- قام البرنامج في المرحلة الأولى والثانية بتطوير ومتابعة 104 مشروع ومبادرة في 6 قطاعات رئيسية تهدف إلى خفض الانبعاثات الكربونية.
- أطلق البرنامج حزمة مبادرات عددها 108 مشروعاً ومبادرة بعد تنفيذ المرحلة الثالثة من ورش تطوير المبادرات (حياد3) في نوفمبر 2024.
- تم إنشاء مركز عُمان للحياد الصفري في ديسمبر 2024؛ لدعم جهود سلطنة عُمان في تحقيق مستهدفاتها للوصول إلى الحياد الصفري بحلول عام 2050، من خلال وضع استراتيجيات محدّثة، ورصد تنفيذ مشروعات الحياد الصفري بما في ذلك كفاءة الطاقة، وتقديم الدعم الفني للجهات الحكومية والخاصة.
- مع اعتماد هيكلة وعمل المركز، انتقلت مهام وأصول البرنامج الوطني للحياد الصفري إلى مركز عُمان للحياد الصفري في ديسمبر 2024.
- يستمر المركز في تنفيذ ورش فنية للقطاعات وتحديث الاستراتيجية وتطوير الخطة الوطنية للحياد من فبراير - مايو 2025، بالإضافة إلى تطوير منصة احتساب الغازات الدفيئة.
- تم إسناد مشروع كفاءة الطاقة للمباني الحكومية (الحزمة الأولى)، كأحد مبادرات خفض الانبعاثات في قطاع الطاقة.

القوانين والتشريعات المتعلقة بالشأن الاقتصادي

تهدف الأولوية إلى وجود منظومة تشريعات اقتصادية فعالة وممكّنة تواكب المتغيرات، وقد شهدت المرحلة الماضية من عمر الرؤية العمل على استحداث ومراجعة التشريعات المعنية بالشأن الاقتصادي، **كان أبرزها:**

- **المرسوم السلطاني رقم 56/2025 بإصدار قانون الضريبة على دخل الأفراد:** يعد هذا القانون نقلة في مسار الإصلاح المالي، ويستهدف تحقيق العدالة الضريبية، وتنويع الإيرادات العامة، ودعم برامج الحماية الاجتماعية.
- **المرسوم السلطاني رقم 39/2025 بإصدار قانون المعاملات الإلكترونية:** يوفر بيئة قانونية آمنة وموثوقة للمعاملات الرقمية، ويعزز التحول الرقمي في القطاعين العام والخاص من خلال تنظيم التوقيعات وتحسين جودة الخدمات الإلكترونية.
- **المرسوم السلطاني رقم 38/2025 بإصدار قانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة:** يضع إطارًا قانونيًا موحدًا لجذب الاستثمار المحلي والدولي، وتقديم حوافز تنافسية تسهم في تحفيز النمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة.
- **المرسوم السلطاني رقم 37/2025 بإصدار القانون المالي:** يمثل هذا القانون حجر الزاوية في ضبط الإنفاق العام، وتعزيز الشفافية المالية، وضمان كفاءة إعداد وتنفيذ الميزانية العامة للدولة.
- **المرسوم السلطاني رقم 2/2025 بإصدار القانون المصرفي:** يعزز هذا القانون من الاستقرار المالي ويواكب التطورات العالمية في القطاع المصرفي، مع دعم الشمول المالي وحماية حقوق العملاء.
- **المرسوم السلطاني رقم 47/2024 بإصدار قانون حماية الودائع المصرفية:** يرسّخ ثقة المتعاملين في النظام المصرفي من خلال ضمان حماية الودائع وتقليل المخاطر على المدخرين، ويشجع على الادخار.
- **المرسوم السلطاني رقم 22/2025 بإصدار قانون السلكين الدبلوماسي والقنصلي:** ينظّم شؤون العمل الدبلوماسي العُماني، ويحدّث الأطر القانونية المرتبطة بالتمثيل الخارجي بما يعكس مكانة سلطنة عُمان الدولية.

- **المرسوم السلطاني رقم 68/2023 بإصدار قانون الدين العام:** ينظم القانون سياسات وأدوات الدين العام بما يضمن تقليل المخاطر المالية.
- **المرسوم السلطاني رقم 53/2023 بإصدار قانون العمل:** يهدف إلى تفعيل أدوار أطراف الإنتاج في تنظيم سوق العمل (الحكومة، وأصحاب الأعمال، والعمال).
- **المرسوم السلطاني رقم 46/2022 بإصدار قانون الأوراق المالية:** تنظيم التعاملات المتعلقة بالأوراق المالية وحماية مصالح المتعاملين بما يضمن نزاهة سوق الأوراق المالية وكفاءته، وتحقيق العدالة والشفافية في المعاملات التي تتم من خلاله.

استشراف المستقبل

- إنشاء المكتب الوطني لاستشراف المستقبل في وزارة الاقتصاد بهدف زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد العُماني ودعم اتخاذ القرار، وتعزيز كفاءة التخطيط من خلال التعرف المبكر على التوجهات الاقتصادية الناشئة وغيرها من الفرص.
- **تم تحديد مجالات التركيز القطاعية:** الطاقة، الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، الأمن المائي، الأمن الغذائي، الصحة، التعليم وسوق العمل والرفاه الاجتماعي، الاستدامة والمناخ، والاتجاهات الجيوسياسية، وسيقوم المكتب بدراسة وتشخيص مستقبل القطاعات الأساسية للتنمية وتقديم الرؤى العملية لجاهزية هذه القطاعات للمستقبل، ورسم سيناريوهات المستقبل على مستوى القطاعات وتقديم البدائل الاستراتيجية المناسبة لاستثمار أفضل السيناريوهات والفرص المتاحة على مستوى العمل الاستراتيجي.
- رافق إنشاء المكتب الوطني لاستشراف المستقبل، تشكيل لجنة إشرافية وتحديد نطاق عملها ابتداء من اعتماد الإطار الوطني الاستراتيجي للمنظومة الوطنية لاستشراف المستقبل والإشراف العام على المخرجات النهائية لأعمال المكتب ورفع تقرير سنوي لمجلس الوزراء الموقر لمسارات التقدم المتحقق في الخطط التشغيلية.

التحول من الاستشراف كأداة دعم قرار إلى منظومة قيادة وتحول
- ربط مخرجات الاستشراف مباشرة بخطط التنفيذ والتحول المؤسسي.

دمج الذكاء الاصطناعي في عمليات الاستشراف
- استخدام الخوارزميات لتحليل الإشارات الضعيفة والاتجاهات الكبرى.
- أدوات توليد السيناريوهات القائمة على البيانات الضخمة.

نقل الاستشراف من المستوى الوطني إلى المؤسسي
- بناء قدرات استشرافية داخل الوزارات، والمؤسسات، والهيئات بدلا من حصره في وحدات مركزية فقط.

التركيز على المشاركة المجتمعية
- إشراك المواطنين والشباب ورواد الأعمال في تصور المستقبل وصناعته.

بروز أدوات وتقنيات رقمية
- أدوات تفاعلية تساعد على تتبع المتغيرات وتوليد السيناريوهات في الزمن الحقيقي.

المؤشرات المستقبلية والتقييم الاستباقي
- تطوير أنظمة تقييم لمستوى الجاهزية المستقبلية في السياسات والمشروعات والمؤسسات.

الاستشراف القيمي
- دمج القيم والثقافة المحلية في بناء السيناريوهات وتحديد الأولويات المستقبلية.

تطوير القيادات الوطنية

- بهدف تطوير القيادات الوطنية على مختلف المستويات الإدارية، وتمكين الكفاءات العُمانية في القطاعين العام والخاص بما يعزز تنافسية الاقتصاد الوطني، تم تطوير "المجتمعات القيادية" لتكون مرجعًا وطنيًا للتعلم التنفيذي وتطوير القيادات الإدارية والقيادات الواعدة، ومنصّة للفكر الإداري والاستشراف المعرفي من خلال الدراسات والبحوث التطبيقية المعنية برأس المال البشري والمعارف المرتبطة به، من خلال إنشاء ثلاثة مراكز تميز متخصصة (غير هيكلية)، **وهي:**

- **مركز القيادات:** يُعنى بتأهيل القيادات الوطنية في القطاعين العام والخاص، لإعداد القيادات العليا المسؤولة عن صياغة استراتيجيات الرؤية، وتمكين القيادات الوسطى والمستقبلية المعنية بتنفيذ الاستراتيجيات.
- **مركز الإدارة المحلية:** يهدف إلى دعم مسؤولي المحافظات في تحقيق التنمية المحلية المتوازنة، من خلال تزويدهم بأفضل الممارسات العالمية بما يعزز التنافسية على مستوى المحافظات، من خلال برامج تعلم لمختلف المستويات الإدارية بالمحافظات ولقاءات مع قيادات ممارسة (محافظين ورؤساء بلديات من مختلف دول العالم) والاطلاع على تجارب دولية ولقاءات ميدانية داخلية وخارجية.
- **مركز الجاهزية للمستقبل:** يختص برصد الاتجاهات المستقبلية وتحليل التحولات العالمية، وتحديد الفرص الناشئة في القطاعات الحيوية لبناء قيادات متجددة قادرة على مواكبة المتغيرات واستيعاب متطلبات المستقبل.

- التركيز على القيادات من جميع المستويات الإدارية (قيادات عليا، وظائف إشرافية، وظائف تنفيذية، وظائف تخصصية، موظفون جدد) من القطاعين العام والخاص والإدارة المحلية، وذلك لتوفير الفرص التي تساهم في تعظيم قدراتهم بطرق تحقق الاستدامة من المنظور الاقتصادي والاجتماعي وتفيد الحاضر دون التأثير على المستقبل.
- تقديم فرص تطويرية لـ 1802 مستفيد من القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع المدني والمجالس المتخصصة خلال الفترة (يونيو2024 - يونيو 2025).
- إطلاق مبادرة "تسمو" لتطوير الكفاءات القيادية للمرأة العُمانية، شارك بها 49 مشاركة من القيادات النسائية العُمانية من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.

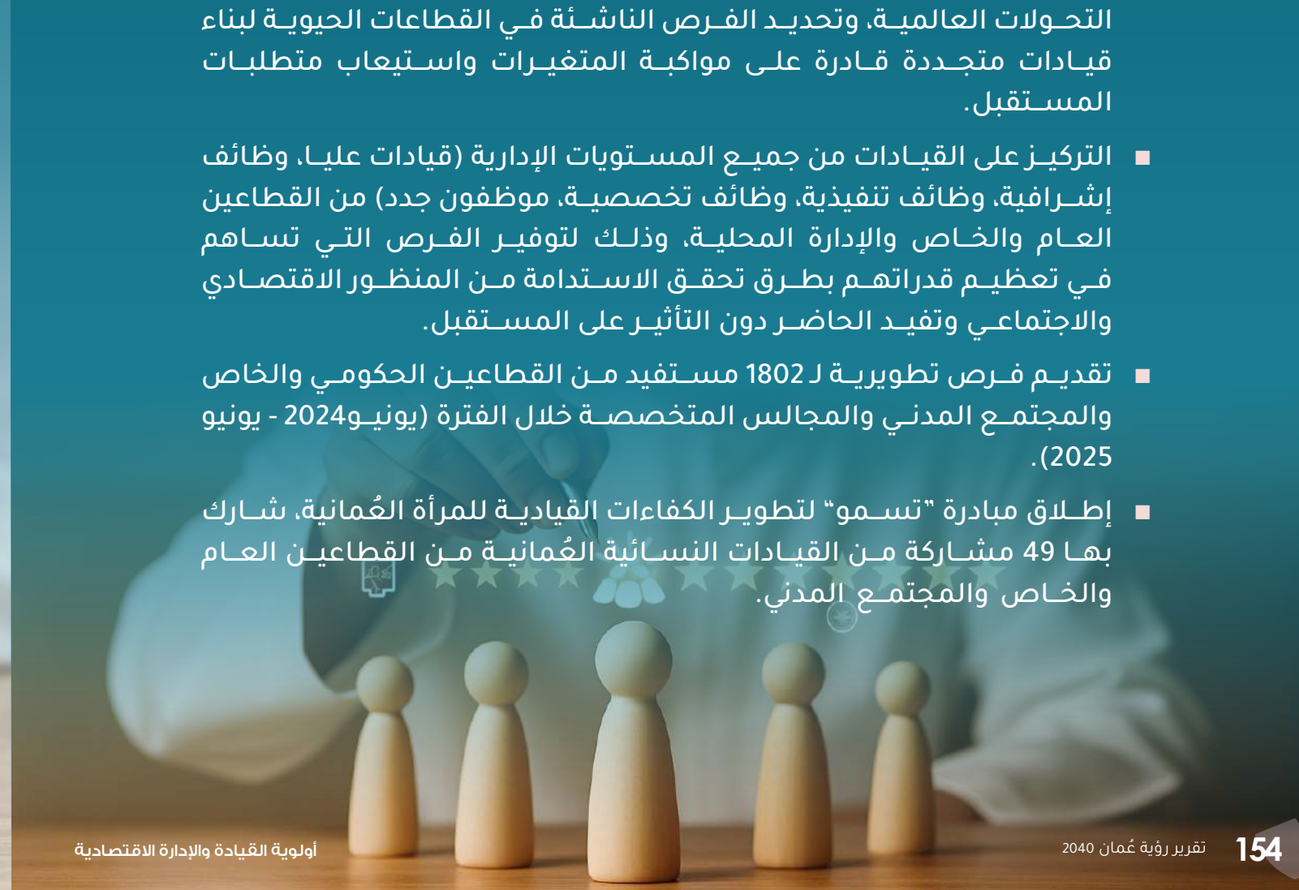

- تقديم 29 برنامجاً ومبادرة لتطوير القيادات في مختلف المستويات الإدارية خلال الفترة (-2024 يونيو 2025) شملت 1306 مستفيد.

برامج ومبادرات لتطوير القيادات في مختلف المستويات الإدارية.

البرامج	عدد الدفعات/ المسارات
2024	
برنامج السياسات العامة والتخطيط الإستراتيجي (مسار أصحاب السعادة) - الدفعة الثانية	1
برنامج السياسات العامة والتخطيط الإستراتيجي (مسار مدراء العموم) - الدفعة الثانية	1
البرنامج الوطني لتطوير القيادات واستشراف المستقبل - الدفعة الرابعة	1
البرنامج الوطني للرؤساء التنفيذيين	1
مبادرة تسمو لتطوير الكفاءات القيادية للمرأة العُمانية	1
برنامج مستقبل العمل في الحكومة	1
برنامج تأهيل الموظفين الجدد في القطاع العام «إلمام»	4
البرنامج التنفيذي للمرونة المؤسسية وإدارة المخاطر	1
برنامج القيادات المستقبلية	1
البرنامج الوطني لتمكين الإدارات العُمانية الوسطى في القطاع الخاص «اعتماد»	1
برنامج تمكين القدرات في العمل المراسمي وقواعد السلوك	1
2025	
برنامج التواصل المجتمعي	1
برنامج منبر للخطابة والتأثير	1
برنامج ناجز للمجلس الأعلى للقضاء	1
برنامج تأهيل الموظفين الجدد في القطاع العام «إلمام»	5
برنامج تعزيز القدرات التخطيطية والاقتصادية بالمحافظات	1
برنامج أعضاء المجالس البلدية	5

الخلاصة

شهـدت مؤشرات الأولــوية تحسنا مستمرا، رغم أن هذا التحسن في بعض الأحيان لم يكن بالوتيرة المستهدفة، حيث حقق النــاتج المحلي الإجمــالي نموا مســتمرا منذ عام 2021 وبلغ معدل النــمو خلال الفــترة 2021-2024 3.4%، بينــما استمر مؤشر فائض الميزانية في تحقيق النسب الصحية المستهدفة في الرؤية، ويشير مؤشر الجودة التنظيمية إلى تحسن تصاعدي. بالإجمال؛ فإن التحـسن المحقــق في الأولويــة يعكــس الجهـود المبذولة في سبيل تفعـيل القيــادة الاقتصــادية من خـلال استحـداث أدوات ساهمت في توجـيه دفة محور الاقتصــاد والتنمــية، وكان أبرز هذه الأدوات تجــربة البرامــج الوطنية والــتي رغم حــداثتها إلا أن الأثر منـها كان واضحا في مختلف أولويات المحور، كما ساهمت جهود تطوير القيادات الوطنية في تفعيل القيادة الاقتصادية بمفهومها الشامل.

وتستدعي المرحلة المقبلة استدامة ما تحقق من البرامج الوطنية من مشاريع ومبادرات، مع ضرورة العمل علــى استمــرارية منهجيات عمل هــذه البرامــج في تســريع وتحريك الملفــات ذات الطابع الاستراتيجي والتي تتقاطع مع عدة جهات حكومية لضمان تكامل الجهود وتعظيم الأثر، كما يعــول على مشروع "الإطار المالي والاقتــصادي لتقــليل الاعتماد على النفط" والذي يتم العمل عليه بالتعاون مع بيت الخبرة (إرنســت آند يونــغ بارثنون) فــي وضــع خارطــة طــريق للتــنويع الاقتصادي وبأن يكون المرجعية التخطيطية للقيادة.

أولوية التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية

التوجه الإستراتيجي للأولوية

اقتصاد متنوع ومستدام قائم على التقنية والمعرفة والابتكار، أطره متكاملة وتنافسيته متحققة، مستوعب للثورات الصناعية، ويحقق الاستدامة المالية

الأهداف الإستراتيجية للأولوية

- قطاعات قاطرة للتنويع الاقتصادي وأخرى متكاملة معها يتم تحديدها كل خمس سنوات
- اقتصاد تنافسي متنوع ومتكامل وقائم على استشراف المستقبل والابتكار وريادة الأعمال
- سياسات مالية ونقدية واقتصادية مستنيرة متكاملة ومستدامة وموازنات توظف الإيرادات العامة بفعالية
- منظومة بحث وتطوير مترابطة بين مختلف القطاعات والمؤسسات
- بنية أساسية وتقنية متطورة ممكّنة لجميع القطاعات وقادرة على استيعاب المستجدات، وتحديات الأمن السيبراني
- بيئة تنظيمية وتشريعات ذات حاكمية تتصف بالتجدد والمرونة ومواكبة المستجدات وضامنة لتكافؤ الفرص

المؤشر	مستهدف 2030	مستهدف 2040
مؤشر التطوير الاقتصادي	القيمة > 1.186 أو من أفضل 20 دولة	القيمة > 1.577 أو من أفضل 10 دول
مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي	القطاع النفطي:16.1% غير النفطي:83.9%	القطاع النفطي:8.4% غير النفطي:91.6%
الإيرادات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي	%15	%18
نسبة عجز أو فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	-7% عجز	-1.5% عجز
الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	%34	%25
نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	لا يتجاوز 60 %	لا يتجاوز 60 %

أهمية الأولوية في منظومة الرؤية

تعتبر أولوية التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية من أهم الأولويات في الرؤية؛ فهي التي توجه مسار القطاعات الاقتصادية وبالتالي فإن نجاح الأولويات الأخرى في محور الاقتصاد والتنمية مثل: القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي، وسوق العمل والتشغيل، وتنمية المحافظات، تعتمد بشكل كبير على نجاح مستهدفات أولوية التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية.

مؤشر التطوير الاقتصادي

التصنيف

القراءة المرجعية 2022	القراءة الحالية 2023	مستهدف 2030	مستهدف 2040
73	76	من أفضل 20 دولـــة	من أفضل 10 دول

يقيس المؤشر مدى كفاءة الاقتصاد وذلك من خلال معادلة اقتصادية تقيس درجة تطور المنتجات المحلية وعمق الترابطات بين القطاعات وتعزيز الإنتاجية بالمقارنة مع الدول الأخرى، كما يقيس القيمة المضافة للقطاع الخاص والصلة بين مختلف المؤسسات التي من شأنها أن تسمح بزيادة كثافة المعرفة وتعزيز الدخل المتولد عن الأنشطة الاقتصادية، وأظهر المؤشر انخفاضا في كل من القيمة والتصنيف تبعا لآخر قراءة للمؤشر للعام (2023)، حيث انخفض تصنيف سلطنة عُمان من 73 إلى 76 بالتوازي مع انخفاض القيمة من (0.20-) إلى (0.25-). وتجدر الإشارة إلى أن القراءات في هذا المؤشر تتغير بصورة مستمرة وبأثر رجعي للأعوام السابقة، مما يؤثر سلبا على القدرة على تتبع مسار حركة المؤشر بصورة عامة.

مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي

نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية

القراءة المرجعية 2022	القراءة الحالية 2024	مستهدف 2030	مستهدف 2040
%70.60	%72.50	%83.9	%91.6

يقيس المؤشر نسبة مساهمة القطاعات النفطية وغير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، وقد حققت القطاعات غير النفطية نموا مستداما وإن كان طفيفا للفترة (2022-2024) ليبلغ 72.5% بنهاية العام 2024، وهو أعلى معدل مساهمة مسجل للقطاعات غير النفطية. في الجانب الآخر، حقق مؤشر مساهمة القطاعات النفطية انخفاضا إيجابيا لذات الفترة ليبلغ نسبة 31% بنهاية العام 2024. وتشير الأرقام المبدئية لنمو القطاعات إلى تحقيق قطاع الصناعة التحويلية نموا بلغ 7.5%، كما شهد قطاعا الزراعة والأسماك نموا بلغ 7.2% (3.7% لقطاع الزراعة و11.8% لقطاع الأسماك)، في الجانب الآخر، حققت أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية نموا سالبا بلغ (3.3%-).

نسبة عجز أو فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي

النسبة

القراءة المرجعية 2022	القراءة الحالية 2024	مستهدف 2030	مستهدف 2040
%4.00	%1.80	%7- عجز	%1.5- عجز

يرتبط عجز الحساب الجاري بشكل مباشر بمدى توفر رصيد الدولة من الاحتياطيات الأجنبية، ويتولد عندما تصبح الصادرات أقل من الواردات، ويؤثر على قدرة الدولة على السداد بسبب شح التدفقات المالية، وانتقل المؤشر من العجز في عام 2020 بنسبة 16.7%- إلى تحقيق فائض في آخر 3 سنوات، وجاء هذا التحسن كنتيجة طبيعية لتحسن أسعار النفط. وسجل المؤشر انخفاضا طفيفا في عام 2024 مقارنة بعام 2023 بسبب انخفاض أسعار النفط، إلا أنه حقق فائضا بنسبة 1.83% والتي تعتبر أعلى من النسبة المستهدفة في الرؤية، حيث تستهدف الرؤية نسبة عجز أو فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي 7-% في الفترة 2021-2030، وتجدر الإشارة إلى أن الحساب الجاري قد انخفض من 1.014 مليار ريال عُماني في عام 2023 إلى 751 مليون ريال عُماني في عام 2024، متأثرا بانخفاض الصادرات السلعية بنسبة 6.8% وزيادة الواردات السلعية بنسبة 12.1%، وتتأثر نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل مباشر بقيمة أسعار النفط كونه المنتج المهيمن على الصادرات، مما يستدعي العمل على تنويع الصادرات وتوطين الواردات.

الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

النسبة

القراءة المرجعية 2022	القراءة الحالية 2024	مستهدف 2030	مستهدف 2040
%31.60	%29.50	%34	%25

يهدف المؤشر إلى قياس الإنفاق العام بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وتستهدف الرؤية أن تصل نسبة الإنفاق إلى 34% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2030، ونسبة 25% في عام 2040، وقد أظهرت البيانات المالية الأولية لعام 2024 تحقيق نسبة إنفاق الى الناتج المحلي الاجمالي بلغت 29.5% والتي وإن كانت مرتفعة بفارق 1% مقارنة بنسبة الإنفاق المحققة في 2023 إلا أنها نسب خفض تفوق المستهدف في عام 2030 للمؤشر، وتظهر الأرقام الأولية الصادرة من وزارة المالية إلى أن الإنفاق الفعلي لعام 2024 بلغ 12,134 مليون ريال عُماني مقارنة بـ 11,607 مليون ريال عُماني في عام 2023 .

الإيرادات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

النسبة

القراءة المرجعية 2022	القراءة الحالية 2024	مستهدف 2030	مستهدف 2040
%7.80	%8.50	%15	%18

يقيس هذا المؤشر مدى تنوع مصادر الإيرادات الحكومية من خلال قياس نمو الإيرادات غير النفطية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يساعد المؤشر في تقييم مدى فعالية سياسات التنويع الاقتصادي والاستفادة من مصادر إيرادات أخرى لتحقيق الاستقرار المالي والنمو المستدام. ويقاس المؤشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وقد حقق نسبة 8.53% في عام 2024 مقارنة ب 8.66% في عام 2023، وسجلت الإيرادات الحكومية غير النفطية ثباتا نسبيا بنهاية عام 2024 محققة قيمة 3.507 مليار ريال عُماني مقابل 3.524 مليار ريال عُماني في عام 2023، علما بأن معدل النمو السنوي للإيرادات غير النفطية خلال الفترة (2021-2024) بلغ 6.8%، وتجدر الإشارة إلى أن حركة المؤشر مدفوعة بالتحسن في كفاءة الاستردادات الضريبية وبالأخص ضريبة الدخل على الشركات والمؤسسات، ويعتمد التحسن في المؤشر على أنواع الضرائب وكفاءة الاستردادات الضريبية والنمو في القطاعات غير النفطية، وباستمرار التحسن في كفاءة الاستردادات الضريبية قد يتباطأ المؤشر مستقبلا إذا لم يرافقه نمو في القطاعات غير النفطية.

نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي

النسبة

القراءة المرجعية 2022	القراءة الحالية 2024	مستهدف 2030	مستهدف 2040
%41.90	%35.40	لا يتجاوز %60	لا يتجاوز %60

يستمر مؤشر نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في التحسن، وتشير البيانات الأولية الصادرة من وزارة المالية إلى انخفاض الدين العام من 15.2 مليار ريال عُماني في نهاية عام 2023 إلى حوالي 14.4 في عام 2024، منخفضا بقيمة 0.8 مليار ريال عُماني ومحققا انخفاضا إيجابيا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 37.6% في عام 2023 إلى حوالي 35.4% بنهاية عام 2024، وهي نسبة تتوافق مع النسبة المستهدف تحقيقها في الرؤية (لا تتجاوز 60%)، ويعود ذلك إلى الجهود الرامية لزيادة كفاءة الإنفاق وتوجيه الفائض المالي لتخفيض الدين العام.

+74 ألف سائح قادم عبر الرحلات العارضة من الأسواق المستهدفة

584 عدد المشاريع الاستثمارية لقطاعي التراث والسياحة خلال الفترة من 2021 - 2024 باستثمارات بلغت 2.59 مليار ريال عُماني

21 عدد المواقع التراثية المستثمرة بنهاية 2024 مقارنة بمعلم واحد فقط في عام 2020

238 عدد الأراضي السياحية الحكومية المنتفع بها في مختلف المحافظات

2.3 مليار ريال عُماني قيمة المشاريع الاستثمارية في القطاع اللوجستي

تسجيل أول قمر صناعي باسم سلطنة عُمان رسميًا لدى الأمم المتحدة

48 عدد المناقصات المسندة في قطاع النقل واللوجستيات بقيمة (447,048,167) مليون ريال عُماني

+ 85 مليون ريال عُماني قيمة الصفقات الاستثمارية وحجم المشاريع التي تم توقيعها في كومكس 2024

إنشاء مركز الثورة الصناعية الرابعة في سلطنة عُمان

200% نسبة نمو الإنتاج المعرفي في الذكاء الاصطناعي خلال الفترة (2023-2024)

80 مليون ريال عُماني حجم الاستثمارات العامة والخاصة في الذكاء الاصطناعي

ارتفاع إجمالي حجم الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) والسمكي من 4.9 مليون طن لعام 2023 إلى 5.2 مليون طن لعام 2024

40 مليون دولار أمريكي القيمة الإجمالية التقديرية لاتفاقيات الشركات التقنية العُمانية في مؤتمر ليب 2024 بالسعودية

ارتفاع إجمالي حجم الإنتاج النباتي من 3.7 مليون طن لعام 2023 إلى 3.9 مليون طن لعام 2024

ارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي من 66.2% إلى 69.0% بنهاية عام 2024

107 مليون ريال عُماني القيمة الاستثمارية بقطاع المعادن بنهاية عام 2024

2.8 مليار ريال عُماني الالتزامات الاستثمارية الحكومية حتى نهاية ديسمبر 2024

إطلاق صندوق عُمان المستقبل برأسمال 2 مليار ريال عُماني

طرح وإسناد مناقصات متعلقة بتطوير المنطقة الاقتصادية المتكاملة بمحافظة الظاهرة

ارتفاع التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان

إطلاق أول صاروخ علمي فضائي لسلطنة عُمان

رفع الطاقة الاستيعابية لمحطة الحاويات بميناء صلالة

توقيع اتفاقية تطوير وتشغيل المرحلة الأولى من المنطقة الاقتصادية بالروضة (ولاية محضة - محافظة البريمي)

توقيع اتفاقية امتياز لإدارة وتشغيل وتطوير ميناء السويق

إدراج خمس شركات تابعة لجهاز الاستثمار العُماني وصندوق عقاري ببورصة مسقط

إصدار قانون الدين العام واللائحة التنفيذية للقانون

رفع نسبة المحتوى المحلي من إجمالي قيمة العقود بجهاز الاستثمار العُماني إلى 32.4%

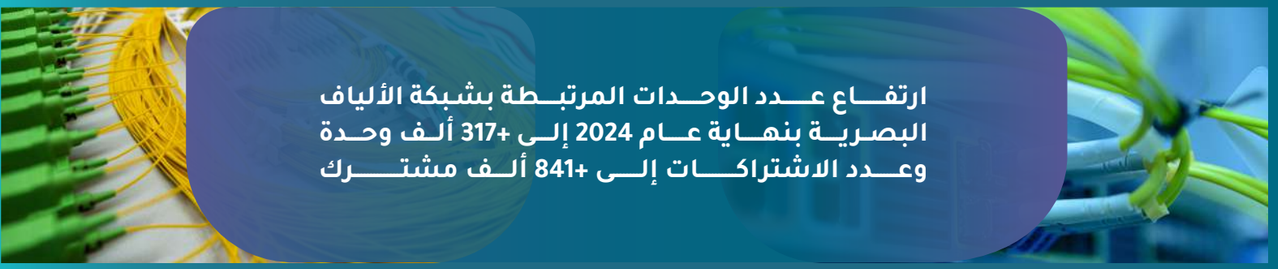

ارتفاع عدد الوحدات المرتبطة بشبكة الألياف البصرية بنهاية عام 2024 إلى +317 ألف وحدة وعدد الاشتراكات إلى +841 ألف مشترك

أولوية التنويع الاقتصادي
169 تقرير رؤية عُمان 2040

خفض مديونية الشركات التابعة لجهاز الاستثمار العُماني من خلال تسديد قروض بقيمة 1.2 مليار ريال عُماني قبل موعد استحقاقها بين عامي 2022 و2024

44 مشروعًا تم اعتماده من قبل صندوق عُمان المستقبل بشراكات محلية ودولية

تقليص الدَّين العام إلى نحو 14.3 مليار ريال عُماني أو ما نسبته 34.7% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنهاية الربع الأول من عام 2025

إطلاق كود البناء العُماني بهدف رفع جودة وكفاءة المشاريع الإنشائية

750+ مليون ريال عُماني قيمة اتفاقيات الشراكة والتطوير لمدينة السلطان هيثم

إصدار القانون المالي وفقا للمرسوم السلطاني رقم (2025/37)

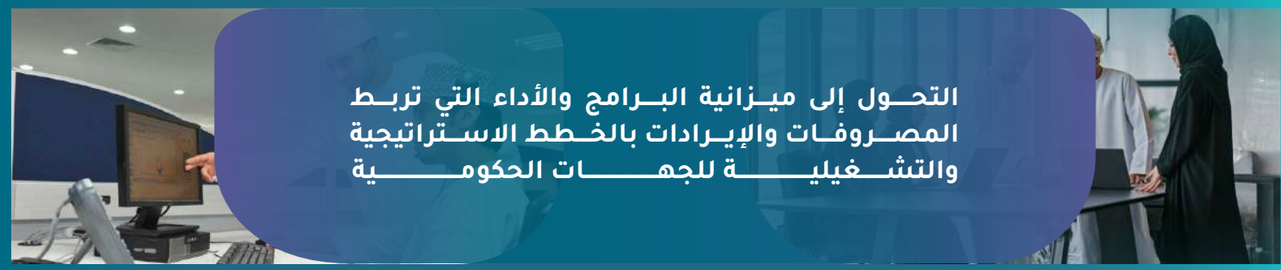

التحول إلى ميزانية البرامج والأداء التي تربط المصروفات والإيرادات بالخطط الاستراتيجية والتشغيلية للجهات الحكومية

افتتاح مصنع للطائرات المسيّرة

تأسيس مركز لتصميم أشباه الموصّلات

ارتفاع قيمة العقود الحكومية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتصل إلى 15% في عام 2024 مقارنة بـ 7% في عام 2023

تنفيذ سياسة "الشراء المُسبق" في عقود المشتريات الحكومية

تفعيل منصة "ربط" لربط الموردين بالمشترين أثناء دراسة العقود والمستندات الحكومية

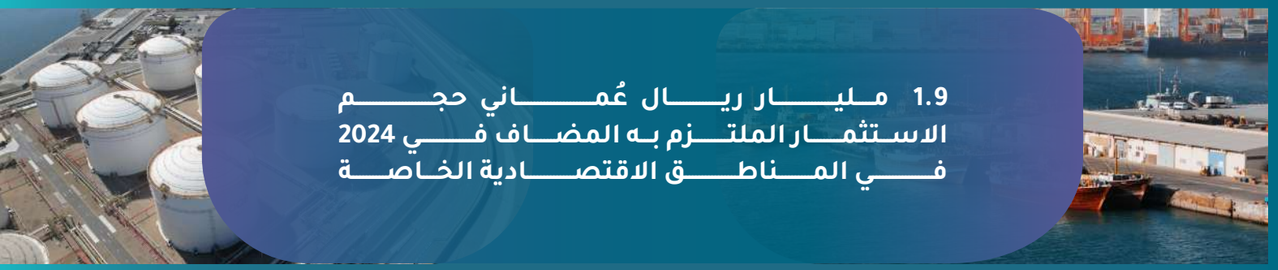

1.9 مليار ريال عُماني حجم الاستثمار الملتزم به المضاف في 2024 في المناطق الاقتصادية الخاصة

التنويع الاقتصادي

تم تأطير أكثر من 25 مبادرة وإحالة ومواءمة 12 منها مع الجهات المعنية ليتم إعداد خطط تنفيذية لها، مع تطوير مؤشرات قياس أداء لضمان تحقيق الأثر الاقتصادي المستهدف. وشملت هذه المبادرات ما يلي:

- استغلال مخلفات الصناعات التعدينية من خلال تطبيق ممارسات التدوير والاستدامة البيئية، (مثل السلاج والسلفيت وبودرة الرخام) لإنتاج مواد ذات قيمة اقتصادية وبيئية مضافة
- تصنيع ألواح الطاقة الشمسية محليًا لتلبية الطلب المتنامي في قطاع الهيدروجين الأخضر
- تحسين المعايير والمواصفات السمكية، وتهدف هذه المبادرة إلى رفع جودة المنتجات السمكية العُمانية بما يتوافق مع المعايير الدولية
- إعداد خارطة طريق للمحاصيل الزراعية لتوجيه الزراعة نحو المناطق الأنسب بيئيًا وزيادة الإنتاجية
- فرصة استثمارية لإنتاج الأسمدة الزراعية والأغذية الحيوانية من الموارد التعدينية (مثل الحجر الجيري والسلفيت) لتقليل الاعتماد على الواردات
- استدامة البذور لدعم الأمن الغذائي وتعزيز الاكتفاء الذاتي من البذور الزراعية
- معالجة المياه المالحة لتحسين الزراعة المستدامة، من خلال دراسة جدوى فنية واقتصادية
- إعادة تقييم الجدوى الاقتصادية لاستخراج المعادن في محافظة مسندم، لتعزيز إنتاج الحجر الجيري والخامات الأخرى لتحسين إنتاجية الحجر الجيري وتنشيط الشركات المتوقفة
- إعداد آلية احتساب مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي شاملا جميع تدفقات سلاسل القيمة للقطاع
- التوسع في المحافظ الاستثمارية لتوسيع حجم تمويل القطاع المصرفي للخدمات اللوجستية وزيادة الائتمان الموجّه للأنشطة المرتبطة به
- تعزيز العائد الاقتصادي من البنية الأساسية القائمة
- تحسين مرونة أسعار المناولة للمواد التعدينية في الموانئ البحرية

الاستمرار في تنفيذ (5) تجمعات اقتصادية متكاملة، والتي تُعد من المشاريع المحورية في تحفيز الأنشطة غير النفطية ورفع كفاءتها الإنتاجية والتصديرية. وشملت هذه التجمعات:

- **تجمع الألمنيوم في صحار** لدعم الصناعات المتقدمة
- **تجمع سلاسل التبريد في الدقم** لخدمة قطاعي الأغذية والأسماك وتحسين جودة التصدير
- **تجمع النجد الزراعي** لتعزيز القيمة المضافة للمنتجات الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي
- **التجمع التعديني المتكامل في ولاية شليم وجزر الحلانيات** لتطوير الصناعات المرتبطة بالمعادن العُمانية
- **تجمع السياحة في محافظة الداخلية** لخلق وجهة سياحية دائمة تدعم الاقتصاد المحلي

الإطار المالي والاقتصادي لتقليل الاعتماد على النفط والغاز بحلول 2050 والذي يتم تنفيذه من قبل وزارة الاقتصاد وبإشراف البرنامج الوطني للتنويع الاقتصادي (تنويع)، والذي يهدف في المقام الأول إلى تعزيز النمو، ورفع مساهمة النشاطات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، وتنويع مصادر الدخل من خلال وضع إطارين اقتصادي ومالي، مدعوما بحزمة من البرامج تساندها مجموعة من السياسات والتشريعات الممكنة وبشكل مرحلي قصير ومتوسط وطويل المدى.

السياحة

- تعزيز أنشطة سياحة المغامرات من خلال ترخيص الشركات المتخصصة في تنظيم رحلات أنشطة المغامرات وترخيص المرشدين العُمانيين المتخصصين في هذه الأنشطة، والعمل على إطلاق مركز عالمي لسياحة المغامرات.
- تنفيذ برنامج سياحة المأكولات وفنون الطهي.
- إطلاق السياحة العطرية لاستثمار الموارد الطبيعية مثل اللبان العُماني وورد الجبل والزهور العطرية في تعزيز تجارب السياح.
- الترويج للسياحة العلاجية والاستشفائية.
- إطلاق المسارات السياحية مثل مسار الورد ومسار درب الرمان بالجبل الأخضر، ومسار النحاس بمحافظة شمال الباطنة.
- إنشاء مراكز المعلومات السياحية.
- تفعيل مشروع التجمع الاقتصادي السياحي في محافظة الداخلية بالتعاون مع برنامج «تنويع».
- استقطاب مشاريع نوعية بالتعاون مع مجموعة عمران.
- تحفيز قطاع الطيران بالشراكة بين وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات ومطارات عُمان لتشجيع شركات الطيران العالمية على تسيير رحلاتها إلى سلطنة عُمان (كشركة الطيران الفرنسي، والطيران البريطاني، والطيران السويسري)
- **تنفيذ الخطط الترويجية لتطوير الأسواق السياحية المصدرة للحركة السياحية عبر التوسع في فتح أسواق سياحية جديدة، والمحافظة على الحصة السوقية في الأسواق السياحية القائمة. وفقاً لتوصيات الإستراتيجية التسويقية وخطة الترويج السياحي، تم تفعيل مكاتب التمثيل السياحي في الأسواق السياحية وفقا للآتي:**
  - مكتب تمثيل سياحي في السوق الروسي، مقره في العاصمة الروسية موسكو - أكتوبر 2024
  - مكتب تمثيل سياحي في السوق الصيني، مقره في العاصمة الصينية بكين - يناير 2025
  - مكتب تمثيل سياحي في السوق البريطاني والإيرلندي، مقره في العاصمة البريطانية لندن - يناير 2025

- **والعمل قائم على إنشاء مكاتب تمثيل سياحي في عدد من الوجهات:**
  - مكتب تمثيل سياحي في السوق الفرنسي والبلجيكي وسويسرا، مقره في العاصمة الفرنسية باريس، وحاليا في مرحلة الإسناد.
  - مكتب تمثيل سياحي في السوق الإسباني والدول الناطقة باللغة اللاتينية، حيث تم طرح مناقصة لتعيين مكتب تنفيذ سياحي في مملكة إسبانيا وبالتحديد في العاصمة مدريد في شهر يناير 2025، والذي سيغطي كلا من السوق الإسباني والدول الناطقة باللغة اللاتينية.
  - مكتب تمثيل سياحي في السوق السنغافوري والإندونيسي والماليزي والتايلندي، حيث تم طرح مناقصة لتعيين مكتب تمثيل سياحي في جمهورية سنغافورة في شهر ديسمبر 2024، والذي سيغطي كلا من سنغافورة وماليزيا وإندونيسيا وتايلاند.

الأمن الغذائي

- تنفيذ عدد من المشروعات لزيادة مساهمة الأنشطة الزراعية في الناتج المحلي الإجمالي من بينها:

- **تطوير قدرات الحجر الزراعي:** تطوير قدرات الحجر الزراعي الحالية ورفع كفاءته للمنع أو الحد من دخول الآفات والأمراض الزراعية إلى سلطنة عُمان
- **الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالنخيل:** تحسين إنتاجية النخيل وتطوير الصناعات التحويلية المرتبطة بها وتحديد الآفات الرئيسة وتحديد أضرارها المباشرة وغير مباشرة على المحصول، وتنفيذ الدراسات الإيكولوجية والبيولوجية، وتنفيذ دراسات طرق المكافحة المختلفة
- **مشاريع بحثية ذات طابع تمكيني للنهوض بالقطاع البحثي** لاستخدام المياه المعالجة والمالحة، ورفع الإنتاجية، والحد من الآفات، والاستخدام الآمن للمبيدات والمواد الكيماوية، ورفع إنتاجية فسائل النخيل بمختبر الزراعة النسيجية
- **المشروع الوطني لتحصين الثروة الحيوانية:** الوقاية من الأمراض الحيوانية الوبائية، والمكافحة والتحكم والسيطرة على الأوبئة الحيوانية والأمراض المشتركة، وبالتالي تعزيز الإنتاج
- **الإدارة المتكاملة لآفات النخيل:** تطوير إدارة متكاملة لمكافحة آفات النخيل، تُعنى بمتابعة ومراقبة انتشار الآفات واتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحتها ومعالجة الأشجار المصابة والتخلص منها بطريقة آمنة

- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتمكين القطاع الخاص من المشاركة الفاعلة في المشاريع الاستثمارية الزراعية (الحيوانية والنباتية) والسمكية والمائية، وكان لهذه التوجهات الأثر البالغ في تحقيق معدلات نمو في الإنتاج المحلي وفي الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفع حجم الإنتاج الغذائي من مصادره النباتية والحيوانية والسمكية والذي ساهم في نمو حجم الإنتاج الزراعي بمعدل نمو سنوي خلال الفترة (2023-2024) بنسبة 6.1%، ونمو حجم الإنتاج في القطاع السمكي خلال الفترة (2023-2024) بنسبة 5.4%

- اعتماد خطة دعم إنتاج القمح المحلي بنحو خمسة ملايين ريال عُماني حتى عام 2027، وتخصيص أراض بالانتفاع في بعض المحافظات لزراعته كأحد أهم المحاصيل الاستراتيجية في تحقيق الأمن الغذائي

- تنفيذ مختبر الأمن الغذائي 2024 والخروج بـ 41 فرصة استثمارية بقيمة 45 مليون ريال عُماني، بعد سلسلة مختبرات الأمن الغذائي في عامي 2021 و2023 والتي ساهمت في نمو قطاعات الأمن الغذائي.

- **تنفيذ عدد من المشروعات القائمة في القطاع السمكي منها:**

- **تطوير نظام الإرشاد والإدارة المحلية السمكية:** تطوير منظومة العمل الإرشادي من خلال التعاقد مع خبراء وأخصائيين، وتشكيل فرق إرشادية، ورفع كفاءة العاملين في القطاع السمكي
- **مشروع رفع كفاءة أسطول الصيد:** زيادة مستويات الإنتاج، وتحقيق مستويات دخل عالية ومستدامة للصيادين، وتوفير فرص عمل جديدة، وتشجيع الصيادين من جيل الشباب خاصة للانخراط في مهنة الصيد باستخدام النموذج الجديد من القوارب المتطورة، وتدريبهم على استخدام أجهزة ومعدات الصيد الحديثة، ورفع مستوى السلامة البحرية وتقليل مخاطر الصيد
- **تطوير الصناعات السمكية والاستزراع السمكي:** جذب استثمارات من القطاع الخاص المحلي والمستثمرين الأجانب في قطاع الاستزراع السمكي والصناعات السمكية
- **زيادة وتطوير الإنتاج السمكي في سلطنة عُمان:** زيادة نسبة المصيد من الأسماك الاقتصادية ذات الجودة العالية، وتقليل تكلفة الصيد، واستصلاح مناطق بحرية قاحلة وتحويلها إلى مناطق غنية بالبيئة الطبيعية، من خلال إنزال شعاب صناعية وإقامة مزارع بحرية من الشعاب الصناعية لتنمية الأحياء المائية
- **التطوير المستدام للاستزراع السمكي:** يسهم المشروع في المتابعة الدورية لمشاريع الاستزراع السمكي من خلال تطوير القدرات البشرية والفنية في الاستزراع السمكي، وتطوير منظومة وطنية للإدارة الصحية لتربية الأحياء المائية المستزرعة، من خلال تأهيل مختبر متخصص لصحة الكائنات المائية
- **تطوير وتأهيل المراكز البحثية:** تأهيل وتطوير المراكز البحثية السمكية التابعة للمديرية العامة للبحوث السمكية، وتزويدها بالتقنيات الحديثة والمتطورة لإجراء بحوث تطبيقية؛ لزيادة القدرة التنافسية لقطاع الثروة السمكية

الاقتصاد الرقمي

- إطلاق البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية المتقدمة في سبتمبر 2024
- إعداد وترويج فرص استثمارية نوعية ذات قيمة مضافة عالية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات
- تنفيذ برنامج وطني لدعم الشركات التقنية الناشئة في مرحلة النمو، بهدف تمكينها من التوسع محليًا ودوليًا وزيادة إسهامها في الاقتصاد الوطني
- تحفيز البحث العلمي وتطوير المهارات الوطنية في مجالات الفضاء والبيانات والذكاء الاصطناعي، والذي ساهم في تحقيق النمو بنسبة 200% في الإنتاج المعرفي في الذكاء الاصطناعي (2023-2024)
- تدشين مركز التميز والابتكار في الأمن السيبراني، وذلك من أجل تعزيز القدرات الوطنية في مجال الأمن السيبراني في جامعة التقنية والعلوم التطبيقية، وتمكين سلطنة عُمان من تطوير حلول ابتكارية وممارسات متقدمة لحماية الفضاء السيبراني الوطني
- إطلاق أول صاروخ علمي فضائي، في إنجاز تاريخي يُعزز مكانة سلطنة عُمان في مجالات الابتكار والتقنيات المتقدمة، ويدعم نمو الاقتصاد الرقمي من خلال تحفيز البحث العلمي، وتطوير المهارات الوطنية في مجالات الفضاء والبيانات والذكاء الاصطناعي، إلى جانب جذب الاستثمارات التقنية وتعزيز البنية الأساسية الرقمية في سلطنة عُمان
- تسجيل أول قمر صناعي باسم سلطنة عُمان رسميًا لدى الأمم المتحدة، في خطوة تعكس التقدم التقني الذي تحققه سلطنة عُمان في مجال الفضاء

- تدشين المنصة الوطنية للبيانات المفتوحة، والذي يمثل خطوة استراتيجية لتعزيز الشفافية وتمكين الابتكار في الاقتصاد الرقمي، وتوفر هذه المنصة الوصول الحر والمنظم للمؤسسات والأفراد إلى مجموعة واسعة من البيانات الحكومية وغير الحكومية بصيغة قابلة للاستخدام والتحليل
- توقيع اتفاقية تعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي لإنشاء مركز الثورة الصناعية الرابعة في سلطنة عُمان، والذي يعتبر السادس من نوعه في الشرق الأوسط و22 من نوعه عالميًا لتوطين تقنيات الذكاء الاصطناعي، والاستفادة من الخبرات العالمية في تطوير ابتكارات ومشاريع تقنية متقدمة
- **تمهيد الطريق لبناء قطاع محلي متكامل في مجال صناعة أشباه الموصلات من خلال 3 شراكات استراتيجية حتى الآن:**
  - تأسيس أول شركة تصميم رقائق إلكتروني
  - توقيع اتفاقية لتسهيل إنشاء أول مصنع رقائق إلكترونية متقدمة
  - توقيع اتفاقية تعاون مع شركةKaynes Semicon الهندية
- إطلاق برنامج التقنيات العميقة، والذي يهدف إلى تمكين الكفاءات الوطنية، وتحفيز البحث والتطوير، وتسريع تبنّي التقنيات الناشئة ذات التأثير العميق في الاقتصاد والمجتمع
- إطلاق برنامج ماجستير العلوم في التحول الرقمي والابتكار بالتعاون مع جامعة التقنية والعلوم التطبيقية، والذي يُعد الأول من نوعه في سلطنة عُمان، ويهدف إلى إعداد كوادر وطنية مؤهلة تمتلك المعارف والمهارات اللازمة لقيادة مشاريع التحول الرقمي في القطاعين الحكومي والخاص

الإنشاءات

- تحفيز النمو في قطاع الإنشاءات من خلال توسيع المشاريع الإنشائية الكبرى مثل

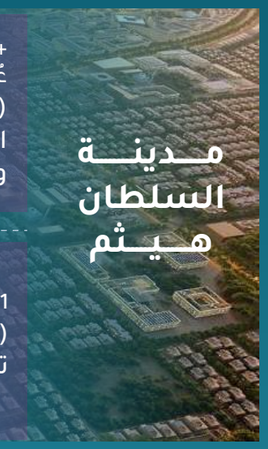

مدينة السلطان هيثم

+750 مليون ريال عُماني
(قيمة اتفاقية الشراكة والتطوير)

+504 مليون ريال عُماني
القيمة الاستثمارية لاتفاقيات الخدمات العامة والبنى الأساسية

6 اتفاقيات
شراكة وتطوير مع مطورين عقاريين محليين ودوليين لتطوير المرحلة الأولى

11 مناقصة
(تصميم وإدارة تم إسنادها)

8 اتفاقيات
(برامج تمويلية مع جهات تمويلية من البنوك)

6 حزم
من المناقصات الإنشائية تم إسنادها

مدينة الثريا

الانتهاء من التصميم المبدئي والبدء في التصاميم التفصيلية في أكتوبر 2024

تم تدشين المدينة في المؤتمر العقاري (مايو 2025)

البدء في مرحلة تهيئة الموقع

توقيع اتفاقية الشراكة والتطوير لتطوير الحي رقم 6 مع شركة تثمير لـ 1000 وحدة سكنية بقيمة استثمارية تبلغ +240 مليون ريال عُماني

مدينة صلالة المستقبلية

60 ألف نسمة

+12 ألف وحدة سكنية

6 كيلومتر طول الساحل

تتم مراجعة المخططات المبدئية مع الجهات ذات العلاقة.

- **مدينة نزوى المستقبلية:**
(5 مليون متر مربع، 40 ألف نسمة)، يتم تقييم المشروع بغرض تحديد خيارات موقع المشروع

- **الخوير داون تاون:**
(مليون متر مربع، مليون متر مربع مساحة التطوير مع المارينا، 52 ألف نسمة) في مرحلة المخططات المبدئية

- **الجبل العالي:**
  - تم الانتهاء من إعداد المخطط للمشروع
  - تم تدشين المشروع في المؤتمر العقاري
  - يضم 2500 وحدة سكنية بمواصفات وخيارات متعددة، و2000 غرفة فندقية بأنماط تناسب مختلف الزوار والفئات.

- **الأحياء والمخططات السكنية المتكاملة «صروح»:**
  - 8 مواقع للأحياء السكنية المتكاملة
  - 3 مواقع للمخططات السكنية المتكاملة
  - 8 مواقع جديدة للأحياء والمخططات السكنية المتكاملة خلال عام 2025
  - 4 فرص استثمارية لتطوير الأحياء والمخططات السكنية المتكاملة خلال عام 2025

- زيادة حجم الإنفاق على البنية الأساسية وتنشيط الطلب على مواد البناء والخدمات الهندسية

- **تهيئة بيئة تشريعية وتنظيمية داعمة لنمو القطاع ومنها:**
  - إصدار اللائحة التنظيمية لضوابط تخطيط الأراضي: تهدف اللائحة إلى وضع إطار تنظيمي متكامل لتخطيط الأراضي بما يضمن تحقيق تنمية عمرانية مستدامة، متماشية مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية 2040.
  - مشروع قانون التخطيط العمراني (قيد الاعتماد من مجلس الوزراء): ليكون مرجعا للاستراتيجيات المكانية والمخططات الهيكلية والتفصيلية.
  - اللائحة التنظيمية لتقديم وزارة الإسكان والتخطيط العمراني بعض من خدماتها من خلال المكاتب الهندسية والمكاتب الاستشارية الهندسية: تهدف إلى تهيئة بيئة تنظيمية واضحة ومرنة تُمكّن المكاتب الهندسية

والمكاتب الاستشارية الهندسية من تقديم بعض من خدمات التخطيط والمساحة، مما يسهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة وتعزيز الابتكار في هذا المجال.

- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص في المشاريع المتعلقة بالتخطيط العمراني، مثل مشروع المخطط السكني التجاري بولاية مدحاء، ومشروع «دليل اشتراطات ومتطلبات البناء».

- استقطاب الاستثمارات العقارية وتعزيز دور المطورين العقاريين من خلال منصة «تطوير»، التي تسهل إجراءات الترخيص والتطوير العقاري. وقد تم تسجيل 90 مطورًا عقاريًا مرخصًا، بالإضافة إلى إصدار 20 تصريحًا لمشاريع تطوير عقاري مرخصة.

- إعداد دليل المطور العقاري الذي يوضح الإجراءات والمتطلبات اللازمة لتطوير المشاريع.

- **تطوير الأدلة والأنظمة الداعمة للقطاع:**
  - إعداد دليل كود البناء العُماني ودلائل تخصصية للبنية الأساسية.
  - مشروع نظام العنونة الوطني لتسهيل تسليم الخدمات والمرافق.

النقل واللوجستيات

- توسيع وتحديث شبكة الطرق وبالأخص المرتبطة بالربط اللوجستي بين المناطق الحرة والموانئ والمطارات والمنافذ الحدودية.

- **طرح مزايدات في قطاع النقل واللوجستيات، مثل:**
  - مزايدة مشروع تطوير وإدارة وتشغيل المحطة الواحدة للتفتيش والتخليص
  - مزايدة تشغيل وتطوير خدمة الإنقاذ البحري

- **توقيع العديد من الاتفاقيات في مجالات الموانئ والشؤون البحرية والنقل:**
  - اتفاقية امتياز لإدارة وتشغيل وتطوير ميناء السويق
  - اتفاقية إطارية مع الشركة المشغلة للنظام الوطني لمجتمع الموانئ
  - اتفاقية ميناء السلطان قابوس

- رفع الطاقة الاستيعابية لمحطة الحاويات بميناء صلالة

- **تفعيل تنظيم قطاع النقل البري، واستحداث تقنيات تساعد على حوكمة القطاع، واستكمال الأطر واللوائح التنظيمية:**
  - ميناء شناص
  - تتبع وسائل النقل
  - الموانئ البرية
  - تنظيم الميل الأخير

- **إشهار العديد من المبادرات التي تهدف إلى تعزيز نمو القطاع، من ضمنها:**
  - مبادرات الاستثمار في الشؤون البحرية ووقود السفن
  - مبادرات التشغيل في قطاع النقل واللوجستيات
  - مبادرة تسجيل السفن
  - مبادرات التنقل الأخضر

التعدين

- تحقيق قيمة استثمارية تبلغ حوالي 107 مليون ريال عُماني بقطاع المعادن بنهاية عام 2024، ومثلت معظم هذه الاستثمارات مناطق امتياز تعدينية لخامات معدنية فلزية، حيث بدأ الإنتاج من هذه المشاريع وأهمها مشاريع إنتاج خام النحاس المتمثلة في مشروعي الغيزين والواشحي.

- تم توقيع 5 اتفاقيات امتياز تعدينية جديدة وهو العدد المستهدف لعام 2024، وخلال العام الحالي 2025 يتم العمل على توقيع ما لا يقل عن 3 اتفاقيات امتياز تعديني والتي تم طرحها في 2024، بالإضافة الى استهداف طرح ما لا يقل عن 2 اتفاقيات امتياز تعديني لتكون جاهزة للتنافس والتفاوض بعد تجهيزها بشكل كامل من الجهات ذات العلاقة.

المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة

- بدء الأعمال الإنشائية في المنطقة الحرة بمطار مسقط الدولي
- طرح مناقصة البنية الأساسية للمرحلة الأولى من المنطقة الاقتصادية المتكاملة بمحافظة الظاهرة
- توقيع اتفاقية التطوير والتشغيل للمنطقة الاقتصادية بالروضة مع الشريك الاستراتيجي
- التطوير القائم في المدن الصناعية قيد الإنشاء والبالغ عددها (4) مدن قيد الدراسة والتطوير
- تم الترويج للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة من خلال عقد لقاءات مع عشرات الشركات العالمية العاملة في قطاعات استراتيجية، شملت الطاقة المتجددة، والصناعات التحويلية، والتقنية، والخدمات اللوجستية
- إنشاء قاعدة بيانات للمشاريع قيد التفاوض لتلبية احتياجات المستثمرين، وتتبع حالة المشاريع بدءًا من طلبات الاستثمار وحتى بدء الأعمال الإنشائية، حيث بلغ عدد المشاريع 180 مشروعًا بنهاية عام 2024 بقيمة تقديرية تصل إلى 90 مليار دولار أمريكي

المنطقة	حجم الاستثمار الملتزم به المضاف في 2024 (بالريال العُماني)
المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم	300,478,931
المنطقة الحرة بصحار	712,580,816
المنطقة الحرة بصلالة	567,811,475
المنطقة الحرة بالمزيونة	745,000
منطقة خزائن الاقتصادية	80,985,000
المدن الصناعية	244,808,214
الإجمالي	1,907,409,436

المناطق القائمة		
المناطق الاقتصادية	**المناطق الحرة**	**المناطق الصناعية**
المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم	المنطقة الحرة بصحار	مدينة الرسيل
مدينة خزائن الاقتصادية	المنطقة الحرة بصلالة	مدينة سمائل
	المنطقة الحرة بالمزيونة	مدينة صحار
		مدينة عبري
		مدينة ريسوت
		مدينة البريمي
		مدينة صور
		مدينة محاس
		مدينة نزوى
		واحة المعرفة
		مدينة الوادي الكبير

المناطق قيد التطوير		
المناطق الاقتصادية	**المناطق الحرة**	**المناطق الصناعية**
المنطقة الاقتصادية المتكاملة بمحافظة الظاهرة	المنطقة الحرة بمطار مسقط الدولي	مدينة مدحاء
المنطقة الاقتصادية بالروضة		مدينة المضيبي
		مدينة ثمريت
		مدينة السويق

المحتوى المحلي

- **إعداد الإطار العام للاستراتيجية الوطنية للمحتوى المحلي التي تستهدف إيجاد منظومة وطنية تتولى تنظيم ومتابعة المحتوى المحلي في جميع القطاعات على المستوى الوطني:**
  - إصدار دليل استرشادي لتطبيق المحتوى المحلي، والذي يتضمن الإطار العام لتطبيق لائحة المحتوى المحلي، ويوضح الخطوات اللازمة للامتثال، وآليات القياس والمتابعة والتقييم لضمان فاعلية التنفيذ.
  - إصدار دليل استرشادي لمشتريات الجهات الحكومية الداخلية التي لا تزيد عن 25,000 ريال عُماني، يُقدم فيه شرحًا مبسطًا للضوابط والإجراءات المتعلقة بالمشتريات الحكومية الداخلية وإسنادها لأصحاب العمل الحر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمتلك بطاقة ريادة.
  - إصدار دليل استرشادي للقائمة الإلزامية، والتي تعد بدورها أداة تنظيمية مهمة تدعم التعمين، وتعزز استخدام المنتجات الوطنية في العقود الحكومية، بما يسهم في تطويرها ورفع قدرتها التنافسية.
- تمكين الجهات الحكومية والموردين من تطبيق سياسات المحتوى المحلي وذلك من خلال البدء بتنفيذ سياسة «الشراء المُسبق» في عقود المشتريات الحكومية والتي يتم من خلالها ضمان الشراء المستقبلي من المُنتج لمدة وكمية وجودة محددة وبسعر مُتفق عليه مسبقا.
- إطلاق منصة «ربط» لربط الموردين بالمشترين في المناطق الصناعية، وتضم المنصة أكثر من 5 آلاف منتج وخدمة صناعية مقدمة من 300 مصنع وشركة عاملة في المدن الصناعية.
- أتمتة متطلبات المحتوى المحلي في نظام «إسناد» للمناقصات الإلكترونية في نوفمبر 2024، وذلك بهدف توفير قاعدة بيانات تفصيلية لإجمالي الإنفاق على عناصر المحتوى المحلي، وضمان حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحصص المتفق عليها في العقد.

- تنفيذ مختبر القيمة المحلية المضافة والذي خرج بتحديد 100 فرصة، منها 58 فرصة قابلة للبدء في مراحل التنفيذ، وتحقق ما يزيد عن 255 مليون ريال عُماني كقيمة محتفظ بها في الاقتصاد الوطني.
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مجموعة من الإجراءات التحفيزية.

البند	2024	2023	نسبة التغيير
عدد الشركات المسجلة من فئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2075	1658	25%
عدد المناقصات والمشتريات الحكومية المسندة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3431	1783	92%
قيمة الأعمال المسندة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (بالريال العُماني)	84,500,537	53,452,879	58%
نسبة قيمة العقود الحكومية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي العقود المسندة	15%	7%	114%

الاستثمارات الحكومية في التنويع الاقتصادي

- مساهمة جهاز الاستثمار العُماني في توجيه الاستثمارات نحو القطاعات غير النفطية ذات القيمة المضافة مثل اللوجستيات والتعدين والطاقة النظيفة والغذاء والسياحة والصناعات التحويلية، بهدف تعزيز النمو المستدام وتقليل الاعتماد على العائدات النفطية، وذلك من خلال أصوله المتوزعة في أكثر من 9 قطاعات عبر 9 شركات قابضة وأكثر من 160 شركة تابعة له:

  - **التعدين:** إعادة تطوير منجمي الأسيل والبيضاء للنحاس وتطوير مشروعي مزون للنحاس والشويمية للمعادن الصناعية.
  - **اللوجستيات:** تطوير مشروع حفيت للقطارات، وتشغيل محطة حاويات أسياد.
  - **الطاقة:** افتتاح مشروعي منح 1 ومنح 2 للطاقة الشمسية، ومشروع العدادات الذكية لقطاع الكهرباء والمياه، بالإضافة إلى افتتاح محطة سيح الخيرات لضم المناطق الريفية لشبكة نقل الكهرباء الرئيسة في ظفار.
  - **الأمن الغذائي:** إضافة سفينتي أكيلا وأدماس لأسطول الشركة العُمانية لاستثمارات الغذاء، وافتتاح مصنع تعليب التونة، وتدشين مشروع الاستزراع السمكي ومزرعتين لاستزراع الروبيان.
  - **الاتصالات والتقنية:** تم تأسيس مركز لتصميم أشباه الموصلات وافتتاح مصنع للطائرات المسيرة، الأمر الذي يعكس التوجه نحو اقتصاد معرفي وتقني.
  - **السياحة:** تطوير قطاع الفنادق، مع الاستمرار في تطوير وتعزيز مشروعات التجارب السياحية والترفيهية، مما يشمل مجموعة من المبادرات في مواقع بارزة مثل محمية رأس الجنز للسلاحف، ومحمية رأس الشجر، ووادي شاب، إلى جانب العديد من المعالم الطبيعية الأخرى المنتشرة في أنحاء سلطنة عُمان.

- تخصيص 200 مليون ريال عُماني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة من قبل صندوق عُمان المستقبل.
- تفعيل صندوق عُمان المستقبل في اعتماد 44 مشروعًا من قبل الصندوق مع شراكات محلية ودولية، في قطاعات ذات أولوية مثل اللوجستيات، والتعدين، والسياحة، والصناعات التحويلية، والطاقة النظيفة.
- اعتماد سياسات تعظيم المحتوى المحلي، ورفع نسبة المحتوى المحلي من إجمالي قيمة العقود بجهاز الاستثمار العُماني إلى 32.4%.
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال رفع نسبة الإنفاق عليها من قبل جهاز الاستثمار العُماني لتصل إلى 19.8% من إجمالي إنفاق الشركات التابعة للجهاز.
- **برنامج التخارج عبر الطرح العام الأولي للشركات في بورصة مسقط: نجح جهاز الاستثمار العُماني في إدراج خمس شركات رئيسة وصندوق عقاري في بورصة مسقط، تتوزع هذه الشركات على قطاعات متنوعة تشمل:** الطاقة والخدمات والقطاع اللوجستي والعقارات. وتهدف هذه المبادرة الاستراتيجية إلى دعم البورصة المحلية وتعزيز فرص ترقيتها إلى سوق ناشئة، من خلال زيادة أحجام التداول وجذب الاستثمارات الأجنبية.

الاستدامة المالية

- تنفيذ مبادرة ضبط الإنفاق العام، التي يتم من خلالها متابعة تنفيذ الميزانية الجارية لضمان التزام كافة الجهات الحكومية بالميزانية المعتمدة لها، من خلال نظام إلكتروني يوضح الميزانية المقدرة مقارنة بالأداء الفعلي للجهات.
- تطوير أدوات الرقابة المالية، من خلال إنشاء نظام إلكتروني حديث لإدارة المالية العامة (نظام مالية) الذي يستهدف تطبيق أفضل الممارسات في إدارة المالية العامة للدولة وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية.
- تطبيق هيكل موحّد لكافة الحسابات البنكية الحكومية (حساب الخزينة الموحّد)، الذي يستهدف الاستخدام الأمثل للموارد النقدية الحكومية وتحسين ورفع الكفاءة والشفافية والانضباط في إدارة النقد والسيولة.
- تنفيذ حزمة من السياسات والإصلاحات المالية خلال الخطة الخمسية العاشرة (2021-2025)، وتطوير الأنظمة الضريبية وتوسيع قاعدة الإيرادات العامة، وتحسين إدارة المال العام.
- معالجة ظاهرتي تعدد السجلات التجارية والتجارة المستترة، وتسوية الغرامات والالتزامات المالية المسجلة على الأفراد وأصحاب الأعمال في نظام وزارة العمل.
- تحسين أداء الحساب الجاري، من خلال إعداد العديد من التقارير والدراسات عن الاقتصاد العُماني وتحديد الفرص والتحديات واقتراح التوصيات المناسبة لتحسين أداء الاقتصاد العُماني.
- تنفيذ استراتيجيات ناجحة في إدارة الالتزامات المالية والمحفظة الإقراضية، والعمل على السداد المبكر لبعض المستحقات واستبدال بعض القروض ذات الكلفة المرتفعة بقروض أقل كلفة.
- إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الدَّين العام (الصادر وفقا للمرسوم السلطاني رقم 68/2023)، والتي تستهدف تعزيز الإدارة الفاعلة للدَّين العام من خلال وضع قواعد واضحة للاقتراض الداخلي والخارجي بما يضمن استدامة المالية العامة.

البنية التقنية

- تنفيذ مشاريع جديدة لشبكات الألياف البصرية، حيث بلغ عدد الوصلات المنفذة خلال 2024 للوحدات 87 ألف وصلة، وبلغ عدد الاشتراكات الإضافية في خدمة الإنترنت من خلال شبكات الألياف البصرية 47 ألف اشتراك في 2024. كما بلغ عدد الوصلات المنفذة خلال 2025 للوحدات 96 ألف وصلة، وارتفع عدد الوصلات المنفذة للوحدات خلال الفترة (2020-2024) إلى 316 ألف وصلة، وزاد عدد الاشتراكات خلال نفس الفترة إلى 165 ألف اشتراك.
- زيادة عدد السكان الذين تمت تغطيتهم بشبكات الهاتف المتنقلة، وقد تم تحقيق المستهدف للمؤشر بنسبة 100%. كما ساهمت جهود هيئة تنظيم الاتصالات في زيادة نسبة المحطات التي تدعم تقنيات الجيل الرابع والخامس ذات الكفاءة والجودة الأعلى من إجمالي المحطات إلى 100% بحلول عام 2025، وغلق شبكة الجيل الثالث لتجويد الخدمات.
- جهود تغطية المدارس الحكومية بشبكات الإنترنت، حيث بلغت تغطية المدارس الحكومية 100%، كما تم إيصال 50% من المدارس بشبكة الألياف البصرية لضمان إمكانية تقديم خدمة إنترنت ذات سرعات عالية للمدارس و98% من المدارس بخدمة النطاق العريض عالي السرعة (عبر شبكات الجيل الخامس الثابت أو شبكات الألياف البصرية).
- جاري العمل على زيادة السعة الدولية للإنترنت من خلال زيادة عدد كابلات سلطنة عُمان إلى 17 كابل بحري بنهاية عام 2025 من 15 كابل بنهاية عام 2024.
- يتم العمل خلال العام 2025 على مشروع لإيجاد منطقة اقتصادية خاصة لمراكز البيانات والحوسبة السحابية في سلطنة عُمان.

الخلاصة

في ظل قراءة المؤشرات الحالية والجهود المبذولة وتوافر الأدوات والممكّنات لأولوية التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية، واصلت المؤشرات المالية تحسّنها مدعومة بتحسّن أسعار النفط والجهود المبذولة في جوانب تعزيز الاستدامة المالية وترشيق الإنفاق العام، كما أن مؤشرات التنويع الاقتصادي تسير في مسار تحقيقها للمستهدفات، إلا أنها ليست بالوتيرة التي تنشدها الرؤية، وهو أمر متوقع حيث أن الأثر على حركة المؤشرات الاقتصادية قد يأخذ وقتا أطول بسبب طبيعة الجهود المحرّكة للجوانب الاقتصادية، إذ تتطلب التشريعات والسياسات الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية والتنظيمية للمنظومة الاقتصادية وقتا أطول لتنعكس نتائجها على المؤشرات. ومن خلال الجهود التي بُذلت في مختلف القطاعات، حقّق مؤشر مساهمة القطاعات غير النفطية أعلى نسبة منذ بدء احتسابه، وهو ما يشير إلى أن جهود التنويع قد بدأت في إحداث الأثر على المؤشرات الاقتصادية.

ويتضح من خلال حجم الجهود المبذولة على مستوى القطاعات الاقتصادية الحاجة الماسة إلى الانتقال بالاقتصاد العُماني إلى مزيد من الترابط والتشابك بين مختلف القطاعات، بما يعزز من قدرة هذه القطاعات على النمو والاستدامة، والعمل على تنشيط سلاسل القيمة المحلية، واستغلال الموارد الطبيعية بشكل أكثر كفاءة، كما أن هناك حاجة ماسة إلى توظيف المعرفة كمحرّك لنمو القطاعات الاقتصادية، من خلال ربط منظومة البحث والابتكار بالمنظومة الاقتصادية لضمان تنافسية الاقتصاد العُماني واستدامته، وبما ينعكس إيجاباً على تنويع مصادر الدخل وخلق فرص عمل مستدامة.

أولوية سوق العمل والـــتشغيل

التوجه الإستراتيجي للأولـويـــة

ســـوق عمـــل جـــاذب للكـــفاءات ومتـــفاعل ومواكب للتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والمعرفية والتقنية

الأهداف الإستراتيجية للأولوية

- سوق عمل بقوى بشرية ذات مهارات وإنتاجية عالية وثقافة عمل إيجابية
- منظومة تشغيل، وتأهيل، وترقيات وحوافز مبنيَّة على الكفاءة والإنتاجيَّة، تذكي روح المبادرة والابتكار
- سوق عمل جاذب للكفاءات والعمالة الماهرة ضمن سياسات استقطاب واضحة المعالم والمعايير
- قوانين وتشريعات ناظمة لسوق العمل وفق معايير مهنية وبيئة عمل محفزة مستجيبة للمتغيرات

المؤشر	مستهدف 2030	مستهدف 2040
نسبة العمالة الماهرة من إجمالي العمالة في القـــطاع الخاص	%81	%83
معدل نمو إنتاجية العمالة	%2-%1	%3-%2
حصة القوى العاملة العُمانية من إجـمالي الوظائف المستحدثة في القطـــاع الخـاص	%35	%40

أهمية الأولوية في منظومة الرؤية

تأتي أولوية سوق العمل والتشغيل كحلقة ربط بين أولوية التعليم والتعلم والبحث العلمي والقدرات الوطنية وأولويات محور الاقتصاد والتنمية، وبالتالي فهي تؤثر وتتأثر بالحراك في هذه الأولويات، فهي تؤثر على بقية الأولويات من خلال القوانين الناظمة لسوق العمل، ووضع سياسات التشغيل والتأهيل والتدريب لإمداد سوق العمل بالكفاءات المطلوبة، وتتأثر من خلال أولويات محور الاقتصاد والتنمية والتي يقع عليها الدور في الانتقال إلى اقتصاد مولّد للفرص وجاذب للعمالة الماهرة.

مؤشر نسبة العمالة الماهرة من إجمالي العمالة في القطاع الخاص

النسبة

القراءة المرجعية 2022	القراءة الحالية 2024	مستهدف 2030	مستهدف 2040
%56.70	%56.60	%81	%83

يهدف المؤشر إلى قياس نسبة العمالة الماهرة من إجمالي العمالة في القطاع الخاص. وتشمل فئة العمالة الماهرة الاختصاصيون والفنيون والعمال المهنيون والعمال الماهرون (حسب تصنيف وزارة العمل والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات)، وقد سجل مؤشر نسبة العمالة الماهرة من إجمالي العمالة في القطاع الخاص ارتفاعا في عام 2024 بنسبة طفيفة من 56.2% بنهاية عام 2023 إلى 56.6% بنهاية عام 2024، وقد حافظ المؤشر على نسب ثابتة نسبيا في السنوات الأربع المنصرمة، مما يعني أن سوق العمل ما زال يستقطب العمالة غير الماهرة.

مؤشر معدل نمو إنتاجية العمالة

النسبة

القراءة المرجعية 2022	القراءة الحالية 2024	مستهدف 2030	مستهدف 2040
%6.10-	%2.40	%2-1	%3-2

يقيس المؤشر نسبة التغير السنوي في إنتاجية العمالة (المحسوبة من خلال قسمة الناتج المحلي - بالأسعار الثابتة - على مجموع القوى العاملة). كما أن مجموع القوى العاملة تصنف بجميع المشتغلين في القطاع الخاص والحكومي (العُمانيين وغير العُمانيين)، ويستهدف المؤشر تحقيق معدل نمو سنوي في إنتاجية العمالة بنسبة تتراوح بين (2%-1%) خلال الفترة (2030-2021) ونسبة نمو بين (3%-2%) في الفترة (2040-2031)، وقد حقق المؤشر معدل نمو بلغ (2.2%) لعام 2024 وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة انخفاض إجمالي العمالة بنسبة 0.5% مقارنة بعام 2023 وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.7%. كما قد يرتبط هذا الارتفاع ارتباطا غير مباشرا بتغير سوق العمل وطبيعة العمالة التي يستقطبها السوق من حيث استقطاب أقل للعمالة غير الماهرة واعتماد أكبر على التقنية، ويمكن أن توفر استدامة النمو في معدل نمو إنتاجية العمالة على المدى المتوسط صورة عن إنتاجية سوق العمل، ويعكس التغير في هيكلة سوق العمل إلى سوق ذات كفاءة أعلى وجاذب للعمالة الماهرة.

مؤشرات الأولوية

مؤشر حصة القوى العاملة العُمانية من إجمالي الوظائف المستحدثة في القطاع الخاص

النسبة

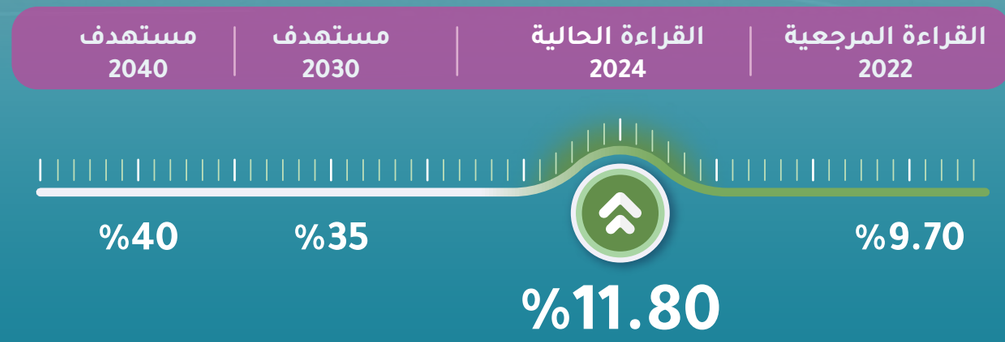

يُعنى هذا المؤشر بقياس نسبة العُمانيين من القوى العاملة في القطاع الخاص وهو حساب مباشر لنصيب العُمانيين من الوظائف المستحدثة، وقد حقق المؤشر نسبة 11.8% في عام 2024 مقارنة بـ 10.5% في عام 2023 و9.7% في العام 2024، ورغم التحسن المستمر للمؤشر في آخر 3 سنوات إلا أن وتيرة التغير فيه ما زالت منخفضة، ويرتبط معدل استحداث الفرص الوظيفية ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي، كما أن الرؤية تهدف إلى التوسع في التنويع الاقتصادي بعيدا عن قطاع النفط، والتوجه إلى قطاعات إنتاجية وخدمية تصديرية تنشأ عنها وظائف أكثر ملاءمة للباحثين عن عمل من ناحية طبيعة العمل ومستويات الأجور، ورغم الجهود المبذولة في تعمين الوظائف التي يمكن إشغالها من قبل المواطنين والتي انعكست على التحسن في المؤشر، إلا أنها تحتاج إلى مزيد من التعزيز لزيادة وتيرة التحسن في المؤشر.

الاستمرار في تحسين منظومة الإجادة المؤسسية والفردية

تطوير وتفعيل المنصات الرقمية التي تساهم في منظومة التشغيل (مرصد، خطى، توطين)

الاستمرار في تنفيذ مشروع التدريب المقرون بالإحلال / التشغيل

العمل على مشروع السياسة الوطنية للتشغيل

إطلاق الاستراتيجية الوطنية للمعايير المهنية

إرساء منظومة التعليم المهني والتقني

دعم وتوسيع منظومة العمل الحر

تأسيس المنظومة الوطنية التكاملية لبناء القدرات الوطنية وإدارة المواهب

إصدار قانون العمل

العمل على مشروع قانون الوظيفة العامة

إطلاق منصة "توطين" لتنظيم سوق العمل والربط المباشر بين الباحثين عن عمل والفرص الوظيفية المتاحة في القطاعين الحكومي والخاص

حوكمة التشغيل في 10 قطاعات اقتصادية

إعداد مسودة لائحة أنماط العمل غير التقليدية التي تشمل العمل الجزئي، والعمل المؤقت، والعمل عن بُعد، والعمل الحر، والعمل العرضي

اعتماد الدليل الاسترشادي للعمل الحر

تحديث منظومة الحوافز الوطنية التي تمنح منشآت القطاع الخاص مزايا تنافسية عند التزامها بالتوظيف النوعي

تفعيل وحدة التفتيش المشتركة مع مؤسسة خدمات الأمن والسلامة بهدف دعم وإسناد فريق التفتيش المشترك وإدارة مقار الرعاية العمالية

توطين أكثر من (2,800) فرصة وظيفية في المستويات القيادية والتخصصية ضمن المدن الصناعية

تأسيس نموذج وطني متكامل للتدريب النوعي

تأسيس نموذج شراكة فاعلة مع مؤسسات التدريب الوطنية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة

إطلاق مبادرة بوصلة وهي منصة للتنبؤ الاستباقي بإنهاء خدمات العاملين العُمانيين

إطلاق نموذج تدريب مهني متخصص

مبادرة مسار لدعم المؤهلات الاحترافية

تأسيس شركات تشغيل تخصصية لتعزيز التوظيف النوعي

تعزيز التعليم المهني من خلال دعم منصات العمل الحر

تمكين منظومة التشغيل

- تعزيز حضور الكفاءات العُمانية في الوظائف النوعية بالقطاع الخاص، بما يشمل الوظائف الفنية والتخصصية والقيادية من خلال تنفيذ مبادرات استراتيجية تهدف إلى بناء رأسمال بشري مؤهل ومستدام.
- دعم وتوسيع منظومة العمل الحر باعتباره أحد المحركات الرئيسة لتمكين المواطنين اقتصاديًا وتنويع خيارات التوظيف.
- اعتماد 15 معيارا مهنيا لـ 15 مهنة، تم تطويرها من قبل 3 وحدات مهارات قطاعية تشمل: وحدة المهارات القطاعية للصناعة، ووحدة المهارات القطاعية للوجستيات، ووحدة المهارات القطاعية للطاقة والمعادن.
- ترخيص وحدة مهارات قطاعية لقطاع الاستشارات القانونية.
- إطلاق الاستراتيجية الوطنية للمعايير المهنية خلال الربع الأول من عام 2025.
- تنفيذ مشروع مسح احتياجات سوق العمل لمنشآت القطاع الخاص خلال الفترة (2023-2025) بهدف قياس وتحديد احتياجات ومتطلبات سوق العمل من الوظائف والمهارات المختلفة، واستشراف الاحتياجات المستقبلية ومواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل، ومعرفة التخصصات التي سيحتاجها مستقبل الوظائف في ظل الثورات الصناعية الرابعة والخامسة.
- تطوير وتعزيز سياسات سوق العمل من خلال إصدار 6 قرارات منظِّمة لسوق العمل تضمنت: نظام حماية الأجور، ونظام الشكاوى والتظلمات، والنموذج الاسترشادي للائحة نظام العمل، وتنظيم الانتقال المؤقت للقوى العاملة غير العُمانية، وتنظيم مزاولة بعض المهن.
- إطلاق منصة "توطين" لتنظيم سوق العمل، وتفعيل الربط الإلكتروني معها من خلال توفير بيانات الباحثين عن عمل وبيانات تصاريح العمل وإضافة لجان حوكمة التشغيل في مسار تقديم طلبات تصاريح العمل.
- تدشين مبادرة "مسار" لدعم المؤهلات الاحترافية.
- تدشين نظام التوظيف والتجنيد "تزامن".

منصة توطين

ضبط استقدام العمالة غير العُمانية	الربط المباشر	تحليل بيانات	دعم الشفافية في
من خلال إتاحة الأولوية للتوظيف للعُمانيين وفحص السوق قبل السماح باستقدام عمالة غير عُمانية.	بين الباحثين عن عمل والفرص الوظيفية المتاحة في القطاعين الحكومي والخاص.	العرض والطلب وتوجيه السياسات التشغيلية بناءً على ذلك.	التوظيف وتعزيز كفاءة الترشّح للوظائف.

- تدشين مبادرة "مسار" لدعم المؤهلات الاحترافية.
- تدشين نظام التوظيف والتجنيد "تزامن".
- إطلاق الشهادة الإلكترونية "التعمين" في بوابة أصحاب العمل بالموقع الإلكتروني لوزارة العمل، وتهدف إلى استيفاء مؤسسات القطاع الخاص نسب التعمين المقررة حتى تتمكن من التنافس على فرص المناقصات الحكومية أو عند طلب الخدمات الحكومية.

أرقام وإحصائيات التشغيل (يناير 2024 - أبريل 2025)

- 18,327 إجمالي عدد العُمانيين الذين تم تعيينهم بمنشآت القطاع الخاص للمهن المعمّنة.

فرص العمل التي تم توفيرها في القطاعين العام والخاص

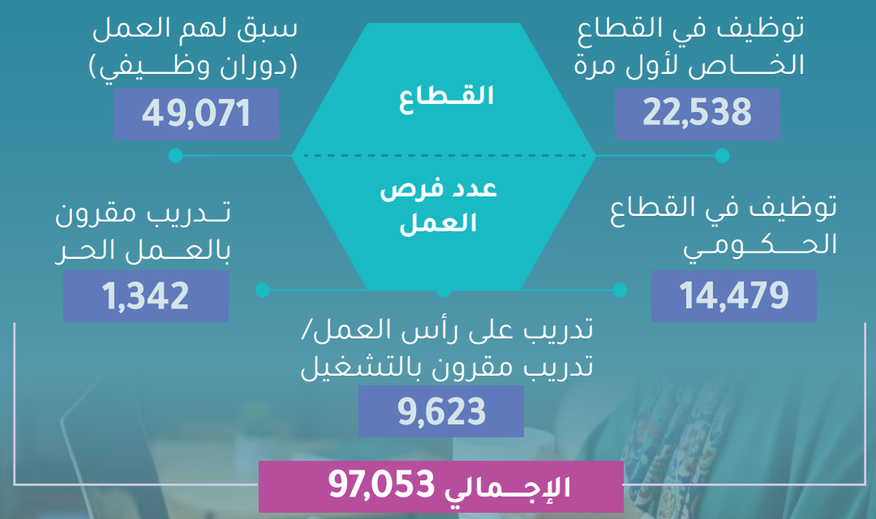

فرص العمل التي تم توفيرها للباحثين عن عمل الذين تم تعيينهم لأول مرة في منشآت القطاع الخاص

الفرص التدريبية التي تم توفيرها للباحثين عن عمل ضمن برامج التدريب على رأس العمل /التدريب المقرون بالتشغيل

البند	عدد الفرص التدريبية
التدريب المقرون بالإحلال الحكومي	1,081
التدريب المقرون بالتشغيل	2,904
التدريب على رأس العمل	476
التدريب على رأس العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	947
العقود المؤقتة بالشركات الحكومية	379
العمل الجزئي	1,230
الوحدات الأخرى (القطاع العسكري)	1,492
الجمعية العُمانية للطاقة	1,114
برنامج التدريب المقرون بالعمل الحر	1,342
الإجمالي	10,965

عدد المنشآت المسجلة في نظام حماية الأجور (يناير 2024 - مايو 2025)

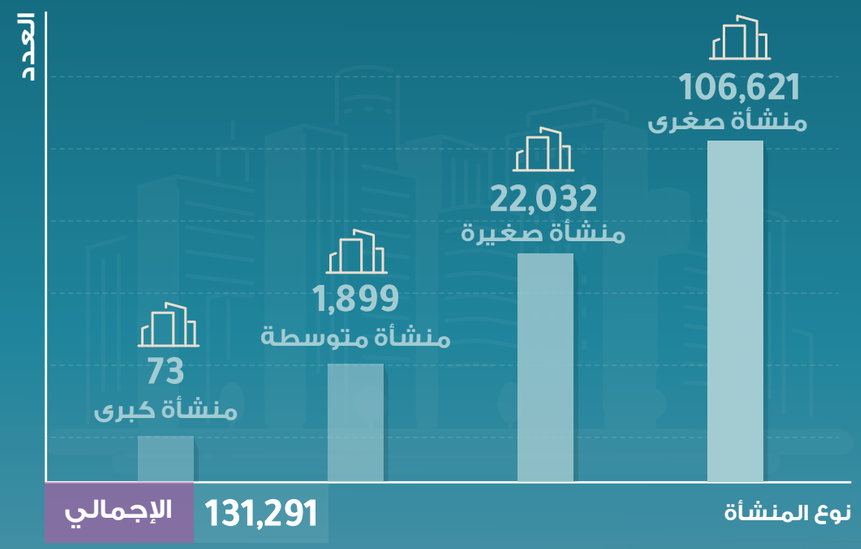

حوكمة التشغيل في القطاعات الاقتصادية

- تنفيذ ملتقى دور القطاعات الاقتصادية في توطين فرص العمل وتعزيز القيمة المضافة المحلية.
- حوكمة 10 قطاعات اقتصادية خلال الفترة من يناير 2024 إلى مايو 2025 تشمل: التطوير العقاري، والرياضة، والاتصالات، والخدمات العامة، والتعليم المدرسي، والتعليم العالي، والتشييد، والخدمات المالية، والبيع بالجملة والتجزئة، والإعلام، ليرتفع إجمالي عدد القطاعات إلى 18 قطاعاً.
- إصدار الدليل الاسترشادي لعمل لجان حوكمة التشغيل في القطاعات الاقتصادية.
- تحديد مستهدفات تشغيل لكل لجنة حوكمة وتحفيزها ودعمها لإيجاد فرص عمل مباشرة وغير مباشرة من خلال: تحليل سلاسل القيمة وتحديد الخدمات والمنتجات التي يمكن توطينها محليًا.
- تطوير آليات لاستيعاب الباحثين عن عمل من خلال التوظيف المباشر أو برامج التدريب المقرون بالتشغيل في قطاعات مختلفة.
- إجراء دراسات تخصصية حول رفع الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص لدعم تنافسية العمالة الوطنية، وتحفيز الاستقرار الوظيفي وتقليص حجم الفرق في الأجور بين القطاعين الحكومي والخاص.
- تحديث منظومة الحوافز الوطنية التي تَمنح منشآت القطاع الخاص مزايا تنافسية عند التزامها بالتوظيف النوعي.
- إعداد مسودة لائحة أنماط العمل غير التقليدية التي تشمل العمل الجزئي، والعمل المؤقت، والعمل عن بُعد، والعمل الحر، والعمل العرضي، ومن شأن هذه اللائحة أن تُسهم في خفض معدل الباحثين عن عمل عبر توفير فرص عمل أكثر مرونة وتنوعًا، مما يشجع فئات متعددة من المواطنين، وخاصة الإناث، على الانخراط الفعّال في سوق العمل.
- إجراء دراسة تحليلية معمّقة للتخصصات الأكاديمية الأكثر تراكماً بين الباحثين عن عمل، وتقديم توصية استراتيجية لربط الابتعاث الداخلي بمعدل التوظيف الفعلي للتخصصات، وقد تُوّجت هذه الجهود باعتماد آلية جديدة لاحتساب "معدل التوظيف" بنسبة (3%) ضمن معايير المفاضلة بين مؤسسات التعليم العالي في نظام الابتعاث الداخلي، وهو تحول نوعي من شأنه تعزيز التكامل بين مخرجات التعليم وسوق العمل.

الإحلال النوعي

- **تأسيس نموذج وطني متكامل للتدريب النوعي:** تم إطلاق نموذج متكامل لإعداد وتأهيل الكفاءات الوطنية لشغل وظائف تخصصية وفنية عالية القيمة، وذلك عبر تطوير برامج تدريبية تستجيب لمتطلبات سوق العمل المستقبلية. وقد شمل ذلك مجالات نوعية مثل الأمن السيبراني (17) متدربا بالتعاون مع أكاديمية الأمن الإلكتروني المتقدم وبإشراف من مركز الدفاع الإلكتروني، والدفعة الخامسة لمبادرة النقل البحري (35) متدرب بالتعاون مع مجموعة أسياد، وذلك لضمان مواءمة المخرجات مع الاحتياجات الفعلية للقطاعات ذات الأولوية.
- **توطين الوظائف القيادية والتخصصية في المدن الصناعية:** تم توطين أكثر من 2,800 فرصة وظيفية في المستويات القيادية والتخصصية ضمن المدن الصناعية بالتعاون مع المؤسسة العامة للمناطق الصناعية "مدائن"، وذلك في إطار تنفيذ خطة استراتيجية تستهدف رفع نسب التوطين النوعي في المناطق الاقتصادية وتعزيز مشاركة الكفاءات الوطنية في المواقع الحيوية.
- **تأسيس شركات تشغيل تخصصية لتعزيز التوظيف النوعي:** تم إنشاء شركات تشغيل تخصصية مثل "شموخ" و"طاقات"، كمبادرة تطويرية لتأهيل وتوظيف الكفاءات العُمانية في الوظائف التخصصية.
- **دمج الشهادات الاحترافية ضمن المسارات التدريبية:** إدراج مسار للشهادات المهنية والاحترافية ضمن برامج مركز دعم التشغيل والتدريب لدى وزارة العمل، حيث يشمل اعتماد شهادات دولية معترف بها كجزء من تأهيل العُمانيين للوظائف التخصصية. ويهدف هذا التوجه المستدام إلى رفع مستوى الكفاءة الفنية للكوادر الوطنية وتمكينها من المنافسة في بيئة العمل المتقدمة، ومن أمثلة دعم الشهادات الاحترافية شهادة كامبريدج في قطاع التعليم المدرسي الخاص والتي استهدفت في مرحلتها الأولى (12) متدربا بالتعاون مع إحدى المؤسسات التدريبية المحلية.

تعزيز منظومة العمل الحر

- **إعداد خطة توعوية وإعلامية وطنية تستهدف تعزيز ثقافة العمل الحر لدى مختلف فئات المجتمع، من خلال:**
  - تنظيم مشاركات حضورية في المعارض والفعاليات التي تستهدف طلبة التعليم المدرسي والعالي،وأفرادالمجتمعالمحلي.
  - إنتاج سلسلة المنشورات التي تبرز قصص نجاح في مجالات العمل الحر المتاحة.
  - إطلاق حملات ترويجية عبر المنصات الرقمية ووسائل الإعلام لزيادة الوعي وتعزيز القبول المجتمعي لهذا النمط من التوظيف.
- إصدار قرار وزاري رقم (197/2025) بشأن اعتماد الدليل الاسترشادي للعمل الحر الذي يُعد مرجعاً تنظيمياً وإرشادياً للراغبين في الانخراط في هذا المسار، ويوضح الإجراءات، والفرص، وسبل الدعم المتاحة.
- دعم وتمكين منصات العمل الحر الرقمية التي تسهل الوصول إلى الفرص، وربط المستقلين بالمؤسسات والأفراد، بما يعزز من فرص الدخل والاستدامة.
- تحفيز لجان حوكمة التشغيل القطاعية على استكشاف وتوليد فرص للعمل الحر في عدد من القطاعات الواعدة، أبرزها قطاع التعليم مثل مشرفات الحافلات المدرسية والبالغ عددهن (405) مشرفة حافلة، والوظائف المرتبطة بقطاع الخدمات العامة حيث أعلنت شركة نماء لخدمات المياه عن (1,000) فرصة وظيفية من خلال منصة توطين.
- دمج مسار العمل الحر ضمن برامج التدريب المعتمدة لدى وزارة العمل، كما يجري استكمال متطلبات اعتبار العمل الحر المستقل ضمن معادلة احتساب نسب التعمين، بهدف توفير مسارات مهنية مستدامة للباحثين عن عمل. وتسهم هذه الخطوة في ضمان استمرارية تطوير المهارات المهنية للفئات الراغبة في الانخراط بمجال العمل الحر المستقل، بما يعزز من فرص التمكين الاقتصادي وريادة الأعمال الوطنية.

برامج التعاون الموقعة بين وزارة العمل والقطاعين العام والخاص لتوفير فرص تدريبية خلال الفترة من يناير 2024 إلى مايو 2025

الجهة	عدد الفرص التدريبية
عُمانتل	30
الشركة الدولية للمنتجات البحرية	14
محافظة جنوب الشرقية (الأشخرة)	70
محافظة الوسطى	15
أكاديمية عُمانتل	90
الكلية العسكرية التقنية	10
شرطة عُمان السلطانية	73
وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه	50
وزارة الصحة	700
وزارة التربية والتعليم	12
وزارة التنمية الاجتماعية	145
أكاديمية الابتكار الصناعي	20
شركة أواصر	105
شركة نماء لخدمات المياه	40
البنك الوطني العُماني	35
المدينة الطبية للأجهزة العسكرية والأمنية	56
الحرس السلطاني العُماني	30
هيئة الطيران المدني	48
مؤسسة خدمات الأمن والسلامة	903

تعزيز كفاءة سوق العمل

- **مبادرة مسار دعم المؤهلات الاحترافية:** والتي تهدف إلى تمكين موظفي القطاع الحكومي من الحصول على شهادات احترافية معتمدة في مختلف المجالات المهنية، وتسعى إلى تعزيز كفاءة الموظفين وزيادة إنتاجيتهم من خلال تمكينهم من الحصول على هذه الشهادات في تخصصات متنوعة تساهم في تطوير مهاراتهم وخبراتهم بما يتماشى مع طبيعة عملهم. **وفيما يلي أبرز إحصائيات المبادرة:**
  - تنفيذ ملتقى المؤهلات الاحترافية بمشاركة (180) موظفا من مختلف وحدات الجهاز الإداري للدولة.
  - إطلاق الإصدار الأول لدليل المؤهلات الاحترافية، حيث تضمن (203) مؤهل احترافي في (8) مجالات متنوعة.
  - عدد الطلبات الواردة من الوحدات الحكومية لمبادرة مسار دعم المؤهلات الاحترافية (185) طلب موزعة في إدارة المشاريع الاحترافية (PMP)، القيادة الإدارية الدولية (LMI)، إدارة الموارد البشرية (CIPD)، وإدارة المخاطر والصحة والسلامة (NEBOSH).
- **ربط التعليم المهني بسوق العمل من خلال التدريب المقرون بالتشغيل:** تنفيذ برامج تدريبية ترتبط مباشرة باحتياجات سوق العمل، بهدف دعم توطين سلاسل الإمداد وتعزيز المحتوى المحلي. وقد شملت هذه الجهود تأسيس شركات صغيرة أو الربط مع شركات ناشئة مملوكة ومدارة من قبل رواد أعمال عُمانيين، بما يسهم في استدامتها وتوليد فرص عمل دائمة للمتدربين. ومن الأمثلة على ذلك، برنامج الصيانة الدورية لأسطول المركبات الحكومية، واستهدفت المبادرة في مرحلتها الأولى تدريب وتوظيف (50) باحثا عن عمل.
- **تعزيز التعليم المهني:** دعم استدامة منصات العمل الحر الوطنية، مثل منصة "مصلح"، من خلال توفير فرص توظيف فعلية لخريجي المسارات المهنية عبر اتفاقيات توظيف مشتركة. وقد نُفذت برامج تدريبية متخصصة في مجالات مثل الصيانة الكهربائية وصيانة أجهزة التكييف، أسفرت عن تدريب أكثر من (300) من الكوادر الوطنية المؤهلة.

- **إطلاق نموذج لبرامج التدريب المهني المتخصص:** وذلك بالتعاون مع المؤسسة العامة للمناطق الصناعية (مدائن)، هدف إلى تطوير المهارات المهنية للكوادر الوطنية وتأهيلهم لشغل وظائف تخصصية في مختلف القطاعات الصناعية.
- **حوكمة التدريب الميداني في الكليات المهنية:** تطوير منصة "خطى" للإرشاد المهني بهدف تحسين كفاءة التدريب الميداني في الكليات المهنية، وضمان التزام المؤسسات المستضيفة بالخطط التدريبية المعتمدة، بالإضافة إلى تقييم الأثر الفعلي للتدريب في تنمية المهارات المطلوبة لدى الطلبة.
- **تمكين المتعثرين والمتسربين من التعليم المدرسي:** وذلك من خلال ربطهم ببرامج تدريب مهني وفرص وظيفية في قطاعات واعدة. وقد أسفرت هذه الجهود عن تدريب حوالي (1,000) باحث عن عمل من غير الحاصلين على مؤهل دبلوم التعليم العام، وتوظيفهم في وظائف فنية ومهنية تضمن لهم فرص عمل مستقرة ومستدامة.
- **متابعة تطبيق مخرجات الدراسات الوطنية:** ومن أبرزها دراسة "المواءمة بين التعليم وسوق العمل والاقتصاد"، والدراسة التحليلية للباحثين عن عمل في أعلى (10) تخصصات. وتطوير خطة لزيادة التوسع في أعداد الطلبة الملتحقين بشهادة الكفاءة المهنية الأولى والثانية بحيث تصل إلى (15%) بحلول عام 2030 أي إضافة (5%) إلى النسبة المعتمدة من قبل وزارة التربية والتعليم والتي تبلغ (10%)، والعمل على زيادة عدد البعثات الدراسية المخصصة للتعليم المهني في مرحلة التعليم العالي.
- **تأسيس نموذج شراكة فاعلة مع مؤسسات التدريب الوطنية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة:** وذلك من خلال تطوير نموذج شراكة فاعلة مع المؤسسات التدريبية الخاصة لرفع الكفاءة المهنية للأشخاص ذوي الإعاقة. ومن أبرز هذه المبادرات، برنامج التدريب المقرون بالتشغيل المخصص لحملة مؤهل البكالوريوس من ذوي الإعاقة السمعية، والذي نُفذ بالتعاون مع مؤسسة أوج لحلول الأعمال. وقد أسفر هذا البرنامج عن تدريب وتوظيف (12) باحثا عن عمل، بما يسهم في دمجهم الفاعل في سوق العمل وتعزيز مشاركتهم الاقتصادية.

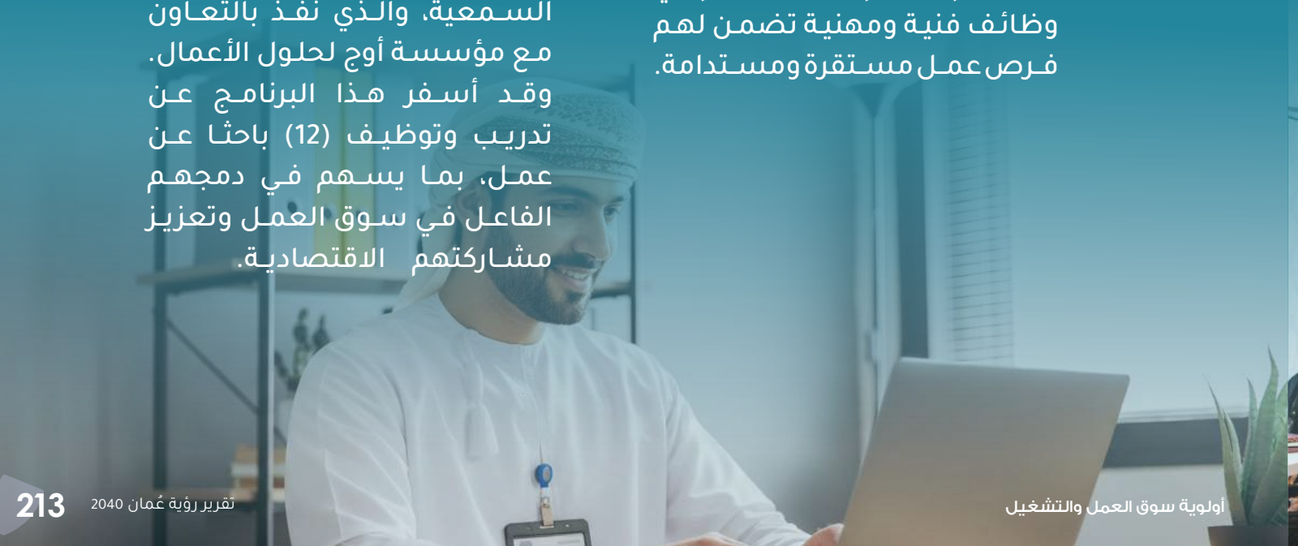

- **مبادرة آفاق مهنية:** تم تنظيم الملتقى الأول لخريجي الكليات المهنية (آفاق مهنية)، بهدف بناء علاقات مستدامة وتبادل الخبرات والتجارب بين الخريجين. كما يهدف الملتقى إلى تمكين الخريجين من تطوير مهاراتهم لمواكبة متطلبات السوق المتغيرة، وذلك عبر مجموعة من الفعاليات والأنشطة المتنوعة (جلسات مهنية حوارية لمجموعة من الخريجين من مختلف التخصصات والكليات المهنية، جلسات حوارية تضم رواد الأعمال من خريجي الكليات المهنية)، مما يسهم في بناء بيئة حاضنة للخريجين من الكليات المهنية.

- **مشاركة الشركات الطلابية للكليات المهنية في مسابقة إنجاز عُمان 2025:**

  - شارك طلبة شركة RioSmart من الكلية المهنية بولاية السيب في المسابقة وهي شركة مبتكرة متخصصة في تطوير حلول ذكية للقطاع الزراعي، تسعى لتمكين المزارعين من تحسين الإنتاجية والاستدامة من خلال التقنية الحديثة.

  - شارك طلبة شركة Ecofish من الكلية المهنية بولاية الخابورة في المسابقة، حيث تعمل الشركة في مجال الاستدامة والاقتصاد الأخضر، وذلك عبر الاستفادة من المخلفات السمكية بطريقة مبتكرة وتحويلها إلى كربون عضوي نشط وطبيعي يمكن استخدامه لتحسين جودة التربة وزيادة خصوبتها.

الخلاصة

من خلال قراءة مؤشرات الأولوية ومستوى التحرك فيها، ساهمت الجهود المبذولة في تحريك مؤشرات التشغيل، إلا أن مستوى التحسن في المؤشرات ما زال دون المأمول، وقد حظيت الأولوية بتطوير برنامج وطني (البرنامج الوطني للتشغيل) تحت إشراف وزارة العمل، لتسريع وتكثيف الجهود المحركة للأولوية والتي ركزت على تطوير الجوانب التشريعية والسياسات المعنية بسوق العمل والأدوات التقنية، وتطوير حوكمة للتشغيل تساهم فيها القطاعات الاقتصادية بشكل فاعل والتي يعول عليها لتحريك مستهدفات الأولوية على المدى المتوسط والبعيد، من خلال تحليل سلاسل القيمة للقطاعات الاقتصادية وتحديد مستهدفات التشغيل ومتابعة ضمان تحقيقها.

وتستدعي المرحلة المقبلة البناء على ما تحقق من جهود من خلال الاستغلال الأمثل للأدوات التقنية وتفعيل حوكمة التشغيل في القطاعات الاقتصادية لضمان استدامة توليد الفرص الوظيفية، و ضرورة مواءمة احتياجات سوق العمل المهارية والتخصصية مع مخرجات التعليم والتدريب وضمان مواكبة التحولات في سوق العمل وأثرها على الوظائف التقليدية ومجالات العمل المستقبلية الناشئة، بالإضافة إلى عدم إغفال المكونات الضرورية الأخرى المحركة للأولوية بما في ذلك تلك المتعلقة باستقطاب الكفاءات والعمل على إعادة هيكلة سوق العمل ليكون قادرا على استقطاب نسب أعلى من العمالة الماهرة.

كما ينبغي التركيز على عدة جوانب لتحسين مؤشرات التشغيل، منها تطوير التشريعات والأنظمة المرتبطة بسوق العمل، وتطوير البنية الرقمية والبيانات، وتمكين التوظيف وريادة الأعمال، وتعزيز منظومة الأمان الوظيفي، وتنمية الموارد البشرية، وتعزيز برامج تحسين الإنتاجية في بيئات العمل.

أولـــوية القـــطـــاع الخـــاص والاستثمار والتعاون الدولي

التوجه الإستراتيجي للأولـويـــة

قطـاع خـــاص ممكَّـن يقـود اقتصـاد تنافسـي ومندمـج مـع الاقتصـــاد العالمي

الأهداف الإستراتيجية للأولوية

- بيئة أعمال تنافسية وجاذبة للاســـتثمار تمـارس فيـها الحكـومة الـدور التنظيمي المقتــرن بكفـاءة وسلاسة إدارية ناجعة
- قطـــاع خـــاص ممكّـــن وتنافسـي يقـود الاقتصـاد ويراعـــي الأبعـاد الاجتماعية والبيئية
- أنماط تمويل مرنة وميسرة تـــواكـب المســـتجـــدات العالمـية وتلبـي الاحتياجات الاستثمارية
- صـادرات وواردات متنـوعـة سلـعيا وجـغرافيا تزيـد مـن القـــدرة على توظيف مكانة سلطـــنة عُمـــان الـدولـــية وموقعـها الجغرافي
- شراكة فاعلة بين القطاعين الحـكومـي والخاص تحسّـن الـكفـاءة الإنتـاجية وإطـار حـــوكمـــة ينـــظّم خصخصة المشاريع والخدمات العامّة
- هـــويـــة اقتـــصادية فـريـدة تتكامل مع سـلاسل الإنتاج والخدمات العالمية
- شـــراكـــة وتكـامـــلية بيـــن المـــؤسـسات الصـغيـرة والـمـتوسـطة تحتـــضنها مؤسسات كبيرة

المؤشر	مستهدف 2030	مستهدف 2040
نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي	%25	%22
مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم	القيمة > 7.36 أو من أفضل 50 دولة	القيمة > 7.52 أو من أفضل 40 دولة
نسبة الإنفاق المباشر (صـــافي التـــدفـقات) إلى النـــاتج المـــحـــلي الإجمالي	%7	%10
مؤشـــر تركز المنتجات الصـادرة	القيمة > 0.123 أو من أفضل 30 دولة	القيمة > 0.087 أو من أفضل 10 دول

أهمية الأولوية في منظومة الرؤية

تعتبر أولوية القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي بمثابة المحرك لمنظومة أولويات محور الاقتصاد والتنمية في رؤية عُمان 2040، وبالتالي فإن تحقيق مستهدفاتها يؤدي إلى تحقيق مستهدفات بقية الأولويات في هذا المحور، بالإضافة إلى أن الأولوية تهدف إلى أن يكون القطاع الخاص ورأس المال المستقل هي المحركات الرئيسية للأنشطة الاقتصادية في سلطنة عُمان.

نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

النسبة

القراءة المرجعية 2022	القراءة الحالية 2024	مستهدف 2030	مستهدف 2040
%15.70	%17	%25	%22

يُعنى المؤشر بقياس نسبة استثمارات القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل سنوي، لمعرفة قوة تنامي اعتماد الاقتصاد على الأموال غير الحكومية، وقد شهد المؤشر ارتفاعا خلال السنوات الثلاثة الماضية محققا نسبة 17% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد حققت الأرقام الفعلية للاستثمار الخاص السنوي نموا خلال الفترة (2021-2024) بمعدل 8.4%، ويعزى ذلك إلى الجهود المبذولة في جلب الاستثمارات وتعزيز بيئة الاستثمار، علما أن المؤشر لا يقيس الاستثمارات الجديدة قيد الإنشاء حتى تدخل مرحلة الإنتاج، وهذا من شأنه أن يؤخر أثر الاستثمارات الجديدة على المؤشر.

نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر (صافي التدفقات) إلى الناتج المحلي الإجمالي

النسبة

القراءة المرجعية 2022	القراءة الحالية 2024	مستهدف 2030	مستهدف 2040
%6.50	%11.10	%7	%10

شهد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2024 زيادة بنسبة 18.0% من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تم تحقيقه في عام 2023، حيث ارتفع من 25.5 مليار ريال عُماني إلى 30.1 مليار ريال عُماني بنهاية عام 2024، وقد شكلت هذه الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي ما نسبته 11.1% من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغ معدل نسبة تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2021-2024) 10.1%.

مؤشر تركز المنتجات الصادرة

التصنيف

القراءة المرجعية 2022	القراءة الحالية 2024	مستهدف 2030	مستهدف 2040
117	119	من أفضل 30 دولة	من أفضل 10 دول

يقيس هذا المؤشر ما إذا كانت نسبة كبيرة من صادرات بلد ما يمثلها عدد صغير من السلع، أو العكس، ما إذا كانت صادراتها موزعة بشكل جيد بين العديد من المنتجات، وبالتالي يمكن استخدامه للمتابعة كإشارة تحذير من انخفاض تنويع الصادرات، مع ما يترتب على ذلك من ضعف اقتصادي. ويمكن أن يعطي تطور الصادرات عبر الزمن إشارات مهمة حول الهيكل الإنتاجي المتغير للبلد، ويظهر آخر إصدار لمؤشر تركز المنتجات الصادرة لسنة 2024 أن سلطنة عُمان حققت 0.324، والتصنيف 119 عالميا من أصل 219 دولة، وقد أظهر المؤشر ثباتا نسبيا في آخر 4 سنوات، علما بأن منهجية المؤشر تعتمد على قيمة السلع المصدرة، وبالتالي فإن قراءات المؤشر للسنوات السابقة يتم تحديثها بشكل مستمر نزولا أو صعودا بناء على تصنيف السلع وتحديث البيانات من المصادر التي يستقي منها المؤشر بياناته.

مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم

التصنيف

القراءة المرجعية 2022	القراءة الحالية 2025	مستهدف 2030	مستهدف 2040
108	58	من أفضل 50 دولة	من أفضل 40 دولة

تبنت وثيقة رؤية عُمان 2040 مؤشر الحرية الاقتصادية الصادر من معهد فريزر الكندي، إلا أنه توقف عن الإصدار منذ سنة 2021، بينما اكتسب مؤشر الحرية الاقتصادية الصادر من مؤسسة هيرتاج زخما عالميا كبديل لمؤشر الحرية الاقتصادية الصادر من معهد فريزر الكندي، فتبنت وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 المؤشر الصادر من مؤسسة هيرتاج كبديل لمؤشر معهد فريزر لقياس الحرية الاقتصادية. وحققت سلطنة عُمان قفزات متتالية في التصنيف منذ عام 2022 حيث كانت في الترتيب 108 عالمياً، بعد أن تقدمت في عام 2024 إلى الترتيب 56 متقدمة بـ 39 مرتبة مقارنة بسنة 2023 حيث كانت في التصنيف 95، وذلك بسبب الإصلاحات التي تلامس المحاور التي يقيسها المؤشر، حيث جاءت سلطنة عُمان منخفضة في محور الفاعلية القضائية بينما حققت تصنيفا عاليا في محور العبء الضريبي. وفي عام 2025، تقدمت سلطنة عُمان في قيمة المؤشر من 62.9 في العام 2024 إلى 65.4 في العام 2025 إلا أنها حلت في المرتبة 58 عالميًا.

إنشاء وتفعيل صالة "استثمر في عُمان" لتقديم خدمات متكاملة للمستثمرين

إنشاء فريق التفاوض الوطني والذي يختص بالتفاوض ودعم الحكومة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية الاستراتيجية

إطلاق منصة استثمر في عُمان لتكون بمثابة البوابة الوطنية الرسمية لترويج وتسهيل الاستثمار

صدور المرسوم السلطاني رقم (2025/35) بإنشاء محكمة الاستثمار والتجارة

تطوير خارطة الفرص الاستثمارية على منصة "استثمر في عُمان"

مبادرة فريق التدخل السريع لحلحة التحديات المتعلقة بالإجراءات الاستثمارية

إطلاق الهوية الوطنية الترويجية الموحّدة

إنشاء مركز ذي سعات عالية لاستضافة ومعالجة وتعدين البيانات بالمنطقة الحرة بصحار بقيمة 81 مليون ريال عُماني

إطلاق الاستراتيجية الوطنية للاستثمار

ارتفاع قيمة المشروعات الاستثمارية في قطاعات الزراعة والأسماك إلى 1.460 مليار ريال عُماني بنهاية عام 2024

533 مليون ريال عُماني القيمة الاستثمارية للطاقة المتجددة بنهاية 2024

ارتفاع حجم الاستثمار التراكمي في المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية إلى 20.9 مليار ريال عُماني بنهاية عام 2024

2189 قطعة أرض تم تخصيصها للاستثمار من قبل القطاع الخاص في مختلف المحافظات وبمساحات واستعمالات متنوعة

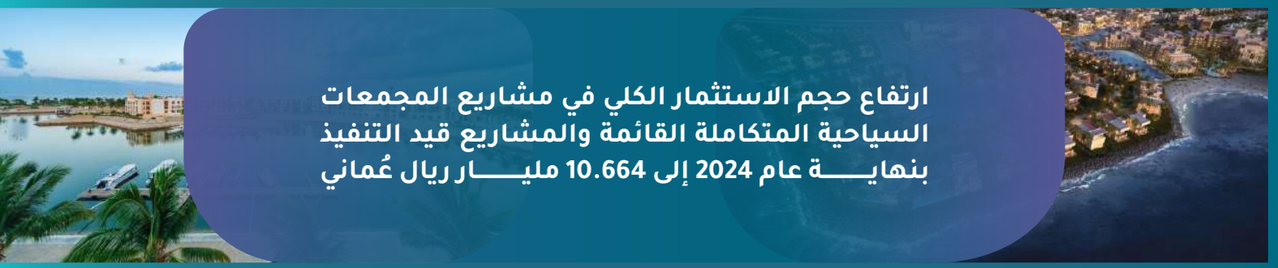

ارتفاع حجم الاستثمار الكلي في مشاريع المجمعات السياحية المتكاملة القائمة والمشاريع قيد التنفيذ بنهاية عام 2024 إلى 10.664 مليار ريال عُماني

ارتفاع حجم الاستثمار التراكمي في المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية إلى 20.9 مليار ريال عُماني بنهاية عام 2024

107 مليون ريال عُماني القيمة الاستثمارية في قطاع المعادن بنهاية عام 2024

1.93 مليار ريال عُماني إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية

ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضمن مشروعات محفظة التنمية الوطنية إلى نحو 2.8 مليار ريال عُماني حتى نهاية ديسمبر 2024

18 مشروعًا استثماريًا تم تنفيذه ضمن مبادرة صروح بقيمة تقديرية تبلغ 500 مليون ريال عُماني

26 ترخيصاً تم منحه للمجمعات السياحية المتكاملة بهدف تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي

ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية (الممولة وغير الممولة) الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى مارس 2025 إلى 1.286 مليار ريال عُماني

توقيع اتفاقيتين جديدتين في قطاع الهيدروجين الأخضر بمساحة إجمالية 682 كيلومتر مربع في محافظة ظفار

تأسيس شركة استثمارية مشتركة تستهدف الاستثمار في قطاع الاتصالات بقيمة 100 مليون دولار أمريكي مع صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي الأردني

ارتفع عدد مشاريع الهيدروجين الأخضر القائمة إلى 8 مشاريع

10 برامج تم تأسيسها لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإتاحة مزيد من الخيارات التمويلية

تطوير نظام غرفة تجارة وصناعة عُمان

ارتفاع قيمة العقود الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر منصة "إسناد" لتصل خلال عام 2024 إلى 15% من إجمالي العقود مقارنة بـ 7% في عام 2023

ترخيص 8 شركات لتنظيم رحلات أنشطة المغامرات

ترخيص 7 منصات للتمويل الجماعي منذ بدء تشغيلها في 2022 حتى منتصف 2025، وبلغ عدد المشاريع المستفيدة من هذه المنصات 178 وبقيمة تمويل تراكمية بلغت أكثر من 10 ملايين ريال عُماني

43 مشروعًا تم توطينه حتى منتصف عام 2025 عبر صالة "استثمر في عُمان" بقيمة إجمالية تتجاوز 2.251 مليار ريال عُماني

ارتفاع القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنهاية عام 2024 إلى نحو 8.8 مليار ريال عُماني مقارنة بـ 8.6 مليار ريال عُماني في عام 2023

إطلاق برنامج الشركات الناشئة العُمانية الواعدة

ارتفعت قيمة الاستثمارات الأجنبية في قطاع الصناعات التحويلية بنهاية عام 2024 إلى 2.489 مليار ريال عُماني

تحسين بيئة الأعمال

- إنشاء صالة "استثمر في عُمان" حيث تُوفّر خدمات متكاملة للمستثمرين عبر تواجد ممثلين من 14 جهة حكومية، إضافة إلى بنك صحار الدولي، وبريد عُمان، ومكتب سند.
- منصة "استثمر في عُمان" البوابة الوطنية الرسمية لترويج وتسهيل الاستثمار في عُمان، حيث توفر بيئة رقمية متكاملة تجمع الجهات الحكومية ذات العلاقة تحت مظلة واحدة بهدف تقديم تجربة استثمارية ميسّرة وفعّالة، وتقدم المنصة مجموعة من الخدمات المهمة للمستثمرين، من بينها عرض الفرص الاستثمارية الجاهزة.
- إنشاء فريق "التفاوض الوطني" وهو فريق حكومي قيادي يختص بالتفاوض ودعم الحكومة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية الاستراتيجية (قيمتها الاستثمارية أكثر من 50 مليون ريال عُماني) والتي تسهم في تعزيز تنويع الاقتصاد الوطني من خلال حوافز مدروسة بناءً على القيمة المحلية المضافة لسلطنة عُمان، ويعتمد في قراراته الاستثمارية على أفضل الممارسات الدولية، مستندًا إلى مخرجات المصفوفة الوطنية للمشاريع ذات الأولوية، وتوفير الموارد الطبيعية والتسهيلات بناءً على تحليل يستعرض البعد الاستراتيجي والاقتصادي والأثر الشمولي لعائد المشروع.
- تطوير خارطة الفرص الاستثمارية على منصة "استثمر في عُمان"، وهي أداة تفاعلية متقدمة تهدف إلى دعم المستثمرين في استكشاف الفرص الاستثمارية المتاحة في سلطنة عُمان، حيث تمثل واجهة رقمية تفاعلية تتيح للمستثمرين المحليين والدوليين استكشاف مجموعة واسعة من المشاريع الاستثمارية الجاهزة.
- مبادرة فريق التدخل السريع، والتي تهدف إلى استلام طلبات المشاريع التي تواجه صعوبات وتحديات في الحصول على التراخيص والموافقات المطلوبة، ومراجعة هذه الطلبات وتقييمها. ويتم حل التحديات بالتعاون مع الجهات المعنية، من أجل بدء تنفيذ المشروع وضمان استمرارية الأعمال. وقد تمت معالجة 63 طلبًا حتى منتصف عام 2025.
- إطلاق الهوية الترويجية الموحدة.
- صدور المرسوم السلطاني رقم (35/2025) بإنشاء محكمة الاستثمار والتجارة، وتختص المحكمة بالنظر في جميع الدعاوى التي يكون أحد أطرافها تاجرا والمتعلقة بأعماله التجارية والمنازعات الناشئة عن عقود الاستثمار.
- صدور المرسوم السلطاني رقم (12/2025) بتعديل بعض أحكام المرسوم السلطاني رقم (6/89) بشأن تنظيم العلاقة بين ملاك ومستأجري المساكن والمحال التجارية والصناعية، وتسجيل عقود الإيجار الخاصة بها.
- تدشين خدمة الاتصال المرئي لخدمات الكاتب بالعدل اعتبارا من ديسمبر 2024، وتتيح هذه الخدمة للكاتب بالعدل التأكد من شخصية وأهلية مقدم الطلب دون الحاجة لحضوره الشخصي، وذلك عبر استخدام تقنية الاتصال المرئي. ومن خلال هذه الخدمة، أصبح بالإمكان إنجاز كافة أنواع الوكالات في الفترتين الصباحية والمسائية، مما يسهل على المستثمرين وأصحاب الأعمال إنجاز معاملاتهم في وقت قياسي من داخل سلطنة عُمان وخارجها.

رفع قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر

فريق الاستهداف

عمل فريق استهداف الاستثمارات على إعداد منهجية علمية مبنية على البيانات والمؤشرات الاقتصادية لتحديد الأسواق والشركات المستهدفة بحيث تتواءم مع طبيعة القطاعات الاقتصادية المزمع تسويقها.

فريق الدعم

يعد فريق الدعم في استثمر في عُمان من العناصر الأساسية في تسهيل وتيسير الإجراءات للمستثمرين طوال رحلتهم الاستثمارية. ويقوم الفريق بالتنسيق مع الجهات الحكومية لضمان سير الإجراءات بسلاسة وفعالية.

فريق التفاوض الوطني

فريق حكومي قيادي يختص بالتفاوض ودعم القطاع الحكومي في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشاريع، ويهدف إلى جذب الاستثمارات إلى سلطنة عُمان من خلال توفير الحوافز للمستثمرين.

فريق التدخل السريع

تهدف المبادرة إلى تسريع واتخاذ القرارات المرتبطة بحلحلة التحديات للمشاريع الاستثمارية، حيث يتم تقييمها ودراستها بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.

منصة استثمر في عُمان

هي منصة إلكترونية تهدف لتسهيل جذب الاستثمارات إلى سلطنة عُمان من خلال تقديم معلومات عن الفرص الاستثمارية والإجراءات القانونية والحوافز المتاحة للمستثمرين.

الاستثمار الخاص

- ارتفاع حجم الاستثمار الكلي في مشاريع المجمعات السياحية المتكاملة القائمة والمشاريع قيد التنفيذ بنهاية عام 2024 إلى 10.664 مليار ريال عُماني.
- توقيع 72 عقد حق انتفاع بين عامي 2021 و2024 لإقامة مشروعات سياحية بمختلف المحافظات.
- إتاحة المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في قطاع التراث، من خلال استثمار المعالم التاريخية والأثرية؛ ليرتفع إجمالي المواقع التراثية المستثمرة من قبل القطاع الخاص إلى 21 معلما بنهاية عام 2024 مقابل معلم واحد فقط في عام 2020.
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع سياحة المغامرات من خلال إعادة صيانة عدد من المسارات الجبلية القديمة وتأهيلها، وإصدار 58 ترخيصا للمرشدين العُمانيين المتخصصين في أنشطة المغامرات، إلى جانب ترخيص 8 شركات لتنظيم رحلات أنشطة المغامرات، وإصدار أول وثيقة تأمينية تخدم الشركات المرخصة لتنظيم رحلات أنشطة المغامرات.
- تشجيع القطاع الخاص على تنفيذ المشاريع السياحية النوعية التي تضيف قيمة سياحية عالية مثل الفنادق والمنتجعات وذلك من خلال تبسيط الإجراءات المتعلقة بالتراخيص والموافقات اللازمة.
- تطوير عدد من الحارات القديمة التي تشكل بيئة جاذبة ومتكاملة العناصر للتجربة السياحية وجذب الاستثمار.
- توقيع 18 اتفاقية بقيمة استثمارية تتجاوز 100 مليون ريال عُماني في احتفال وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات باليوم اللوجستي.
- إنشاء مركز ذي سعات عالية لاستضافة ومعالجة وتعدين البيانات بالمنطقة الحرة بصحار بقيمة 81 مليون ريال عُماني في عام 2024.
- تحقيق قيمة استثمارية عند حوالي 107 ملايين ريال عُماني في قطاع المعادن بنهاية عام 2024 وهو ما يفوق المستهدف لمساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.
- تحقيق قيمة استثمارية للطاقة المتجددة عند نحو 533 مليون ريال عُماني بنهاية 2024، وتم رصد هذه القيمة من خلال مشروعات: أمين للطاقة المتجددة، ومحطة قبس، ومحطة عبري (2) للطاقة الشمسية، ومحطة تحلية المياه بولاية صور، وتشغيل محطتي منح (1 و2) للطاقة الشمسية.
- ارتفاع قيمة المشروعات الاستثمارية في قطاعات الزراعة والأسماك إلى 1.460 مليار ريال عُماني بنهاية عام 2024.
- تنفيذ 18 مشروعًا استثماريًا ضمن مبادرة صروح، بشراكة مع مطورين محليين بقيمة تقديرية تبلغ 500 مليون ريال عُماني موزعة على عدد من المحافظات.
- تسجيل 90 مطورًا ومنح 20 ترخيصًا لتطوير مشاريع عمرانية خاصة ضمن مبادرة تمكين المطورين العقاريين.
- تخصيص 2189 قطعة أرض للاستثمار من قبل القطاع الخاص في مختلف المحافظات وبمساحات واستعمالات متنوعة.
- توقيع اتفاقيات عقود انتفاع بين وزارة الإسكان والتخطيط العمراني و1070 مؤسسة من القطاع الخاص خلال الفترة من 2021 إلى 2024 بإجمالي 1076 عقد انتفاع.
- ارتفاع حجم الاستثمار التراكمي في المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية إلى 20.9 مليار ريال عُماني بنهاية عام 2024.

الاستثمار الأجنبي المباشر

- منح 26 ترخيصًا للمجمعات السياحية المتكاملة بهدف تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي على الاستثمار في هذا المجال، ومن المتوقع أن تسهم هذه المشاريع مجتمعة في توفير حوالي 90 منشأة فندقية، بالإضافة إلى 19361 غرفة فندقية، و3042 شقة/فيلا فندقية، و45755 وحدة سكنية.

- توسيع الشراكات الاستراتيجية لجهاز الاستثمار العُماني إقليميًا ودوليًا عبر اتفاقيات استثمارية مع عدد من الدول؛ من أبرزها التعاون مع دولة الإمارات العربية المتحدة في مشروعات السكك الحديدية، ومع جمهورية تركيا من خلال تأسيس صندوق مشترك بقيمة 500 مليون دولار أمريكي مع صندوق أوياك الحكومي.

- قيام جهاز الاستثمار العُماني بتوقيع اتفاقية البنود الأساسية مع صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي الأردني لتأسيس شركة استثمارية مشتركة بقيمة 100 مليون دولار أمريكي مناصفة بين الجانبين. وتستهدف الاتفاقية الاستثمار في قطاعات الاتصالات، والزراعة، والسياحة، والصناعات الدوائية، والخدمات اللوجستية في كلٍّ من سلطنة عُمان والمملكة الأردنية الهاشمية.

- قيام صندوق عُمان المستقبل باعتباره منصة لجذب رأس المال الأجنبي بجذب نحو 885 مليون ريال عُماني ضمن المشروعات المعتمدة خلال عام 2024 بالشراكة مع مؤسسات دولية في قطاعات التقنية والطاقة والسياحة والصحة، كان أبرزها:

  - مصنع البولي سيليكون في صحار: أكبر مصنع من نوعه خارج الصين، بطاقة إنتاجية سنوية تبلغ 100,000 طن متري.
  - مشروع حي الشرق: أكبر وجهة ترفيهية قيد التنفيذ في سلطنة عُمان.
  - مشروع سياحي في محافظة ظفار: منتجع فاخر بقيمة 31 مليون ريال عُماني، ساهم الصندوق فيه بنحو 13.6 مليون ريال عُماني.
  - إطلاق ثلاثة صناديق استثمارية استراتيجية بالتعاون مع شركاء دوليين مثل IDG Capital وEW Partners وTemplewater، بقيمة إجمالية تصل إلى 252 مليون ريال عُماني، تستهدف قطاعات: التقنية، والطاقة، والسياحة، والزراعة، والطاقة المتجددة، والصحة، والمركبات الكهربائية.
  - شركة Serb: منصة لإدارة حركة الطائرات المُسيّرة (الدرونز).
  - شركة Bima: منصة إلكترونية لتجميع خدمات التأمين.

  - مشروع تقويم الأسنان باستخدام الذكاء الاصطناعي.
  - تطبيق إلكتروني لاستخراج التأمين.
  - مشروع لتحليل الصوت باستخدام الذكاء الاصطناعي.
  - مطبخ سحابي متقدم.

- ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضمن مشروعات محفظة التنمية الوطنية إلى نحو 2.8 مليار ريال عُماني حتى نهاية ديسمبر 2024 موزعة على أكثر من 60 مشروعًا في قطاعات حيوية تشمل الهيدروجين، واللوجستيات، والتقنية، والتصنيع الغذائي، والطاقة.

- بلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية حوالي 1.93 مليار ريال عُماني، بحسب بيانات المسح الاقتصادي لعام 2022، من بينها 1.517 مليار ريال عُماني في قطاع الصناعات التحويلية، و317.7 مليون ريال عُماني في قطاع التشييد، و36.8 مليون ريال عُماني في قطاع التعدين واستغلال المحاجر.

- إنشاء قاعدة بيانات للمشاريع قيد التفاوض بالمناطق الاقتصادية والحرة والصناعية، وقد بلغ عدد المشاريع المدرجة في هذه القاعدة 180 مشروعا بنهاية عام 2024 بقيمة تقديرية تصل إلى 90 مليار دولار أمريكي.

- توطين 43 مشروعا حتى منتصف عام 2025 عبر صالة "استثمر في عُمان" بقيمة إجمالية تتجاوز 2.251 مليار ريال عُماني تتوزع على مختلف القطاعات الاقتصادية.

- ارتفاع عدد الشركات والأفراد الذين تواصلوا مع صالة "استثمر في عُمان" حتى فبراير 2025 إلى نحو 60 جهة تنتمي إلى 132 جنسية مختلفة.

- إطلاق حملات رقمية من خلال صالة "استثمر في عُمان" عبر منصات التواصل الاجتماعي ومحركات البحث لعرض الفرص الاستثمارية المتوفرة في سلطنة عُمان أمام المستثمر الأجنبي في عدد من الأسواق الدولية.

- ارتفاع قيمة الاستثمارات الأجنبية في قطاع الصناعات التحويلية بنهاية عام 2024 إلى 2.489 مليار ريال عُماني مقابل 2.482 مليار ريال عُماني في عام 2023.

- استقطاب استثمارات أجنبية في قطاع الصناعات التحويلية بقيمة 592.3 مليون ريال عُماني في الربع الأول من 2025 مقابل 585.6 مليون ريال عُماني في الربع الأول من عام 2024.

- استقطاب استثمارات بقيمة 100.2 مليون ريال عُماني خلال عام 2024 في قطاع النقل واللوجستيات.
- توقيع اتفاقيتين جديدتين في قطاع الهيدروجين الأخضر بمساحة إجمالية عند 682 كيلومترا مربعا في محافظة ظفار خلال الجولة الثانية من المزايدات الدولية ليرتفع عدد مشاريع الهيدروجين الأخضر القائمة إلى 8 مشاريع، ومن المتوقع أن يبلغ حجم الاستثمار في القطاع حوالي 6.5 مليار ريال عُماني بحلول عام 2030.
- تنفيذ عدد من مشروعات الاستثمار الأجنبي في قطاع النقل واللوجستيات من بينها بناء مرسى بطول 1000 متر لاستقبال سفن الصناعات الثقيلة، وتنفيذ أعمال تسوية المنطقة المخصصة وتعميق منطقة استقبال السفن بمساهمة أجنبية بقيمة 32.3 مليون ريال عُماني.
- استهداف شركات عالمية في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وتنفيذ برنامج لزيارة سلطنة عُمان لعدد من الشركات والمؤسسات العالمية في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بهدف تسليط الضوء على أهم مقومات الاستثمار التي تتمتع بها سلطنة عُمان.
- تعزيز الشراكة مع المستثمرين الدوليين في مشروعات المدن المستقبلية، وعلى رأسها مدينة السلطان هيثم، وتوقيع اتفاقيات تطوير عقاري مع شركات أجنبية رائدة مثل مجموعة طلعت مصطفى والأهلي صبور.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- تشجيع الابتكار في القطاع المصرفي وتطبيق الشمول المالي من خلال توفير قنوات دفع إلكترونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإعفائهم من رسوم اقتناء أجهزة نقاط البيع (POS)، بما في ذلك: الإعفاء من رسوم التركيب والرسوم الشهرية والسنوية المرتبطة بهذه الأجهزة.
- أدّت التسهيلات المقدمة من قبل القطاع المصرفي إلى ارتفاع إجمالي التسهيلات الائتمانية (الممولة وغير الممولة) الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى مارس 2025 إلى 1.286 مليار ريال عُماني مقابل 877.3 مليون ريال عُماني في مارس 2024، مشكّلة ما نسبته 3.86 بالمائة من المحفظة الإقراضية للقطاع المصرفي.
- تفعيل دور السياحة في إفادة المجتمعات المحلية، وتوفير فرص عمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفرص وظيفية للمهن المرتبطة

بفنون الطهي من خلال برنامج سياحة المأكولات وفنون الطهي الذي تنفذه وزارة التراث والسياحة.

- توثيق 28 ظاهرة جيولوجية فريدة وإعداد دراسة تفصيلية لآليات الحماية المطلوبة، مع إمكانية توفير فرص استثمارية واعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواقع التراث الجيولوجي من خلال تشغيل مراكز الزوار في المواقع المقترحة.
- إيجاد فرص استثمارية واعدة من خلال منافذ بيع للأسر المنتجة في بعض المتاحف الخاصة.
- ارتفاع القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنهاية عام 2024 إلى نحو8.8 مليار ريال عُماني مقارنة بـ 8.6 مليار ريال عُماني في عام 2023.
- ارتفاع نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 21.4 بالمائة خلال عام 2024.
- ارتفاع عدد المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بنهاية عام 2024 إلى أكثر من 267 ألف مؤسسة مقابل 240 ألف مؤسسة بنهاية عام 2023.
- تطوير البنية الأساسية لريادة الأعمال عبر تأسيس حاضنات ومراكز أعمال بمختلف المحافظات، وتأسيس مسرّعات الأعمال والمصانع الجاهزة بالشراكة بين هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسة العامة للمناطق الصناعية "مدائن".
- تخصيص أراضٍ بحق الانتفاع، وتوفير برامج تمويلية متنوعة تتوافق مع احتياجات مختلف المشاريع برسوم إدارية لا تتجاوز 2 بالمائة وبسقف تمويلي يصل إلى نصف مليون ريال عُماني.
- تأسيس 10 برامج لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإتاحة المزيد من الخيارات التمويلية أمامها.
- ارتفاع قيمة العقود الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر منصة "إسناد" لتصل خلال عام 2024 إلى 15 بالمائة من إجمالي العقود مقارنة بـ 7 بالمائة في عام 2023.
- تنفيذ إجراءات تحفيزية من قبل هيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي تتضمن: الإعفاء من رسوم التسجيل، وتحديد رسوم رمزية لشراء مستندات المناقصات، والإعفاء من التأمين المؤقت.

الجـــهة	الامتيازات / الحوافز
هيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي	• إسناد المناقصات الحكومية التي لا تزيد قيمتها عن 25 ألف ريال عُماني إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. • إعفاء المؤسسات الحاصلة على بطاقة ريادة الأعمال من رسوم التسجيل والتصنيف. • التسجيل في القائمة الإلزامية للسلع والخدمات المنتجة محليا عن طريق منصة إسناد. • إعفاء المؤسسات من تقديم التأمين المؤقت (1%) عند تقديم عطائها للمشاركة في المناقصات. • صرف مستحقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الوحدات الحكومية. • تخصيص ما لا يقل عن 10% من المناقصات والمشتريات الحكومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
جهاز الاستثمار العُماني	• الإعفاء من رسوم المناقصات ومتطلبات الضمان الابتدائي للعقود والمناقصات التابعة لجهاز الاستثمار العُماني. • سداد المبالغ المستحقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال 15 يوما من تسليم آخر فاتورة في المناقصات المندرجة تحت الجهاز. • منح المؤسسات نسبة تفضيل عند 10% في المشتريات والعقود التي تقدر قيمتها بين 10 آلاف و50 ألف ريال عُماني في المواد والخدمات.

وزارة العمل	• مبادرة التدريب على رأس العمل. • التدرج في تطبيق نسبة التعمين بنسب تفضيلية للمؤسسات الحاصلة على بطاقة ريادة الأعمال.
وزارة الإسكان والتخطيط العمراني	• خدمة الأراضي بحق الانتفاع للمؤسسات الحاصلة على بطاقة ريادة الأعمال.
الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة	• تخفيض رسوم خدمات القيد بالسجل التجاري والترخيص بمزاولة الأنشطة الاقتصادية بنسبة 50% للمؤسسات المسجلة بهيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
هيئة تنظيم الاتصالات	• تخصيص ما لا يقل عن 10% من الإجمالي السنوي لقيمة الخدمات المتعاقد عليها في مجال الاتصالات للمؤسسات الحاصلة على بطاقة ريادة الأعمال. • تخفيض رسوم إصدار التصريح لتنفيذ الخدمات في مجال الاتصالات للمؤسسات الحاصلة على بطاقة ريادة الأعمال. • تخفيض رسوم تجديد التصريح لتنفيذ الخدمات في مجال الاتصالات للمؤسسات الحاصلة على بطاقة ريادة الأعمال. • تخفيض رسوم إصدار وتجديد التصريح لتنفيذ الخدمات في مجال الاتصالات للمؤسسات المسجلة في هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	• تخصيص برامج تمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسقف تمويل يصل إلى 500 ألف ريال عُماني لحاملي بطاقة ريادة الأعمال بدون أي ضمانات أو رهونات. • تقديم المنح المالية للشركات الناشئة. • تقديم المنح المالية للدعم الحرفي وذلك للحرفيين المسجلين بقاعدة بيانات الهيئة.
بنك التنمية العُماني	• إطلاق النسخة الأولى والثانية من برنامج «تنمو» للدعم الفني وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجالات الصناعة واللوجستيات بالتعاون بين البنك وصندوق دعم مشروعات الشباب «شراكة». • إطلاق مبادرات تسويقية مثل مبادرة «اكتشاف أسرار النجاح والريادة» (بودكاست مليون) والمعني بنقل المعرفة والتجارب الاستثمارية الناجحة والمستفيدة من تمويل البنك، ومبادرة «نشارك الحكاية» لنقل التجارب الاستثمارية لصغار المستثمرين الذين تم تمويل مشاريعهم من البنك. • تنظيم معسكر رواد التنمية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من البنك، لتطوير قدراتهم الريادية وتعزيزها على مواجهة التحديات بالتعاون مع مؤسسة تحدي. • انطلاق لقاءات التنمية بالتعاون مع فروع غرفة تجارة وصناعة عُمان الهادفة لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم تنمية المحافظات.

الحلول التمويلية

- السماح لشركات التمويل والتأجير التمويلي بتمويل المشروعات التجارية ومشروعات التطوير العقاري من أجل بناء الوحدات السكنية، ومنح تسهيلات رأس المال العامل.
- **إصدار تعليمات تنظيمية في يناير 2025 من قبل البنك المركزي العُماني لتوجيه التمويل نحو القطاعات غير النفطية ذات الأولوية، وتتيح هذه التعليمات للمصارف تعزيز مصدات رأس المال لمواجهة المخاطر، وتقديم حوافز للنمو من خلال الإقراض/التمويل للقطاعات الرئيسية المستهدفة مثل:** السياحة، والطاقة المتجددة، واللوجستيات، والتعدين، والزراعة، والصيد البحري، والتعليم، والتقنية، والرعاية الصحية، وتهدف هذه التعليمات إلى تحفيز النمو في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وإيجاد فرص عمل مستدامة، ومن المتوقع أن تُمكّن هذه المبادرة القطاع المصرفي من توفير تمويلات تصل إلى 25 مليار دولار أمريكي وتوفير أكثر من 200 ألف فرصة عمل خلال السنوات الخمس المقبلة.
- تخفيض الأوزان الترجيحية للمخاطر المتعلقة بالإقراض/التمويل للقطاعات ذات الأولوية من 100 بالمائة إلى ما يتراوح بين 90 بالمائة و75 بالمائة، مع الحفاظ على الامتثال للمعايير الدولية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة الإقراض/التمويل الممنوح لهذه القطاعات من 5.326 مليار ريال عُماني في عام 2024 إلى 15 مليار ريال عُماني بحلول عام 2030.
- تم ترخيص 7 منصات للتمويل الجماعي منذ بدء تشغيل المنصات في 2022 حتى منتصف 2025، وبلغ عدد المستفيدين من هذه المنصات 178 مشروعًا وبقيمة تمويل تراكمية بلغت 10,221,257 ملايين ريالا عُمانيا.
- شهدت منصات التمويل الجماعي إقبالا واسعا من مقدمي التمويل حيث بلغ عددهم 4175 مستثمرًا، عبر نماذج تمويل متعددة مثل تمويل النظراء، والمشاركة في رأس المال.
- العمل على تطوير البنية التنظيمية للتمويل الأخضر والمستدام، وتنفيذ عدد من البرامج التوعوية بهدف نشر الوعي بأهمية التمويل الأخضر والمستدام، وتمكين القطاع المالي غير المصرفي من لعب دور محوري في تفعيل التمويل الأخضر والمستدام.

- إطلاق دليل إجراءات صرف بنود القروض بهدف تبسيط وتوضيح الخطوات وشفافية الإجراءات.
- تخصيص برنامج تمويلي موسمي باسم قطاف مسندم لدعم المشاريع االعاملة في موسم الشتاء مسندم 2025.
- الإطلاق التجريبي لخدمة تقديم ومتابعة طلبات القروض المتناهية الصغر الإلكترونية والتي يصل سقفها التمويلي 15 ألف ر.ع.
- تخصيص برنامج تمويلي موسمي باسم رذاذ لدعم المشاريع العاملة في موسم خريف ظفار 2025.
- تعزيز مساهمة بنك التنمية في تقديم التمويل الميسر والفعال في القطاعات المختلفة.

الأمن الغذائي		الصناعات التحويلية		الخدمات اللوجستية	
عدد المشاريع	4021	عدد المشاريع	1129	عدد المشاريع	80
القيمة (ألف ريال عُماني)	72,327	القيمة (ألف ريال عُماني)	70,637	القيمة (ألف ريال عُماني)	6,241

السياحة		التعدين		الخدمات المهنية والعامة	
عدد المشاريع	488	عدد المشاريع	35	عدد المشاريع	1841
القيمة (ألف ريال عُماني)	39,134	القيمة (ألف ريال عُماني)	7,925	القيمة (ألف ريال عُماني)	44,910

الصادرات العُمانية

- العمل على زيادة حجم الصادرات العُمانية المنشأ غير النفطية في الأسواق الخارجية من خلال سلسلة من المبادرات الترويجية والمشاركات الدولية تحت مظلة لجنة ترويج المنتجات العُمانية (أوبكس) التي تضم في عضويتها وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، وغرفة تجارة وصناعة عُمان، والمؤسسة العامة للمناطق الصناعية (مدائن)، وهيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الترويج للمنتجات العُمانية في 7 معارض خارجية وداخلية في عام 2024، و3 معارض خارجية حتى بداية مايو 2025.
- التركيز في المشاركات الخارجية على دعوة مستوردين دوليين من الأسواق المستهدفة لزيارة الأجنحة العُمانية والاطلاع على المنتجات، وتنظيم لقاءات ثنائية واجتماعات أعمال بين الشركات العُمانية والمستوردين الدوليين، وتنفيذ حملات إعلامية وإعلانية موجهة لزيادة الوعي بالمنتج العُماني.
- إطلاق منصة "صادرات عُمان" في فبراير 2025 من قبل وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بهدف تعزيز قدرة الشركات العُمانية في التوسع والتنافس في الأسواق العالمية.

نتائج المشاركات في المعارض الخارجية

المعرض	أبرز النتائج
معرض بغداد الدولي - يناير 2024	85% من الشركات المشاركة تبرم صفقات تجارية ناجحة. 89% من الشركات توقع عقود توكيل وتوزيع تجاري.
معرض بغداد الدولي - فبراير 2025	**ارتفاع عدد الشركات المشاركة إلى 30 شركة:** 100% منها تبرم صفقات تجارية مؤكدة أو محتملة. 70% منها توقع عقود توكيل وتوزيع تجاري. 67% منها تتلقى طلبات لتصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية.

معرض الخليج للأغذية (جلفود)، دبي - فبراير 2024	100% من الشركات المشاركة تبرم صفقات تجارية مؤكدة أو محتملة. 78% من الشركات توقع عقود توكيل وتوزيع تجاري.
معرض الخليج للأغذية (جلفود)، دبي - فبراير 2025	75% من الشركات المشاركة تبرم صفقات تجارية مؤكدة.
المعرض الدولي للأحجار والتصميمات المعمارية وتكنولوجيا صناعة الأحجار، إيطاليا - سبتمبر 2024	50% من الشركات المشاركة تبرم صفقات تجارية. 80% من الشركات تحصل على عقود توكيل وتوزيع تجاري.
معرض الخمسة الكبار للبناء والتشييد، دبي - نوفمبر 2024	12 شركة تبرم صفقات تجارية مؤكدة وتتلقى طلبات لتصدير منتجاتها إلى أسواق مختلفة.

تنمية القطاع الخاص

- تهيئة منصات إشراك القطاع الخاص: تطوير آليات مؤسسية دائمة تُمكن القطاع الخاص من المشاركة المنظّمة والفاعلة في مناقشة التشريعات والقرارات الاقتصادية.
- حوكمة الشركات العائلية: تنظيم الشركات العائلية العُمانية لضمان استدامتها عبر أجيال متعددة، وتوفير إطار مؤسسي داعم لها، وتم تنظيم أول ندوة مغلقة بمشاركة 38 ممثلًا لتعزيز استدامة هذه الشركات بالتعاون مع مجلس الشركات العائلية الخليجي.
- إطلاق برنامج تحفيزي لتسريع نمو الشركات المتوسطة وتحويلها إلى كيانات أكبر ذات أثر اقتصادي أعلى، من خلال تنفيذ برنامج مبني على تحليل البيانات السوقية والعمل على تحديد شركات مستهدفة للتحول إلى شركات كبيرة بحلول 2026.

الخلاصة

من خلال ما تقدم، وفي ظل قراءة المؤشرات الحالية والجهود المبذولة، شهدت الأولوية منذ انطلاق الرؤية جهوداً مكثفة ساهمت في تحريك مؤشراتها، والتي حققت تقدماً ملحوظاً سواء تلك المعنية بقياس حجم الاستثمارات الخاصة أو الأجنبية أو المعنية بتقييم البيئة الاستثمارية، إلا أن المؤشرات المعنية بتنوّع الصادرات لا زالت دون المأمول، وهو ما يستدعي التركيز عليها من خلال تعظيم الأثر من الاستثمارات على مكوّن الصادرات والقدرة على استحداث الوظائف.

وتستوجب المرحلة المقبلة الاستمرار في التركيز على تنمية القطاع الخاص وتمكينه لقيادة الاقتصاد العُماني، والعمل على تنويع الصادرات والواردات لتقليل التركّز التجاري، والاستهداف الفاعل للاستثمارات ذات الأثر الأكبر على الاقتصاد الكلي، مع الاستمرار في تحسين بيئة الأعمال بما يساهم في تعزيز تنافسية سلطنة عُمان كوجهة استثمارية عالمية.

أولـــوية تنمية المحافظات والمدن المستدامة

التوجه الإستراتيجي للأولـويـــة

تنمية شاملة جغرافياً تتبع نهجاً لا مركزياً وتطور عدداً محدوداً من المراكز الحضرية الرئيسة، واستخدام مستدام للأراضي

الأهداف الإستراتيجية للأولوية

- تنميــة متوازنـة وعادلـة تعـزز الميـزة النسـبية والتنافسـية للحواضـر والمحافظـات
- مدن ذكية ومستدامة نابضة بالحيـاة وريـف حيـوي بجودة عمرانيـة عاليـة للمعيشـة والعمـل والترفيه
- مناطـق حضـرية وريفية وتـراث طبيعـي وثقـافي تتميـز بمرونـة وقـدرة عالية علـى التعامـل مـع التغيـرات المناخيـة
- مجتمعات ممكّنة تسهم في صياغة أولوياتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وتعمل ضمـن إطـار اللامـركزيـة الإدارية والاقتصادية
- نظـام تسلسـل هـرمـي للتجمعات السكانية فعال يوجـه التنميـة الحضـريـة المستـدامة لاستيعـاب النمـو السكـاني المتنـامي ويوفـر الخـدمات والمـرافق الأساسية
- وسائل نقل متنوعة وسهلة الوصـول، متكـاملة مـع التنمية العمرانية الموجهة بشكل سليم، وبنية أساسية مستدامة عالمية المستوى

المؤشر	مستهدف 2030	مستهدف 2040
اللامركزية القائمة بحلول عام 2022	تطبيق اللامركزية بحلول عام 2022	
تنفيذ نظام التسلسل الهـرمي للتجـمعات السكانية بحلول 2022	تنفيذ نظام التسلسل الهرمي للتجمعات السكانية بحلول عام 2022	

أهمية الأولوية في منظومة الرؤية

تعتبر أولوية تنمية المحافظات والمدن المستدامة من أهم أولويات الرؤية - خاصة في محور الاقتصاد والتنمية - وهي أولوية مستفيدة بشكل كبير من الحراك في الأولويات الأخرى: التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية، القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي، سوق العمل والتشغيل، البيئة والموارد الطبيعية، الصحة، التعليم والتعلم والبحث العلمي والقدرات الوطنية، المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية، وغيرها.

اللامركزية القائمة بحلول عام 2022

مؤشر يحدد الإطار الزمني لتطبيق اللامركزية حيث تمثل اللامركزية أحد مناهج الإدارة المحلية، ويساهم تطبيق نهج اللامركزية في منح المجالس البلدية بالمحافظات والبلديات والقطاعات الخدمية المزيد من الصلاحيات مما سيؤدي إلى تحسين مستوى الخدمات في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن القول بأن صدور المرسوم السلطاني رقم (101/2020) الخاص بإصدار نظام المحافظات والشؤون البلدية، وتشكيل هيكلة جديدة للجهاز الإداري للدولة، خطوات على طريق تحقيق المؤشر، حيث منح المرسوم السلطاني المحافظات الاستقلال الإداري والمالي، بالإضافة إلى تشكيل مجلس لشؤون المحافظات يختص بإدارة كافة الأمور الإدارية والمالية وينظم ويشرف ويراقب الأداء، كما حدد المرسوم مركزا لكل محافظة هو بمثابة العاصمة الإقليمية لها وتتوفر فيه أغلب الإدارات والمؤسسات الخدمية. وجاء المرسوم السلطاني (36/2022) معززا لمزيد من اللامركزية والاستقلالية، مع الحفاظ على مستوى الاختصاصات والسلطات الممنوحة للمحافظ، رافقه تخصيص موازنات إنمائية للمحافظات تحت إدارة مكاتب المحافظين.

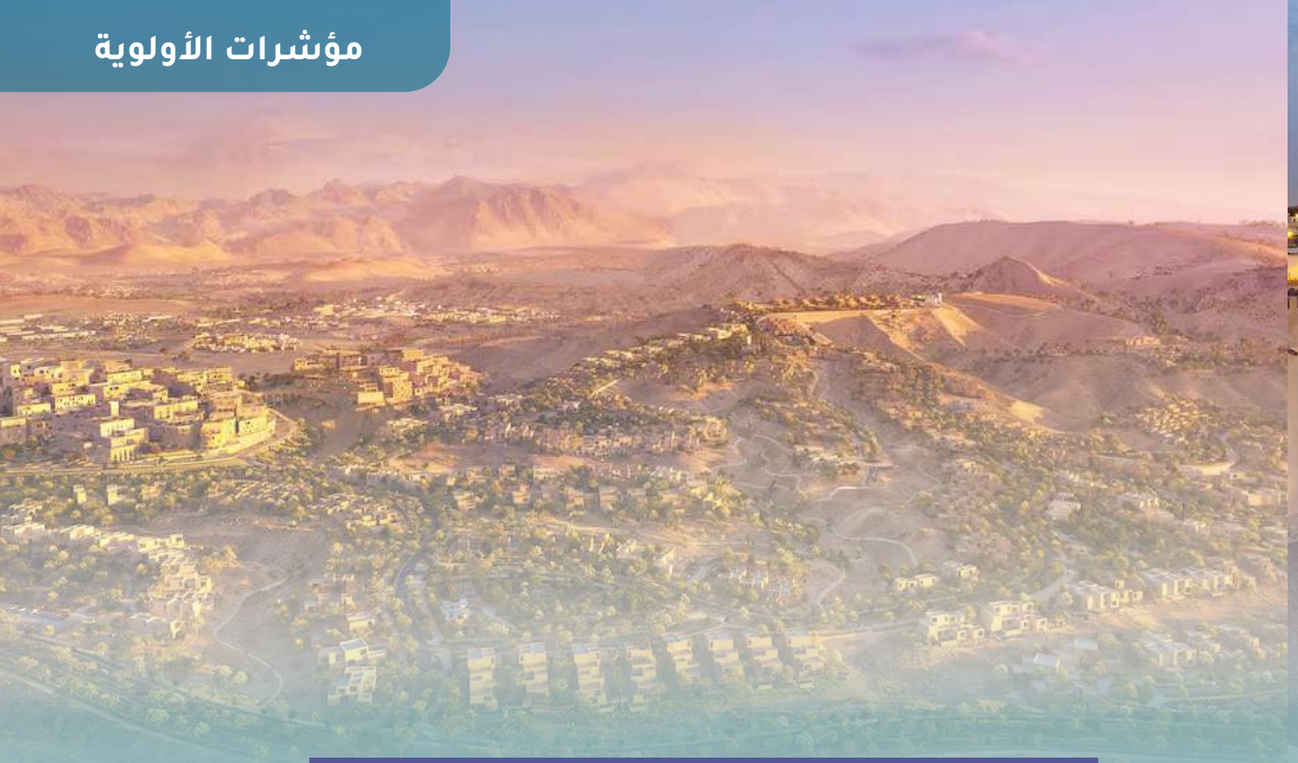

تنفيذ نظام التسلسل الهرمي للتجمعات السكانية بحلول 2022

مؤشر يقيس الإطار الزمني للعمل بنظام التسلسل الهرمي للتجمعات السكانية ويهدف إلى توجيه التنمية الحضرية المستدامة لاستيعاب النمو السكاني وتوفير الخدمات والمرافق الأساسية. وقد تم إدراج التسلسل الهرمي للتجمعات السكانية في المحافظات في الاستراتيجية العمرانية الشاملة والاستراتيجيات العمرانية الإقليمية الصادرة عن وزارة الإسكان والتخطيط العمراني، ويعتبر المؤشر متحققا باكتمال اعتماد التسلسل الهرمي في استراتيجية التخطيط العمراني، وتفعيل التسلسل الهرمي في وضع/ تنفيذ الاستراتيجية العمرانية وضمان تنفيذها للسياسات المستهدفة.

إعداد قانون التخطيط العمراني ليكون مرجعًا للاستراتيجيات المكانية والمخططات الهيكلية والتفصيلية

إصدار اللائحة التنظيمية لضوابط تخطيط الأراضي

تفويض الصلاحيات للمحافظات والمستشفيات المرجعية في قطاع الصحة

إعداد دليل تقييم مرونة المحافظات في التصدي للأنواء المناخية

إصدار وثيقة دليل إعداد المخططات التفصيلية والجيوب التخطيطية

تنفيذ وتفعيل نظام المرصد الحضري العُماني

جاري العمل على استكمال 20% من المرحلة الأولى من مدينة السلطان هيثم بنهاية 2025

الانتهاء من العمل الاستشاري للمخطط الهيكلي لمسقط الكبرى بنسبة 100% وبانتظار الاعتماد النهائي

العمل على إنشاء نظام موحّد لتسمية وترقيم الأحياء، والشوارع، والطرق، والأزقة، والميادين، والمساكن، والمنشآت في جميع المحافظات

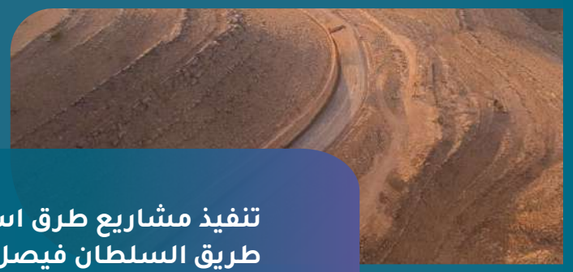

تنفيذ مشاريع طرق استراتيجية حيوية من بينها: مشروع طريق السلطان فيصل بن تركي (دبا - ليما - خصب) بطول حوالي 71 كم، وبلغت نسبة الإنجاز فيه حتى يونيو 2025 حوالي 48%

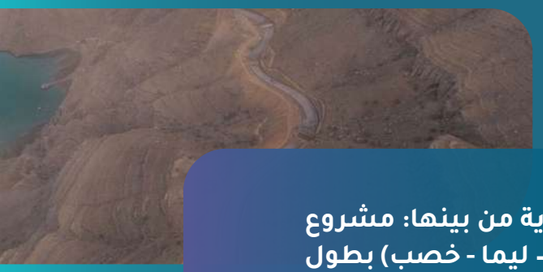

إطـــلاق مشـــروع نظـــام العـــنونة الوطنـــي

الحصول على المستوى البلاتيني لشهادة الأيزو ISO 37120 للمدن المستدامة لمحافظـة مسقـط

بلـغ عـدد المسـتفيدين مـن مبادرة "كل عُمـان" التي نفـذتها وحـدة متـابعـة تنـفيذ رؤيـة عُمـان 2040 لتعـزيز المشـاركة المجتمعية حوالي 4185 شخص

الانتـهاء من تنفـيذ توسعة الجزء الأول لطـريق الرسيل - نزوى (من الرسـيل إلى بدبد) ضمن مشروع تحـسين السـعة الاسـتيعابيـة للطريق

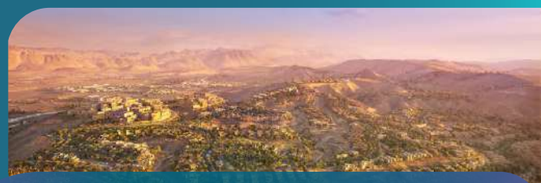

تدشـين مشـروع مـدينة الثريا المسـتقبلية بمسـاحة تقدر بأكثر مـن 17 مليـون متـر مربـع

توقيع 3 اتفاقيات لتنـفيذ الأجزاء الثـالث والـرابع والخـامس من ازدواجية طريق السلطان سـعيد بن تيمـور (أدم - هيمـا - ثمريت) بطـول 400 كـم

تفويـض الصلاحيـات للمحافظـات فـي المشاريع التنموية فـي قطـاع النقـل

تفـويض الصـلاحيات الإداريـة والفـنيـة لمـديـري العـموم بالمحافظات في قطـاع التشغيل

إعـداد واعتـماد الخرائـط الوطنيـة لمسـارات الأوديـة

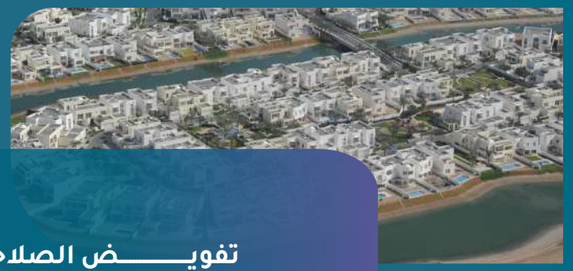

تفويـض الصلاحيـات للمحافظـات فـي المشـاريع التنموية فـي قطـاع الإسكـان

التخطيط العمراني

- إطلاق مشروع قانون التخطيط العمراني والذي يهدف إلى توجيه عمليات التخطيط العمراني في سلطنة عُمان، ليكون مرجعًا للاستراتيجيات المكانية والمخططات الهيكلية والتفصيلية ويساهم في الحد من الاعتداءات والتجاوزات المخالفة للمخططات الهيكلية والتفصيلية، كما يمكّن متخذي القرار والمخططين من التعامل مع مختلف الطلبات والمشاريع ومعالجة بعض التحديات التخطيطية.
- إصدار اللائحة التنظيمية لضوابط تخطيط الأراضي والتي تهدف إلى وضع إطار تنظيمي متكامل لتخطيط الأراضي بما يضمن تحقيق تنمية عمرانية مستدامة، متماشية مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية 2040.
- إطلاق وثيقة دليل إعداد المخططات التفصيلية للجيوب التخطيطية وتهدف إلى تحقيق بيئة عمرانية مستدامة، وتعبر عن الطابع المحلي وتلبي احتياجات التنمية المستدامة في المناطق المختلفة. ويشجع الدليل على تبني مبدأ الأنسنة العمرانية، حيث يولي أهمية لتطوير بيئة تعزز التفاعل بين الأفراد والمساحات العامة، وتوفير بنية أساسية متكاملة تدعم جودة الحياة.
- **إعداد وتنفيذ نظام المرصد الحضري العُماني ومجموعة المؤشرات الحضرية، والذي يهدف إلى توفير منهجية متكاملة لرصد التنمية الحضرية المستدامة، وتحليل المؤشرات الحضرية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. ويرتكز على خمس مجالات رئيسية:** المجتمع، والاقتصاد، والثقافة، والبيئة، والحوكمة والتنفيذ.
- العمل على إنشاء نظام موحّد لتسمية وترقيم الأحياء، والشوارع، والطرق، والأزقة، والميادين، والمساكن، والمنشآت في جميع المحافظات، ويستهدف المشروع توحيد آلية العنونة وتطوير نظام عنونة يستند إلى أرقى المعايير العالمية وتصميمه بما يتناسب مع الاحتياجات المحلية، ويهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تسهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز كفاءة الخدمات.

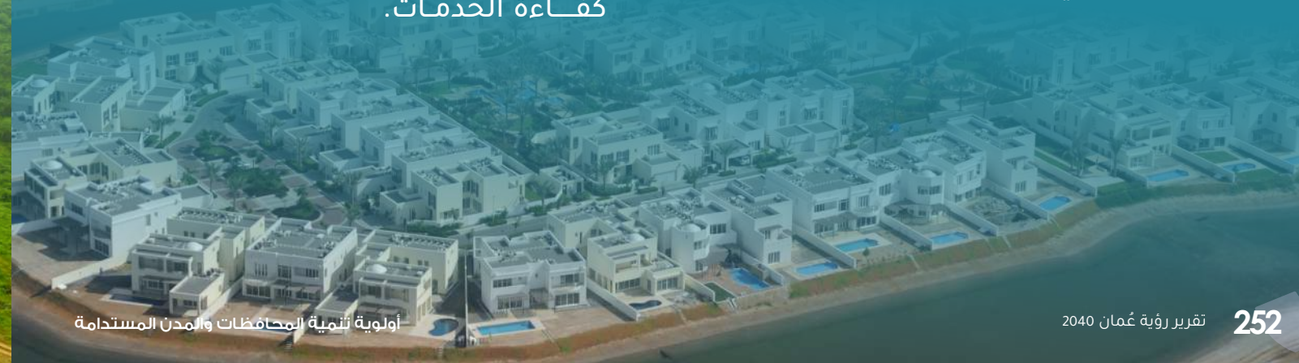

- **إصدار وتفعيل السياسات والمعايير التخطيطية:**
  - الانتهاء من إعداد الدليل الفني لسياسات منطقة الحجر الغربي، حيث تم تطوير 23 سياسة تندرج تحت سياسة مناطق التخطيط ذات الطبيعة الخاصة. كما تم العمل على حوكمة هذه السياسات عبر تحديد مهام ومسؤوليات الجهات المختلفة لضمان تنفيذها بفعالية وتحقيق الأهداف المرجوة.
  - الانتهاء من إعداد الدليل الفني لسياسات جبال ظفار ضمن مبادرة إعداد السياسات الموجهة للتنمية في جبال ظفار، ووفقا لذلك تم تطوير 21 سياسة تهدف إلى توجيه التنمية في المنطقة بما يتوافق مع مقوماتها الطبيعية والثقافية، وتسعى المبادرة لوضع سياسات تنموية موجهة لجبال ظفار التي تتميز بتنوعها البيئي وموقعها الاستراتيجي المطل على المحيط الهندي، وتفعيل مكانتها باعتبارها وجهة سياحية مهمة خاصة خلال مواسم الخريف والصرب والشتاء.
- **إعداد دليل تقييم مرونة المحافظات في التصدي للأنواء المناخية، وتم من خلال الدليل تقييم مرونة المحافظات للتصدي للأنواء المناخية وجاهزيتها خلال مراحل:** الاستعداد، والتصدي، والتعافي.
- إعداد الخرائط الوطنية لمسارات الأودية واعتمادها من الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وقد تم حصر جميع القطع المتداخلة والمتأثرة بمسارات الأودية وفق دليل حوكمة السدود ومجاري الأودية، كما تم تحديد مسار واضح (خارطة توضيحية لمسارات الأودية) من أجل إحالتها لمكاتب المحافظين لعمل ما يلزم نحو تهذيب وتعميق وتنظيف هذه المسارات.

إجمالي مشاريع المدن المستقبلية والمخططات الهيكلية والأحياء السكنية

أولا: المدن المستقبلية

ثانيا: المشاريع ذات الطابع الاستثماري

- الخوير داون تاون
- الجبل العالي بولاية الجبل الأخضر

ثالثا: المخططات الهيكلية

رابعا: الأحياء والمخططات السكنية المتكاملة (صروح)

إحدى المبادرات الرئيسية القائمة على تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية ورؤية عُمان 2040؛ لتشييد مدن وقرى مستدامة تلبي التطلعات وفق أعلى معايير الاستدامة والتخطيط الحديث. وتتضمن الأحياء والمخططات التالية:

- حي اللبان: ولاية نخل.
- حي العهد: ولاية العامرات.
- حي الزين: ولاية بدبد.
- حي مجد: ولاية صحار.
- حي الشروق: ولاية صلالة.
- تلال النخيل: ولاية خصب.
- حي النسيم: ولاية بركاء.
- حي العزم: ولاية الرستاق.
- حي النور: ولاية نزوى.
- حي السمو: ولاية المضيبي.
- حي النماء: ولاية إزكي.

مدينة السلطان هيثم .. أرقام وإحصائيات

750 مليون ريال عُماني قيمة اتفاقيات الشراكة والتطوير.

11 مناقصة تصميم وإدارة تم إسنادها.

6 حزم من الأعمال قصيرة الإنشائية تم إسنادها.

8 اتفاقيات تم توقيعها للبرامج التمويلية مع البنوك والجهات التمويلية.

500 مليون ريال عُماني القيمة الاستثمارية لاتفاقيات الخدمات العامة والبنى الأساسية.

6 اتفاقيات شراكة وتطوير مع مطورين عقاريين محليين ودوليين لتطوير المرحلة الأولى.

الموقف التنفيذي لمشاريع المدن المستقبلية والمشاريع ذات الطابع الاستثماري

■ **مدينة السلطان هيثم**
- انطلاق الأعمال الإنشائية المسندة للشركات في المرحلة الأولى (2024-2030).
- انطلاق أعمال إنشاء الطرق الرئيسية والأنفاق والعبارات.
- إنشاء 3 محطات كهربائية.
- انطلاق الأعمال التنفيذية للمطورين العقاريين لتشييد عدد من الأحياء السكنية.

■ **مدينة الثريا المستقبلية:**
- الانتهاء من التصميم المبدئي والبدء في التصاميم التفصيلية - أكتوبر 2024.
- تدشين المدينة - مايو 2025.
- بدء مرحلة تهيئة الموقع.
- توقيع اتفاقية شراكة وتطوير؛ لتطوير الحي رقم 6 مع شركة تثمير لـ 1000 وحدة سكنية بقيمة استثمارية تبلغ أكثر من 240 مليون ريال عُماني.

■ **مدينة صلالة المستقبلية:**
- انطلاق العمل على المشروع في 2023.
- جاري العمل على مراجعة المخططات المبدئية مع الجهات ذات العلاقة.

■ **مدينة نزوى المستقبلية:**
- انطلاق العمل على المشروع في نوفمبر 2023.
- إعادة تقييم المشروع في منتصف 2024 بغرض تقييم خيارات الموقع.

■ **مدينة صحار المستقبلية:**
- انطلاق العمل على المشروع في مارس 2024.
- البدء في إعداد المخططات المبدئية للمدينة.

■ **الخوير داون تاون:**
- بدء العمل في إعداد المخططات المبدئية في نوفمبر 2024.

■ **الجبل العالي بولاية الجبل الأخضر:**
- الانتهاء من إعداد مخطط المشروع في مارس 2024.
- تدشين المشروع في مايو 2025

الموقف التنفيذي لمشاريع المخططات الهيكلية

المخططات الهيكلية هي مشاريع منبثقة من الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية والاستراتيجيات الإقليمية للمحافظات، وتهدف إلى تطبيق التسلسل الهرمي للتجمعات السكانية وتوفير خطط تفصيلية محلية ونطاقات استخدامات الأراضي وخطط التنقل ومرافق التخطيط التفصيلية والتصميم الحضري، بالإضافة إلى توفير خطط محلية لإدارة وحماية البيئة والمقدرات التراثية للمدن في سلطنة عُمان.

المخطط	الموقف التنفيذي - ديسمبر 2024
مسقط الكبرى	إنجاز الأعمال الاستشارية بنسبة 100%، وفي انتظار الاعتماد النهائي
نزوى الكبرى	إنجاز الأعمال الاستشارية بنسبة 90%، ويتم العمل على إعداد المسودة النهائية للمخطط
صلالة الكبرى	إنجاز الأعمال الاستشارية بنسبة 50%، ويتم العمل على إعداد المسودة الأولية للمخطط
مخطط عبري الهيكلي	الانتهاء من العمل الاستشاري بنسبة 100% وبانتظار الاعتماد النهائي
مخطط هيما الهيكلي	الانتهاء من العمل الاستشاري بنسبة 100% وبانتظار الاعتماد النهائي
مخطط صور الهيكلي	الانتهاء من العمل الاستشاري بنسبة 50% ويتم العمل حالياً على إعداد المسودة الأولية للمخطط
مخطط الرستاق الهيكلي	الانتهاء من العمل الاستشاري بنسبة 25% في مرحلة جمع البيانات
مخطط مدحا الهيكلي	الانتهاء من العمل الاستشاري بنسبة 72%
مخطط مصيرة الهيكلي	الانتهاء من العمل الاستشاري بنسبة 100%

وسائل النقل وتكاملها مع الاستراتيجية العمرانية

- طرح مناقصة مشروع تحسين سعة طريق مسقط السريع.
- تنفيذ مشاريع طرق استراتيجية حيوية، من ضمنها مشروع ازدواجية طريق السلطان سعيد بن تيمور (أدم - ثمريت) الجزء الرابع بطول (135) كم، وكذلك مشروع طريق السلطان فيصل بن تركي (دبا - ليما - خصب) بطول حوالي (71) كم.
- تنفيذ دراسة جدوى لطريق يربط السيب - بدبد (المعبيلة - ثميد) من قبل الاستشاري الذي عيّنته وزارة المالية، وتم إحالة المشروع لوزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات لاستكمال إجراءاته.
- الانتهاء من تنفيذ توسعة الجزء الأول لطريق الرسيل - نزوى (من الرسيل إلى بدبد) ضمن مشروع تحسين السعة الاستيعابية للطريق.
- طرح مناقصة توسعة طريق الرسيل - نزوى (من برج الصحوة إلى الرسيل).
- العمل على إعداد خطة النقل الجوي الحضري والعديد من المبادرات في اللوجستيات والتنقل الأخضر.
- تشغيل خط نقل للحافلات بين (مسقط - صحار - البريمي - أبو ظبي)، ورحلة إكسبرس من مسقط إلى البريمي.
- تشغيل خط نقل للحافلات من مسقط إلى نزوى بإجمالي 4 رحلات يوميا في كل اتجاه.
- الانتهاء من إعداد دراسة الجدوى الأولية لمشروع مترو مسقط بطول 55 كم من روي إلى مدينة السلطان هيثم في السيب.

المشاريع قيد التنفيذ في قطاع النقل

- إستراتيجية إدارة أصول الطرق
- دراسات الجدوى والتصميم لمشاريع البنية الأساسية للطرق الوطنية
- خطة تنفيذ مشروع الطرق لتحديد مشاكل شبكة الطرق
- الجزء الرابع من مشروع ازدواجية طريق السلطان سعيد بن تيمور (من هيما إلى ثمريت)
- الجزء الخامس من مشروع ازدواجية طريق السلطان سعيد بن تيمور (من هيما إلى ثمريت)
- الجزء السادس من مشروع ازدواجية طريق السلطان سعيد بن تيمور (من دوكة إلى ثمريت)
- تحسين سعة الطريق السريع
- تحسين سعة طريق السلطان ثويني بن سعيد (الرسيل - نزوى)
- تطوير منطقة برج الصحوة
- استراتيجية تكامل النقل متعدد الوسائط للسكك الحديدية
- دراسات الجدوى والتصميم لمشاريع البنية الأساسية للسكك الحديدية الوطنية
- خط نقل للحافلات بين (مسقط - صحار - البريمي - أبو ظبي)
- خط نقل للحافلات بين (أبو ظبي - دبي - خصب)
- خط نقل للحافلات من صحار إلى خصب
- خط نقل للحافلات من مسقط إلى نزوى
- خط نقل للحافلات بين (صحار - عبري - فهود)
- مشروع استبدال خدمة الحافلات على مسار 64 (صحار - مسقط)
- دراسة جدوى العبارات الدولية والوطنية
- استراتيجية تطوير الموانئ
- استراتيجية الترويج للمشي وركوب الدراجات
- الاستراتيجية الوطنية لتعزيز حوكمة السلامة المرورية
- استراتيجية عُمان للسلامة على الطرق
- استراتيجية جمع وإدارة بيانات حوادث النقل
- تطوير برنامج تدقيق البنية الأساسية للسلامة على الطرق
- تطوير برنامج التوعية بالسلامة على الطرق
- الاستراتيجية التنظيمية لمراقبة سلامة المركبات
- معايير وإرشادات سلامة وأمن النقل العام
- استراتيجية مراقبة وتطوير تقنية النقل الذكية في المركبات كالمركبات الذاتية القيادة وإدارة الأصول وإدارة المعلومات
- استراتيجية تخطيط وتنفيذ أنظمة المركبات الكهربائية

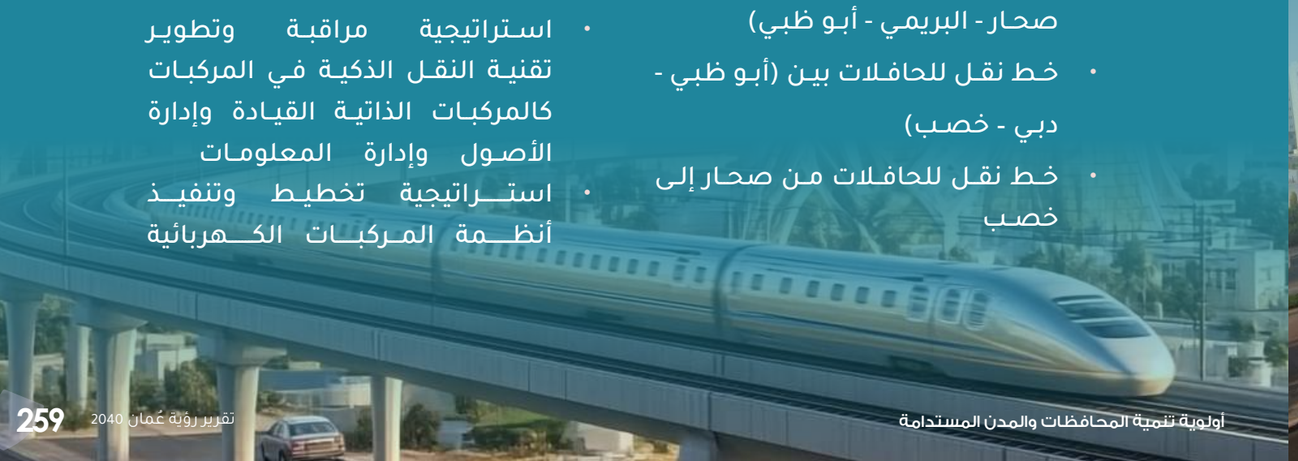

قطاع العمل والتشغيل

■ **تفويض الصلاحيات الإدارية والفنية لمديري العموم بالمحافظات**

إصدار قرار وزاري رقم (416/2025) بتفويض الصلاحيات لمديري العموم في المحافظات، بما يمكّنهم من اتخاذ قرارات مباشرة في مجالات التوظيف، والتفتيش، والتراخيص، وتسوية المنازعات، دون الرجوع إلى ديوان عام الوزارة، ويهدف هذا القرار إلى تسريع الإجراءات وتحقيق الكفاءة والاستجابة لاحتياجات سوق العمل المحلي.

■ **إعادة الهيكلة التنظيمية للمديريات العامة بالمحافظات**

◄ استحداث تقسيمات تنظيمية جديدة تتبع مباشرة لمدير عام المديرية، أبرزها:

- قسم تقنية المعلومات.
- قسم الشؤون القانونية.
- قسم التواصل والإعلام.

◄ تهدف هذه الخطوة إلى تعزيز الدعم الفني والقانوني والإعلامي محليًا دون الحاجة للرجوع للمركز.

■ **إسناد مستهدفات التوظيف لكل محافظة**

- توزيع مستهدفات التوظيف السنوية على مستوى كل محافظة، وربطها مباشرة بمؤشرات أداء المديريات العامة، حيث يسهم هذا الإجراء في تعزيز روح المساءلة والنتائج، وتحفيز المديريات العامة على المساهمة المباشرة في تحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040، خاصة فيما يتعلق بمؤشرات التشغيل.

■ **تعزيز التنسيق مع المحافظين والمجالس المحلية**

- العمل مع مكاتب المحافظين لتحديد احتياجات سوق العمل المحلي، وتطوير برامج تشغيل وتدريب تتناسب مع خصوصية كل محافظة.
- دعم التكامل مع مبادرات اللامركزية التنموية التي تتبناها المحافظات.

قطاع النقل واللوجستيات

■ **تفويض الصلاحيات للمحافظات في المشاريع التنموية**

- نقل اختصاص الإشراف على الطرق الترابية إلى بلديات المحافظات؛ ضمن خطة تفعيل اللامركزية في إدارة وصيانة شبكة الطرق ورفع كفاءة الأداء من خلال تفعيل الحوكمة بشأن تبعية الطرق الإسفلتية "الموزعة والمحلية" والطرق الترابية بمختلف المحافظات.
- نظرا لأهمية القطاع اللوجستي في محافظة شمال الباطنة، تم تعزيز دائرة الطرق بمحافظة شمال الباطنة بمختص من مركز عُمان للوجستيات في وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات لتسهيل التواصل مع مكتب المحافظ والجهات المعنية بالقطاع اللوجستي في المحافظة.
- إطلاق مبادرة سفراء المحافظات للتحول الرقمي وذلك بهدف زيادة وعي واستخدام المجتمع للخدمات والحلول والتقنيات الرقمية الذكية والمتقدمة، وتمكين المجتمع من الحصول على تجربة مستخدم متميزة وسهلة للوصول للخدمات الرقمية، وتعزيز التوجه نحو الحياة الرقمية كأفضل ممارسة لحصول المواطنين على الخدمات الحكومية ورفع مستوى الرضا والقبول.
- تشكيل فرق فنية للتحول الرقمي لمتابعة سير عمل مشاريع التحول الرقمي في المحافظات.
- إشراك المحافظين والمختصين بمكاتبهم لحضور الزيارات الدورية لمواقع المشاريع مع فريق الوزارة ورفع التقارير.
- تزويد مكاتب المحافظين بتقارير الموقف التنفيذي للمشاريع الإنمائية القائمة بالمحافظة.

■ **جذب الاستثمارات للقطاع من جانب المحافظات**

- دراسة الفرص الاستثمارية والامتيازات التنافسية التي تتمتع بها المحافظات بالتنسيق مع المحافظات وبما يتناسب مع طبيعية المشاريع الاستثمارية التقنية التي يتم العمل على جذبها، وقد تم خلال الفترة الماضية العمل على جذب بعض الاستثمارات التقنية في مجال تعدين العملات في محافظة ظفار ومحافظة الوسطى ومحافظة شمال الباطنة، وجاري دراسة تخصيص منطقة تقنية حرة في محافظة مسقط تستهدف جذب الشركات التقنية العالمية.

- التنسيق بشكل مستمر مع دوائر الطرق بالمحافظات فيما يخص دراسة الفرص الاستثمارية المتعلقة بالطرق على سبيل المثال لا الحصر، وإنشاء طرق استثمارية جديدة بالشراكة مع القطاع الخاص أو استغلال الطرق القائمة لغرض استثمار مرافقها للدعاية والإعلانات.

- إشراك مكاتب المحافظين في اختيار مواقع الفرص الاستثمارية كالمناطق اللوجستية والموانئ وساحات الإيواء لوسائل النقل البري والمحطات الواحدة للتفتيش.

- **مواءمة الخطط والإستراتيجيات**
- إشراك مكاتب المحافظين والمجلس البلدي مع دوائر الطرق في المحافظات في اقتراح المشاريع التنموية ورفعها للوزارة من أجل إخضاعها للتقييم ضمن مصفوفة المشاريع.

- قيام مكتب متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 بموافاة مكاتب المحافظين بالبيانات التابعة لمحافظاتهم كعدد الفرص الاستثمارية والمشاريع التنموية ونسب إنجازها.

قطاع الخدمات الصحية

تم إحراز تقدم ملحوظ في تطبيق اللامركزية في الخدمات الصحية لتحسين الكفاءة والوصول إلى الرعاية الصحية وتحقيق التغطية الصحية الشاملة في مختلف المحافظات، وعلى سبيل المثال:

- تفويض الصلاحيات للمحافظات والمستشفيات المرجعية حيث تم نقل العديد من الصلاحيات الإدارية والمالية إلى المديريات العامة للخدمات الصحية في المحافظات، والمستشفيات المرجعية، مما سمح باتخاذ قرارات أسرع وأكثر استجابة للاحتياجات المحلية خاصة فيما يتعلق بشراء الخدمة من القطاع الخاص والعقود المحلية وغيرها.

- تعزيز البنية التحتية الصحية من خلال افتتاح العديد من المؤسسات الصحية وكذلك تطوير المستشفيات والمراكز الصحية في المناطق البعيدة لتقليل الحاجة إلى الإحالة إلى مسقط.

- إنشاء مراكز متخصصة في المحافظات (مثل مراكز غسيل الكلى وطب وجراحة القلب وغيرها) لتقليل الإحالة وكذلك تقليل مدة الانتظار والازدحام في المستشفيات المرجعية.

- إدخال المزيد من الخدمات التشخيصية والعلاجية المتخصصة في المؤسسات الصحية بالمحافظات.

- تحسين جودة الخدمات من خلال تطبيق برامج ضمان الجودة والاعتماد وكذلك تطبيق مبادرة المستشفيات والمؤسسات الصحية صديقة المرضى.

- تدريب الكوادر المحلية وتوطين الخدمات الصحية وتطبيق برنامج الاستشاري الزائر لتقليل تكاليف الإحالة إلى مسقط أو العلاج بالخارج.

- التحول الرقمي وتفعيل أنظمة الصحة الإلكترونية لربط المؤسسات الصحية وتسهيل مشاركة البيانات بين المستويات المختلفة، علاوة على تطبيق خدمات الطب عن بُعد (Tele-medicine) والصحة الافتراضية لتقديم الاستشارات المتخصصة دون الحاجة للنقل.

- المشاركة المجتمعية وتشجيع المبادرات الصحية مثل المدن والقرى الصحية وكذلك إشراك المجتمع في الحملات التوعوية ضد الأمراض غير المعدية والأوبئة، بالإضافة إلى تعزيز دور الجمعيات الأهلية مثل جمعية مكافحة السرطان والسكري وغيرها.

- تم دراسة وتقييم وتوثيق تجربة وزارة الصحة في تطبيق لامركزية إدارة الخدمات الصحية والاستفادة من مخرجات الدراسة في صياغة خطة سيتم تنفيذها ضمن الخطة الخمسية الحادية عشرة.

قطاع الإسكان

- **تفويض الصلاحيات للمحافظات في المشاريع التنموية والتي تتمثل في جميع خدمات التخطيط (مشاريع التقسيم، الدمج، التعويضات، اعتماد المخططات التفصيلية وعقود الانتفاع) من أمثلتها:**
  - تم منح صلاحيات الاعتماد بحيث تُعتمد مشاريع التقسيم التي لا تزيد مساحتها عن 42,000م2 من قبل المدير العام، والتي لا تزيد مساحتها عن 21,000م2 من قبل مدير دائرة التخطيط العمراني.
  - اعتماد المخططات العامة التفصيلية لمناطق التوسع الحضري والجيوب التخطيطية المقترح إضافتها للنطاق الحضري حيث تم إعطاء صلاحية للمدير العام لا تزيد عن (50) قطعة أرض لكل موقع بالإضافة إلى الخدمات اللازمة.
  - تم منح صلاحيات للمديريات العامة للإسكان والتخطيط العمراني بالمحافظات لاعتماد حق الانتفاع وتجديد عقود الانتفاع والإلغاء والتنازل عن حق الانتفاع لعدد من الحالات حددها القرار الوزاري.
  - تم منح مدير دائرة التخطيط العمراني صلاحية اعتماد تقسيم المباني والوحدات العقارية وصلاحية اعتماد تعديل شكل قطع الأراضي أو زحزحتها لتفادي التأثير وبذات المساحة.
- تنفيذ ورش نهج التنفيذ والتي تهدف إلى تعريف المجتمع بأهمية التنمية العمرانية وتشجيع المشاركة المجتمعية في صياغة مستقبل المناطق المختلفة.
- تعزيز خدمات التحول الرقمي وتبسيط الإجراءات والتي تساهم بشكل مباشر في تحقيق اللامركزية من خلال تمكين الإدارات في المحافظات من الوصول الفوري إلى الأنظمة والخدمات، دون الحاجة إلى الرجوع المتكرر إلى المركز الرئيسي.
- ساهم نظام حق الانتفاع بالأراضي الحكومية في تنمية المحافظات من خلال الاستغلال الأمثل للأراضي والموارد وفق متطلبات كل منطقة، مما يعزز توزيع المشاريع التنموية بشكل متوازن ويحقق التنمية المستدامة.

برامج تنمية المحافظات

- يتم تنفيذ برنامج تنمية المحافظات ترجمة للتوجيهات السامية بتخصيص 4 ملايين ريال عُماني لكل محافظة سنويا خلال الخطة الخمسية العاشرة بدءا من عام 2022 بإجمالي (220) مليون ريال عُماني، وقد بلغ إجمالي الملتزم به من الاستثمارات حوالي 180 مليون ريال عُماني حتى منتصف عام 2025.

الوزارة / الجهة	إجمالي قيمة المشاريع الملتزم بها (بالريال العُماني)
محافظة البريمي	16,957,655
محافظة مسقط	4,847,298
محافظة شمال الباطنة	17,035,552
محافظة جنوب الباطنة	17,326,263
محافظة مسندم	18,436,872
محافظة الظاهرة	18,930,912
محافظة الداخلية	18,651,154
محافظة جنوب الشرقية	19,174,271
محافظة شمال الشرقية	19,983,667
محافظة الوسطى	14,953,358
محافظة ظفار	13,035,893

الخلاصة

شهدت الأولوية حراكاً إيجابياً في كافة جوانبها، وتستهدف تطبيق اللامركزية بحلول 2022 والتي تمت من خلال إصدار نظام المحافظات، كما تستهدف تنفيذ نظام التسلسل الهرمي للتجمعات السكانية بحلول 2022 والذي يتم تنفيذه من خلال تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية، وقد تم ترجمة هذه الأهداف من خلال الجهود المعنية بتطوير المخططات الهيكلية للمدن الكبرى ومشاريع المدن المستقبلية والأحياء السكنية المتكاملة، بالإضافة إلى جهود تعزيز وسائل النقل وتكاملها مع الاستراتيجية العمرانية والتي ترجمت من خلال مشاريع ربط الطرق بين مختلف المحافظات، أما في جوانب تعزيز اللامركزية الإدارية والاقتصادية، فقد ساهمت جهود تفويض الصلاحيات في مختلف القطاعات الاجتماعية في تمكين المحافظات من اتخاذ القرارات على المستوى الجغرافي للمحافظات وتحقيق الكفاءة في الجوانب التنموية، كما تم التركيز على المزايا النسبية وجذب الاستثمارات بما يتناسب مع طبيعة تنافسية المحافظات.

وتتطلب المرحلة المقبلة التركيز على تعزيز الجهود المبذولة في مختلف جوانب الأولوية والعمل على ضمان تكامل الجهود المعنية بتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية، إلى جانب الاستمرار في تعزيز اللامركزية الإدارية والاقتصادية للمحافظات وتحقيق الاستغلال الأمثل للميز التنافسية من خلال استقطاب استثمارات نوعية تساهم في تنمية المحافظات.

محور البيئة المستدامة

بيئة عناصرها مستدامة

أولوية البيئة والموارد الطبيعية

التوجه الإستراتيجي للأولوية

نظم إيكولوجية فعالة ومتزنة ومرنة لحماية البيئة واستدامة مواردها الطبيعية دعماً للاقتصاد الوطني.

الأهداف الإستراتيجية للأولوية

- بيئة تحقق التوازن بين المتطلبات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والعمل بقواعد التنمية المستدامة.
- أوساط بيئية ذات جودة عالية وخالية من التلوث.
- اقتصاد أخضر ودائري يستجيب للاحتياجات الوطنية وينسجم مع التوجه العالمي.
- أمن غذائي ومائي قائم على موارد متجددة وتقنيات متطورة واستغلال أمثل للموقع الاستراتيجي والتنوع الأحيائي للبلاد.
- طاقة متجددة ومصادر متنوعة وترشيد للاستهلاك لتحقيق أمن الطاقة.
- وعي بيئي ملازم للتطبيق الفعال لقواعد الاستهلاك والإنتاج المستدامين.
- استخدام مستدام للموارد والثروات الطبيعية واستثمارها بما يكفل تحقيق قيمة مضافة عالية

المؤشر	المستهدف 2030	المستهدف 2040
مؤشر الأداء البيئي	القيمة > 65.46 أو من أفضل 40 دولة	القيمة > 74.69 أو من أفضل 20 دولة
مؤشر عُمان للمياه	600 - 550 مليون متر مكعب /شخص	700 - 650 مليون متر مكعب /شخص
نسبة استهلاك الطاقة المتجددة من إجمالي استهلاك الطاقة	20%	39% - 35%

أهمية الأولوية في منظومة الرؤية

تكمن أهمية أولوية البيئة والموارد الطبيعية في ارتباطها شبه المباشر بأولويات محور الاقتصاد والتنمية، من خلال ضمان استدامة الموارد الطبيعية وكونها المحرك الرئيس للاقتصادات الناشئة مثل الاقتصاد الأخضر والدائري، كما أن لها دورا في تعزيز أنشطة قطاع السياحة من خلال السياحة البيئية، إلى جانب التوجه العالمي باعتماد معيار البيئة ضمن المعايير التي تحدد جاذبية الاستثمار للمؤسسات الربحية وغير الربحية من خلال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، فضلا عن أهميتها لأولويات محور الإنسان والمجتمع.

مـــؤشـر الأداء الـبـيئـي

التصنيف

القراءة المرجعية 2022	القراءة الحالية 2024	مستهدف 2030	مستهدف 2040
149	55	من أفضل 40 دولـــــة	من أفضل 20 دولـــــة

يقيس المؤشر مدى التزام الدول بالسياسات البيئية العالمية وتوجهاتها نحو مستقبل بيئي مستدام، ويندرج تحته 32 مؤشراً فرعياً يقيس التنوع البيولوجي والموائع، وجودة الهواء، والمناخ والطاقة، والمياه والصرف الصحي، ومصائد الأسماك، وموارد المياه، والتعرض للمخاطر البيئية. وبعد التراجع الحاد الذي شهده المؤشر في عام 2022، قفزت سلطنة عُمان في التصنيف 94 مرتبة في أحدث قراءة للمؤشر لعام 2024 محققة التصنيف 55 عالميا (والثاني عربيا) بعدما كانت في التصنيف 149 في عام 2022، وجاء هذا التحسن مدفوعا بالجهود المبذولة من قبل هيئة البيئة والمكتب الوطني للتنافسية والـــبرنامج التمـــكيني لتحســـين مؤشرات التنافسية بوحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 والجهات ذات العلاقة للوقوف على التحديات التي تحول دون تحسين تصنيف سلطنة عُمان في هذا المؤشر، ولعل من أبرز هذه الجهود هي: المباركة السامية لاستراتيجية الانتقال المنظم إلى الحياد الصفري لسلطنة عُمان التي تم تدشينها في مؤتمر قمة المناخ (27COP) في شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية، وكذلك الإعلان عن إنشاء مركز عُمان للحياد الصفري الذي ساهم بشكل مباشر في تحسين المؤشرات الفرعية المتعلقة بقطاع تغير المناخ المنضوية تحت المؤشر، كما ساهم إصدار المراسيم السلطانية بإنشاء محميات طبيعية جديدة ليبلغ عددها 30 محمية في تحسن محور النظم البيئية.

مؤشر عُمان للمياه

القيمة

القراءة المرجعية 2022	القراءة الحالية 2024	مستهدف 2030	مستهدف 2040
512.4 مليون متر مكعب / شخص	520	600-550 مليون متر مكعب / شخص	700-650 مليون متر مكعب / شخص

يقيس المؤشر كمية المياه المنتجة في سلطنة عُمان سنويا سواء من محطات التحلية أو الآبار، وتظهر الأرقام الأولية لمؤشر عُمان للمياه ثباتا في كمية المياه المنتجة لعام 2024 مقارنة بعام 2023 عند حوالي 520 مليون متر مكعب/ شخص، وقد أظهرت حركة المؤشر بالإجمال خلال السنوات الماضية نموا تصاعديا.

مؤشرات الأولوية

نسبة استهلاك الطاقة المتجددة من إجمالي استهلاك الطاقة

النسبة

القراءة المرجعية 2022	القراءة الحالية 2024	مستهدف 2030	مستهدف 2040
%2	%4.00	%20	%39-35

يقيس المؤشر نسبة استهلاك الكهرباء المنتجة من طاقة متجددة كطاقة الرياح والطاقة الشمسية إلى إجمالي استهلاك الكهرباء سنوياً، وقد أظهر مؤشر نسبة استهلاك الطاقة المتجددة من إجمالي استهلاك الطاقة ثباتا نسبيا في آخر 3 قراءات للمؤشر عند 4%، ويتوقع من المؤشر أن يثبت - نسبيا في المدى القصير إلى المتوسط، على أن يستمر في التصاعد مع الانتهاء من مشاريع الطاقة المتجددة التي هي قيد الإنشاء.

اعتماد المقام السامي عام 2050 موعدا لتحقيق الحياد الصفري.

إطلاق الاستراتيجية الوطنية للانتقال المنظم للحياد الصفري وإطلاق البرنامج الوطني للحياد الصفري.

تأهيل أكثر من 100 موقع للشعاب المرجانية

زراعة أكثر من 3.3 مليون شجرة وغرس 24 مليون بذرة

إنشاء مركز عُمان للحياد الصفري

معالجة 100% من مياه الصرف الصحي معالجةً ثلاثية عبر 67 محطة معالجة تنتشر بمختلف المحافظات مع إعادة استخدام أكثر من 50% من المياه

إنشاء 50 محطة لرصد جودة الهواء، و37 محطة للرصد الإشعاعي

ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي من 66.2% في عام 2021 إلى 69.0% بنهاية عام 2024.

الإعلان عن 5 محميات طبيعية جديدة مما رفع عدد المحميات إلى 31 محمية، والمواقع البيئية إلى 33 موقعًا.

تدشين مشروع إنتاج الطاقة من النفايات في مردم بركاء لمعالجة 4500 طن يوميا وإنتاج ما يقارب 140 ميجاواط من الكهرباء.

إطلاق مبادرات إنتاج القمح العُماني واعتماد خطة دعم إنتاج القمح المحلي بنحو 5 ملايين ريال عُماني حتى عام 2027.

إطلاق محفظة (لواس) التمويلية من قبل بنك التنمية العُماني لتمويل قطاع الأمن الغذائي

توقيع اتفاقيتين جديدتين في قطاع الهيدروجين الأخضر بمساحة إجمالية عند 682 كيلومترا مربعا في محافظة ظفار

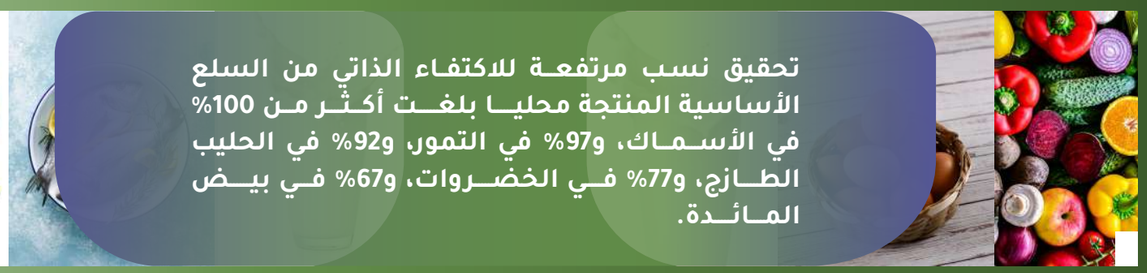

تحقيق نسب مرتفعة للاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية المنتجة محليا بلغت أكثر من 100% في الأسماك، و97% في التمور، و92% في الحليب الطازج، و77% في الخضروات، و67% في بيض المائدة.

أولوية البيئة والموارد الطبيعية

ارتفاع إجمالي حجم الإنتاج النباتي من 3.7 مليون طن لعام 2023 إلى 3.9 مليون طن لعام 2024 بمعدل نمو سنوي 5.4% خلال الفترة 2019-2024.

ارتفاع إجمالي حجم الإنتاج الحيواني من 0.456 مليون طن لعام 2023 إلى 0.496 مليون طن لعام 2024 بمعدل نمو سنوي 10.5% خلال الفترة 2019-2024

إطلاق الاستراتيجية الوطنية الموحدة للمياه

افتتاح سدود (الجفينة، الجفنين، نعار، عدونب)

ارتفاع إجمالي حجم الإنتاج السمكي من0.793 مليون طن لعام 2023 إلى 0.799 مليون طن لعام 2024 بمعدل نمو سنوي 6.6% خلال الفترة 2019-2024.

تنفيذ مشروع منظومة الإنذار المبكر والذي يهدف إلى رصد وتقييم المخاطر المتعلقة بالأمن الغذائي

بدء الأعمال الإنشائية لعدد من مشاريع الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر بالدقم.

تشغيل محطتي منح1 ومنح2 للطاقة الشمسية

تطوير 44 مردما هندسيا ورفع نسبة إعادة التدوير إلى 38%

توفير 48 مخزنا للسلع الغذائية بهدف تعزيز جوانب الأمن الغذائي

التميز الدولي والتصنيف البيئي:

1. **تصنيف عالمي متقدم في الأداء البيئي:**
   - المرتبة 54 من أصل 180 دولة في مؤشر الأداء البيئي لعام 2024.
   - المرتبة الأولى عالميًا في صرامة الحماية البحرية ومعدلات نمو انبعاثات ملوِّثة (الكربون الأسود وثاني أكسيد الكبريت).
   - المرتبة 29 عالميًا والمرتبة الأولى إقليميًا على مستوى الشرق الأوسط في حيوية النظام البيئي.
2. **تفوق في مؤشرات بيئية متخصصة:**
   - المرتبة الأولى عربيًا والـ22 عالميًا في مؤشر الدول الأقل تلوثًا.
   - المرتبة التاسعة عالميًا في حماية الموائل البحرية، والمرتبة السابعة عالميًا في معالجة مياه الصرف الصحي.
3. **الريادة الإقليمية في مختلف القطاعات البيئية:**
   - المرتبة الأولى على مستوى الشرق الأوسط في قطاع الزراعة.
   - المرتبة الثانية على مستوى الشرق الأوسط في الموائل والتنوع الأحيائي وجودة الهواء.
   - المرتبة الثالثة على مستوى الشرق الأوسط في قطاع المياه.
   - المرتبة الرابعة على مستوى الشرق الأوسط في مصائد الأسماك.
   - المرتبة الخامسة على مستوى الشرق الأوسط في مياه الشرب والصرف الصحي.
4. التميّز القيادي والاعتراف الدولي في المجال البيئي:
   - انتخاب سلطنة عُمان رئيسا للدورة السابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة (2024-2025).

- اختيار سعادة الدكتور عبد الله العمري رئيس هيئة البيئة ضمن قائمة قادة فوربس للاستدامة في الشرق الأوسط للمرة الثانية على التوالي.
- حصول الدكتورة ثرياء السريرية على جائزة التميز للمرأة العربية في النشاط البيئي.

السياسات والتقارير البيئية:

1. إعداد تقرير الجرد الوطني لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري.
2. تطوير الإطار السياسي لتسجيل وإصدار شهادات خفض الكربون، بما يتماشى مع المادة السادسة من اتفاقية باريس.
3. تحديث وتطوير تقارير المساهمات المحددة وطنياً (NDCs) بما يعكس التوجهات الاستراتيجية لخفض الانبعاثات وتحقيق الحياد الكربوني.

البيئة المستدامة:

- تطوير 44 مردمًا هندسيًا ورفع نسبة إعادة التدوير إلى 38%، كما تم تدشين مشروع إنتاج الطاقة من النفايات في مردم بركاء لمعالجة 4,500 طن يوميًا وإنتاج ما يقارب 140 ميجاواط من الكهرباء.
- إنشاء شبكة تضم 50 محطة لرصد الهواء مرتبطة بمنصة "نقي"، بالإضافة إلى 37 محطة للرصد الإشعاعي تعمل على مدار الساعة.
- تعزيز السياسات البيئية لحماية البيئة من التلوث البلاستيكي:
  - تطبيق قرار حظر أكياس التسوق البلاستيكية أحادية الاستخدام منذ 2021.
  - إصدار قرار في 2024 لحظر شامل تدريجي لكافة أنواع أكياس التسوق البلاستيكية، ليكتمل المنع التام خلال عامين.

- توسيع شبكة الرصد البيئي وتعزيز الشفافية الرقمية:
  - إنشاء أكثر من 50 محطة لرصد جودة الهواء المحيط في مختلف أنحاء سلطنة عُمان، تبث بياناتها بشكل لحظي إلى منصة "نقي" الوطنية لمؤشرات جودة الهواء.
- تعزيز الرقابة الإشعاعية لحماية المجتمع والبيئة:
  - تركيب 55 محطة رصد إشعاعي موزعة في جميع أنحاء سلطنة عُمان، مع تدفق البيانات بشكل مباشر إلى قسم الرقابة الإشعاعية بهيئة البيئة.
- تحسين البنية التحتية وتطوير مرادم النفايات:
  - تحويل 44 مردمًا إلى مرادم هندسية متقدمة.
  - إعادة تأهيل 33 مردمًا قديمًا، وإنشاء 11 مردمًا هندسيًا حديثًا في مختلف المحافظات.
- رفع كفاءة إعادة التدوير وتقليل الضغط على المرادم:
  - ارتفاع عدد مصانع إعادة تدوير النفايات الصلبة والسائلة ليصل إلى 82 مصنعًا.
  - زيادة نسبة النفايات المعاد تدويرها إلى حوالي 38% من إجمالي النفايات المنتجة وطنيًا.
- مشاريع استراتيجية لتحويل النفايات إلى طاقة:
  - تشغيل محطة معالجة العصارة في مردم العامرات بسعة تشغيلية 100 متر مكعب في اليوم وتعتبر الأولى من نوعها في المنطقة.
- إطلاق مبادرات داعمة للاقتصاد الدائري:
  - إنشاء بنك الطعام العُماني للحد من هدر الغذاء.
  - تدشين منصة تداول النفايات في 2024، وهي منصة لتداول النفايات القابلة لإعادة التدوير، تتيح للمولّدين والمعالجين والمستثمرين عرض المواد القابلة لإعادة التدوير، والمزايدة عليها عبر مزادات إلكترونية.

- زيادة عدد مواقع تدوير مخلفات الهدم والبناء ليصل إلى 86 موقعًا على مستوى البلاد.
- إدارة متقدمة للنفايات الخطرة:
  - تشغيل 3 محطات لمعالجة النفايات الطبية الخطرة لضمان سلامة البيئة والصحة العامة.

تعزيز الاكتفاء الذاتي الغذائي:

- الشراكة بين القطاعين العام والخاص: توقيع عدد من الاتفاقيات الاستثمارية في القطاعات الزراعية والسمكية والمائية، تتضمن مجمعا غذائيا مبردا بمدينة خزائن الصناعية، ومشروع زراعة نخيل الفرض بولاية الكامل والوافي، ومشروع متحف نحل العسل بولاية بركاء، ومصنع لتصنيع وتعبئة العصائر الطبيعية بمدينة صحار الصناعية.
- السلة الغذائية الوطنية: تحديد 25 سلعة غذائية ضمن 8 مجموعات لتشكل السلة الغذائية الوطنية التي يُعتمد عليها لضمان توفّر الاحتياجات الغذائية للسكان.
- **مبادرة إنتاج القمح العُماني:**
  - تخصيص أراضٍ لزراعة القمح وفق نظام حق الانتفاع.
  - اعتماد خطة دعم إنتاج القمح المحلي بنحو 5 ملايين ريال عُماني حتى عام 2027.
  - دعم المزارعين عبر برنامج توزيع تقاوي القمح العُمانية كبذور لزراعة القمح وتحسين إنتاجه.
  - تشجيع المزارعين على التوسع في زراعة القمح باعتباره أحد المحاصيل الاستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي.
- **إعداد الخارطة الاستثمارية للأمن الغذائي:**
  - تهدف إلى توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الغذائية ذات الأولوية.
  - تشمل تحليلا دقيقا للوضع الراهن للسلع الغذائية الأساسية وتحديد الفجوات السوقية.

- تقديم حزمة من الفرص الاستثمارية المدعومة بالدراسات الفنية والاقتصادية.

- **المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية الأساسية:**

- توفير 48 مخزنا للسلع الغذائية.
- تعزيز مستوى السلع الغذائية الأساسية كالأرز والعدس والسكر.
- الاستمرار في تنفيذ مختبرات الأمن الغذائي.
- تنفيذ مشروع صوامع الغلال بميناء صحار.
- تنفيذ مبادرة استقرار أسعار الطحين.
- توفير مخازن مجانية لتخزين حبوب القمح.
- الاستمرار في تنفيذ مبادرة دعم الأعلاف الحيوانية والإعفاء الضريبي لمدخلات الأعلاف.
- إتاحة السلع الأساسية بالأسواق المحلية لضمان استقرار الأسعار.
- دراسات جدوى اقتصادية لإدخال أنظمة الطاقة المتجددة في مشاريع الأمن الغذائي.
- تعزيز الاستثمار في اللحوم البيضاء.
- تعزيز الاستثمار في بيض المائدة.

- الاستزراع السمكي والمشروعات الزراعية:

- نمو قطاع الاستزراع السمكي كمصدر استراتيجي للأمن الغذائي وذلك من خلال تنفيذ 37 مشروع استزراع سمكي في عام 2022، وإنزال 299 وحدة شعاب مرجانية صناعية، وتحديث أسطول الصيد بزيادة القوارب من 114 إلى 200 في عام 2023.
- جذب استثمارات كبيرة للقطاع السمكي حيث تم توقيع مجموعة من الاتفاقيات مع القطاعين العام والخاص، باستثمارات بلغت 35.9 مليون ريال عُماني.
- توفير عدد من الفرص الاستثمارية النوعية في مجال الاستزراع السمكي التجاري للمستثمرين المحليين والدوليين وذلك من خلال طرح فرص استثمارية تجارية عبر منصة «تطوير».
- تمكين شركات الاستزراع السمكي وتوسيع الإنتاج حيث تم منح التراخيص النهائية لأكثر من13 شركة تجارية لإنتاج الروبيان والكوفر والصفيلح، باستثمارات تتجاوز 278.3 مليون ريال عُماني، إلى جانب استثمارات إضافية بلغت 134 مليون ريال عُماني لمشاريع استزراع الروبيان.
- مشروع منظومة الإنذار المبكر والذي يهدف إلى رصد وتقييم المخاطر المتعلقة بالأمن الغذائي.
- مشروع تعزيز تنافسية المنتج الغذائي الوطني.
- مراجعة التشريعات والاتفاقيات الخاصة بالاستثمار في قطاع الأمن الغذائي.
- تطوير التجمع الاقتصادي المتعلق بقطاع الأمن الغذائي في منطقة النجد الزراعية.
- تحسين منهجية الإحصاء (التعداد الزراعي).
- تطوير الخدمات اللوجستية المتعلقة بقطاع الأمن الغذائي.
- مبادرة إدارة المشاتل والتوسع في الزراعة النسيجية.
- رفع جودة المنشآت الغذائية وتعزيز تنافسيتها.
- تعزيز صادرات وواردات الأمن الغذائي وبالأخص في القطاع ا لسمكي .
- تخصيص منتج تمويلي (لواس) من قبل بنك التنمية العُماني لتمويل مشاريع الأمن الغذائي.
- المشروع الوطني لتتبع المنتجات السمكية.
- مشروع مسح المخزون السمكي.

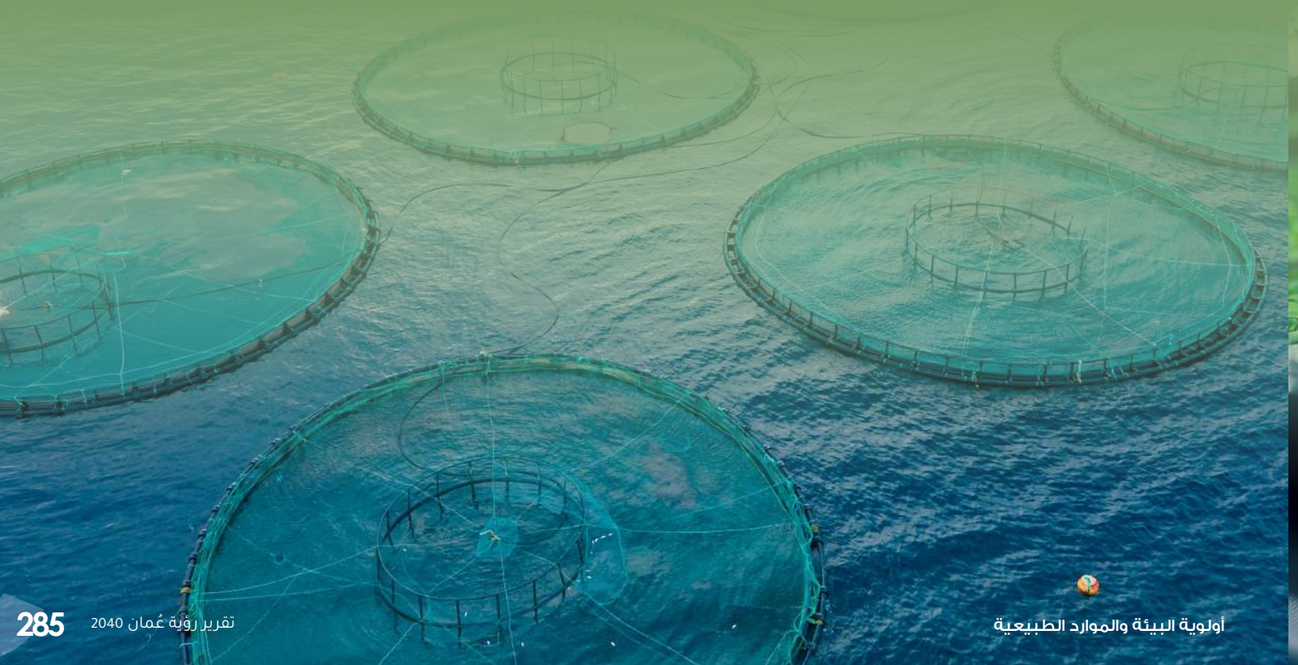

إجمالي حجم الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي خلال عامي 2023 و2024

البند	2024	2023	نسبة النمو
الإنتاج النباتي	3.9 مليون طن	3.7 مليون طن	%5.4
الإنتاج الحيواني	496 ألف طن	456 ألف طن	%10.5
الإنتاج السمكي	800 ألف طن	794 ألف طن	%0.75

نسب الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية المنتجة في سلطنة عُمان

- الأسماك: %158
- التمور: %97
- الخضروات: %77
- الفواكه (بدون التمور): %24
- الحليب الطازج: %92
- بيض المائدة: %67
- لحوم الدواجن: %61
- اللحوم الحمراء: %46

الاكتفاء المائي وإدارة موارد المياه:

التخطيط الاستراتيجي وتطوير المنظومات:

- إطلاق الاستراتيجية الوطنية الموحدة للمياه كإطار شامل لإدارة الموارد المائية.
- تنفيذ مشروع تحديث قاعدة بيانات المراقبة لدعم اتخاذ القرار القائم على البيانات.
- استكمال مشروع النمذجة لحوض النجد بما يسهم في تحسين إدارة المياه الجوفية.
- استكمال إعداد خرائط مخاطر الفيضانات وتنفيذ مشروع الإنذار المبكر للحد من آثارها.
- إنجاز مشروع بحثي وتوفير البيانات الهيدروجيولوجية لمنظمة الإسكوا بهدف تحديث الخارطة المائية العربية.
- تنفيذ مشروع نمذجة العيون الشاطئية بالاعتماد على تقنيات الاستشعار عن بُعد ونظم المعلومات الجغرافية.

البنية التحتية وإدارة المياه:

- إنشاء محطة تنقية جديدة بسد وادي ضيقة.
- دراسة فرص الاستفادة من المياه المحيطية العميقة كمورد بديل.
- تطوير آليات قياس استهلاك المياه من الآبار لتعزيز الرقابة.
- التوسع في تحلية المياه المالحة باستخدام وحدات متخصصة.
- تطبيق تقنيات حصاد مياه الأمطار لدعم الأمن المائي.

معالجة وإعادة استخدام المياه:

- تحقيق معالجة ثلاثية شاملة لمياه الصرف الصحي بنسبة 100% على مستوى سلطنة عُمان.
- تشغيل 67 محطة لمعالجة الصرف الصحي وفق أعلى المواصفات.
- إعادة استخدام أكثر من 50% من المياه المعالجة في القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية.

المراقبة والتغذية الجوفية:

- تشغيل 4,353 محطة مراقبة مائية، منها 639 محطة تعمل عن بُعد لرصد مباشر ودقيق للموارد.
- إنشاء 65 سدًا لتغذية المياه الجوفية بسعة إجمالية تبلغ 104 مليون م³.
- بناء 114 سدًا للتخزين السطحي بسعة 585 ألف م³.
- تنفيذ 3 سدود للحماية من الفيضانات بسعة 121.2 مليون م³.
- تشغيل سد وادي ضيقة بسعة 100 مليون م³.

تعزيز الأمن المائي عبر الاستمطار الصناعي:

- تشغيل 12 محطة استمطار صناعي لدعم كميات الهطول المطري وزيادة التغذية الجوفية.

كميات المياه المنتجة خلال عام 2024

	عدد المصانع / المحطات	الكميات المنتجة
مصانع المياه المعبأة	89 مصنعا	8335.4 متر مكعب يوميا
محطات تحلية المياه (الرئيسية والفرعية)	92 محطة	455.6 مليون متر مكعب سنويا
المياه المعالجة	67 محطة	119.4 مليون متر مكعب سنويا

أرقام وإحصائيات موارد المياه في 2024

عدد السدود المنفذة:	عدد تراخيص الآبار:	متوسط الهطول المطري:	كمية تدفق الأودية:
7	983	213 ملم	565 مليون متر مكعب

الطاقة المتجددة

- تحقيق قيمة استثمارية للطاقة المتجددة عند نحو 533 مليون ريال عُماني بنهاية 2024، وتم رصد هذه القيمة من خلال مشروعات: أمين للطاقة المتجددة، ومحطة قبس بولاية صحار، ومحطة عبري (2) للطاقة الشمسية، ومحطة تحلية المياه بولاية صور، وتشغيل محطتي منح (1 و2) للطاقة الشمسية.
- توقيع اتفاقيتين جديدتين في قطاع الهيدروجين الأخضر بمساحة إجمالية عند 682 كيلومترا مربعا في محافظة ظفار خلال الجولة الثانية من المزايدات العالمية ليصبح إجمالي عدد اتفاقيات مشاريع الهيدروجين 8 مشاريع قائمة، ومن المتوقع أن يبلغ حجم الاستثمار في القطاع حوالي 6.5 مليار ريال عُماني بحلول عام 2030.
- بدء الأعمال الإنشائية لعدد من مشاريع الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم مثل مشروع فالكون للحديد الأخضر ومشروع أكمي للطاقة المتجددة.
- تنفيذ عدد من الدراسات الاقتصادية لتعزيز قطاع الهيدروجين من بينها: مشروع دراسة جدوى تخزين واستكشاف الهيدروجين في مكامن طبيعية تحت الأرض، وتم الانتهاء من الدراسة في عام 2024.
- العمل على استكمال تنفيذ الدراسة الاستشارية لمشروع مسار البنية الأساسية لمنطقة الطاقة المتجددة في الدقم (منطقة الهيدروجين الأخضر).

تشغيل محطتي منح (1) ومنح (2) للطاقة الشمسية

تُعد المحطتان الأكبر من نوعهما في سلطنة عُمان بسعة إنتاجية تصل إلى 1000 ميجاواط.

يعتمد المشروع على أكثر من مليوني لوح شمسي كهروضوئي ثنائي الوجه لتحقيق أعلى إنتاجية ممكنة.

يهدف المشروع إلى تعزيز الاستدامة البيئية عبر زيادة نسبة إنتاج الطاقة المتجددة، وتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

يسهم المشروع في تعزيز إنتاج الكهرباء النظيفة وتقليل استهلاك المياه لدعم أهداف الاستدامة.

تبلغ مساحة المشروع 14.5 مليون متر مربع.

استخدام نحو 1800 روبوت للتنظيف الجاف الآلي في المحطتين.

التغير المناخي

1- إطلاق خارطة طريق وطنية للاقتصاد الأخضر، كأداة توجيهية للقطاعات نحو التنمية المستدامة وخفض الانبعاثات.

2- اعتماد الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الحياد الصفري بحلول عام 2050، وتحديث التقرير الثاني للمساهمات المحددة وطنياً بما يتماشى مع خطة الانتقال المنظم نحو الحياد الصفري.

3- تدشين مشروع عُمان للكربون الأزرق لحبس ثاني أكسيد الكربون، وبدء المشروع التجريبي لتمعدن الكربون في صخور الأفيولايت كحلول طبيعية مبتكرة لمواجهة تغير المناخ.

التنوع الحيوي

1. تعزيز الحماية القانونية للمناطق الطبيعية وذلك بإعلان 5 محميات طبيعية جديدة، ليرتفع عدد المحميات إلى 30 محمية، و33 موقعاً للتنوع الحيوي، وتغطي أكثر من 17 ألف كم² من اليابسة (5.5% من المساحة) و0.33% من المناطق البحرية.

2. تنفيذ المسح الوطني للتنوع الحيوي واستكمال المسح الشامل لحصر الأنواع والتوزيع الجغرافي للكائنات الحية، مما أظهر تحسناً في أعداد الثدييات مثل المها العربي والنمر العربي والغزال، نتيجة تحسن الموائل البيئية وزيادة الهطول المطري.

3. أسهمت مبادرات التشجير واستعادة الغطاء النباتي في زراعة أكثر من 3.3 مليون شجرة برية وقرم، وتوزيع مليون شتلة، وغرس 24 مليون بذرة عُمانية، إضافةً إلى تقليم 25 ألف شجرة ومعالجة خمسة آلاف شجرة مصابة، مما أدى إلى تحسن واضح في الغطاء الشجري.

4. تعزيزا للتوازن البيئي، تم القضاء على أكثر من 1.2 مليون طائر غازي مثل الغراب الهندي والمينا، وتنفيذ برامج لمكافحة أشجار المسكيت والبارثينيوم عبر إزالة آلاف الأطنان سنويًا بالتوازي مع غرس نباتات محلية منافسة.

5. تأهيل أكثر من 100 موقع من الشعاب المرجانية واستزراع أجزاء منها وتدشين متحف تحت الماء، وإنقاذ ما يقارب 200 ألف سلحفاة صغيرة خلال المواسم الأربعة الماضية عبر إدارة التعشيش ونشر فرق إنقاذ متخصصة، مما يساهم في حماية البيئة البحرية وتعزيز السياحة البيئية.

6. إنشاء حدائق للأشجار العُمانية النادرة والمهددة بالانقراض مثل الغاف والسمر واللبان والعلعلان والتبلدي والمر العربي، بهدف الحفاظ على الأنواع ودعم السياحة البيئية والبحث العلمي.

الخلاصة

من خلال حركة مؤشرات الأولوية والجهود المبذولة في جوانبها المختلفة، أظهرت مؤشرات الأولوية بالإجمال تقدما وفق المسار الذي تنشده الرؤية، وساهمت في تحقيق ذلك الجهود المبذولة في جوانب استدامة البيئة بما في ذلك جهود تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للانتقال المنظم للحياد الصفري. وفي الجانب الآخر، فإن الجهود المبذولة في جوانب الاكتفاء الغذائي كان لها الأثر في تحسن مؤشرات الاكتفاء الغذائي، وأثمرت جهود التحول للطاقة النظيفة في تحسن مؤشر نسبة استهلاك الطاقة المتجددة من إجمالي استهلاك الطاقة.

وتتطلب المرحلة القادمة ضمان استدامة ما تحقق من تقدم في مؤشرات الأولوية، والتركيز على تأطير الاقتصاد الدائري بمختلف مكوناته والعمل على تعزيزها في منظومة الاقتصاد الكلي، كما تستدعي المرحلة المقبلة تعزيز جوانب السياحة البيئية واستثمار المزايا التنافسية التي تمتاز بها سلطنة عُمان، والعمل على ضمان جاهزية قطاع الهيدروجين في ملف الانتقال للطاقة النظيفة.

محور الحوكمة والأداء المؤسسي

دولة أجهزتها مسؤولة

أولويـــة التشريـــع والقضـــاء والرقابـــة

التوجه الإستراتيجي للأولـويـــة

منظومة تشريعية تشاركية، ونظام قضـائي مستقـل متخصـص وناجـز، ورقابـة فاعلة وشفافـة.

الأهداف الإستراتيجية للأولوية

- تشريعـات مرنـة وسلطـة تشريعيـة مستقـلة ذات صلاحيات كاملة
- نظام رقابي فاعل ومستقل يوظف الشفافية والإفصاح ويكافح الفساد، ودور رقابي بصير وفاعل للإعلام
- قضاء ناجز، ونزيه، ومتخصص يوظف تقنيات المستقبل
- مجتمع واعٍ قانونياً ومشارك بفاعلية فيً التشريع والرقابة
- وسائل فاعلة بديلة للقضاء تجعل من سلطنة عُمان مركزاً دولياً
- كفاءات وطنية تشريعية وقضائية ورقابية متخصصة ومؤهلة تحقق الثقة وتعمل في بيئة جاذبة
- نظام رقابي شامل يحمي المقدّرات الوطنية ويحقق مبادئ المساءلة والمحاسبة

المؤشر	مستهدف 2030	مستهدف 2040
مؤشر مدركات الفساد	القيمة > 63 أو من أفضل 30 دولة	القيمة > 73 أو من أفضل 20 دولة
مؤشرات الحوكمة العالمية - التعبير والمساءلة	القيمة > 0.88 أو من أفضل 50 دولة	القيمة > 1.14 أو من أفضل 30 دولة

أهمية الأولوية في منظومة الرؤية

تعتبر أولوية التشريع والقضاء والرقابة من الأولويات التمكينية للرؤية، فمن دونها ستجد بقية الأولويات صعوبة في التقدم في مستهدفاتها؛ فالحراك في مختلف الأولويات يتطلب تشريعات مرنة وقضاء مستقل ومتخصص ونزيه، ورقابة استباقية فاعلة.

مؤشـــر مــدركات الفــساد

التصنيف

القراءة المرجعية 2022	القراءة الحالية 2024	مستهدف 2030	مستهدف 2040
69	50	من أفضل 30 دولـــة	من أفضل 20 دولـــة

مؤشر يصنف البلدان حسب المستويات المتصورة لفساد القطاع الحكومي، على النحو الذي تحدده تقييمات الخبراء واستطلاعات الرأي. ويُعرّف الفساد عمومًا بأنه إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة، ويتم نشر المؤشر سنويًا من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ عام 1995، وقد تحسن تصنيف سلطنة عُمان في مؤشر مدركات الفساد بعد أن شهد في السابق انخفاضا متواصلا لثلاث سنوات على التوالي، وقفزت سلطنة عُمان في التصنيف 20 مرتبة، وحلت في التصنيف 50 عالميا من أصل 180 دولة في عام 2024 بعد أن كانت في التصنيف 70 عالميا في عام 2023، وجاء هذا التحسن مدعوما بتحسنها في قيمة المؤشر حيث حققت 55 نقطة في مقياس المؤشر المكون من 100 نقطة مقارنة بـ 43 في عام 2023، وقد أثمرت الجهود في تحسن المؤشر والمتمثلة في مراجعة القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية المال العام، وتعزيز الشفافية وتكثيف التوعية في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، والمشاركة في الفعاليات والأحداث الدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد، بالإضافة إلى إطلاق الخطة الوطنية لتعزيز النزاهة.

مؤشرات الحوكمة العالمية - التعبير والمساءلة

التصنيف

القراءة المرجعية 2022	القراءة الحالية 2023	مستهدف 2030	مستهدف 2040
171	164	من أفضل 50 دولـــة	من أفضل 30 دولـــة

يهدف المؤشر إلى تقييم قدرة المواطنين ووسائل الإعلام على المشاركة بحرية في صنع القرار، بالإضافة إلى قياس فعالية آليات المحاسبة على الإجراءات الحكومية. ويعكس هذا المؤشر مدى احترام الحقوق السياسية والمدنية وحرية الإعلام في مجتمع ما، ويعتبر عنصراً أساسياً في قياس جودة الحوكمة الرشيدة وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وتحسنت سلطنة عُمان 7 درجات في التصنيف محققة المرتبة 164 لعام 2023 مقارنة بـ 171 لعام 2022، كما تحسنت قيمة المؤشر لـ 1.00- لعام 2023 مقارنة بـ 1.15- لعام 2022، وجاء التحسن مدفوعا بالتحسن في بيانات مصدرين من المصادر الستة التي يستقي المؤشر منها بياناته لسلطنة عُمان، وهما وحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة لمجموعة الإيكونومست، والبيانات الصادرة من منظمة "صحفيون بلا حدود" في مؤشرات حرية الإعلام والتي تُعنى بحرية الصحافة والإعلام، ورغم هذا التحسن إلا أن الأداء ما زال بعيدا عن مستهدف الرؤية مما يستوجب بذل المزيد من الجهود لتحقيق مستهدفاته.

مراجعة عدد من القوانين والتشريعات ومن بينها "قانون السلطة القضائية" و"قانون الإجراءات الجزائية" و"قانون الإجراءات المدنية والتجارية"

مراجعة تعديل قانون حماية المال العام وتجنب تضارب المصالح

تنفيذ 8 برامج تدريبية لبناء قدرات المختصين في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

توقيع اتفاقية مكة المكرمة لإنفاذ قوانين مكافحة الفساد للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

إنشاء محكمة الاستثمار والتجارة وإصدار قانونها وفقا للمرسوم السلطاني رقم (2025/35)

إصدار لائحة التفتيش القضائي

متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة

تفعيل دفع مستحقات تنفيذ الأحكام القضائية عبر أجهزة وتطبيقات الدفع الإلكتروني

تقليص متوسط مدة الحكم في الطعن من تاريخ التسجيل لدى المحكمة العليا من 186 يوما في عام 2023 إلى 136 يوما في عام 2024

مراجعة واعتماد الهيكل التنظيمي للمجلس الأعلى للقضاء، كأحد الأدوات المعززة لكفاءة القضاء من خلال الإصلاحات الهيكلية

العمل على مراجعة قانون حماية المال العام وتجنب تضارب المصالح تمهيداً لإصداره بشكل رسمي بالتنسيق والتعاون مع الجهات

إطلاق الخطة الاستراتيجية بعيدة المدى للمجلس الأعلى للقضاء (2024-2040)

دراسة الفجوات التشريعية في مؤشر جاهزية الأعمال استعدادا للانضمام للمؤشر

إصدار 14 قانونا خلال الفترة (2025/2024) تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي، وتحقيق الحماية الاجتماعية والتنمية المستدامة، ومواكبة التغيرات الإقليمية والعالمية

ربط تقني بين النظام القضائي للادعاء العام وسجل الأحوال المدنية للإشعار بأية قضايا تقيّد ضد المستثمرين

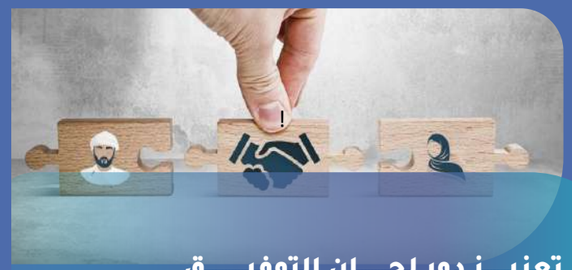

تعزيز دور لجان التوفيق والمصالحة

الانضمام إلى الشبكة العربية لمكافحة الفساد

المشاركة في (7) اجتماعات فنية على الصعيد الإقليمي والدولي في مجال مكافحة الفساد

تحقيق سلطنة عُمان **تقدمًا ملحوظًا في مؤشر مدركات الفساد لعام 2024**، حيث تقدمت 20 مركزًا لتحتل المرتبة 50 عالميًا

قضاء
sjc.gov.om

تدشين البوابة الإلكترونية "قضاء" والتي تقدم مجموعة متكاملة من الخدمات والمعلومات للمتعاملين مع النظام القضائي، مع التركيز على سهولة الاستخدام والوصول الشامل

نشر تقارير سنوية بنتائج أعمال جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة لتعزيز التواصل بهدف ترسيخ مبدأ الشفافية

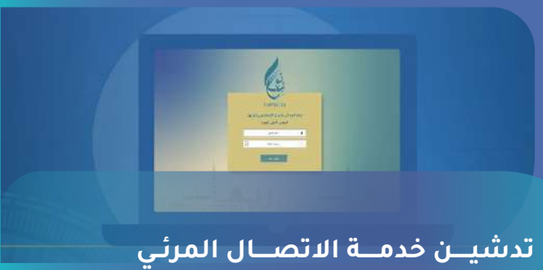

تدشين خدمة الاتصال المرئي لخدمات الكاتب بالعدل في ديسمبر 2024

تعزيز المنظومة القضائية

- مراجعة عدد من القوانين والتشريعات ومن بينها "قانون السلطة القضائية" و" قانون الإجراءات الجزائية" و"قانون الإجراءات المدنية والتجارية".
- تنظيم دورات متخصصة لتدريب أعضاء السلطة القضائية حول قضايا الملكية الفكرية.
- تحديث عدد من المشروعات والقوانين، من بينها مشروع قانون الإجراءات الجزائية في سبيل إيجاد نظام قضائي أكثر حداثة وعدالة وشفافية وإحالة مشروعات القوانين إلى الجهات المختصة بإصدارها.
- تطوير نصوص قانونية حديثة لتعزيز آليات وإجراءات مكافحة الجرائم الإلكترونية والاقتصادية.
- تنظيم دورات متخصصة لتدريب أعضاء السلطة القضائية حول قضايا الملكية الفكرية، بهدف حماية الملكية الفكرية ومنها على سبيل المثال البرنامج التدريبي الذي عقده المكتب الأمريكي لبراءات الاختراع والعلامات التجارية في العاصمة واشنطن.
- إعداد الخطة التشغيلية الأولى (2024-2030) ضمن الخطة الاستراتيجية بعيدة المدى للمجلس الأعلى للقضاء (2024-2040).
- العمل على دراسة متوسط المدد الزمنية لمراحل التقاضي، بدءًا من تاريخ تسجيل الدعوى، مروراً بموعد انعقاد الجلسة الأولى، ووصولاً إلى تاريخ صدور الحكم القضائي. وقد أثمرت هذه الجهود عن وضع مستهدفات لخفض هذه المدد الزمنية.
- العمل على تأسيس "المحاكمات الإلكترونية المرئية" ضمن الخطة التشغيلية الأولى للمجلس (2024-2030)، بهدف تسهيل الوصول للمتقاضين وتحقيق العدالة الناجزة وتسهيل الوصول إليها باستخدام الوسائل التقنية الحديثة. ومن أبرز التطبيقات الميدانية لهذه الجهود، تفعيل جلسات التقاضي عن بُعد عبر الاتصال المرئي في بعض المحاكم.
- تعزيز فعالية الفصل في القضايا وتقليل مدد التقاضي، فقد تم تعيين (23) قاضيا أدّوا اليمين القانونية لتولي القضاء بعد اجتيازهم التأهيل والتدريب بالمعهد العالي للقضاء، إضافة إلى تعيين (21) وكيل ادعاء عام ثان أدّوا اليمين القانونية لتولي أمانة الدعوى العمومية وتطبيق القوانين وتنفيذ الأحكام بحياد وعدالة لحماية المجتمع وتعزيز سيادة القانون. كما تم رفد دوائر الكتاب بالعدل بـ (27) كاتبًا بالعدل لتعزيز كفاءة العمل بها.
- العمل على تفعيل خطة اتصالية متكاملة لتعزيز الثقة بالمنظومة القضائية والعدلية محليا ودوليا والتي تشمل مبادرات وبرامج لنشر الوعي والثقافة القانونية للمجتمع الداخلي والخارجي بمختلف فئاته، وتعزيز الثقة، وترسيخ مبادئ العدالة وسيادة القانون.
- إصدار عدة أدلة استرشادية خلال عامي 2024 و2025 للخدمات القضائية المقدمة للجمهور، وتوصيف إجراءات التقاضي ضمن البوابة الموحدة للقضاء. وبلغت الخدمات المعلنة والمدونة في الأدلة الاسترشادية (142) خدمة بنسبة (76%) من إجمالي الخدمات.
- يتم العمل على بناء مكتبة قضائية رقمية متخصصة تضم الإصدارات القضائية والقانونية كالأحكام والمبادئ القضائية وستكون متاحة لكافة المستفيدين. وتعتبر المكتبة القضائية منصة رقمية حديثة تتيح للمؤسسة مشاركة إسهاماتها العلمية والفكرية ونشرها ضمن مساحة سحابية محلية خاصة بها. وسيتم تعزيزها بخصائص الذكاء الاصطناعي وتعلّم الآلة حتى توفر خصائص أكثر للقارئ، علاوة على ذلك يتم ربطها مع مختلف مصادر المعرفة في عُمان وخارجها. وتوفر المكتبة خيارات واسعة لعرض وتصفح مختلف تصنيفات المصادر المعرفية.
- تدشين مبادرة "بروة" بهدف رفع الوعي بالإجراءات القانونية.
- تحسين البيئة الاستثمارية وسوق العمل وذلك عن طريق

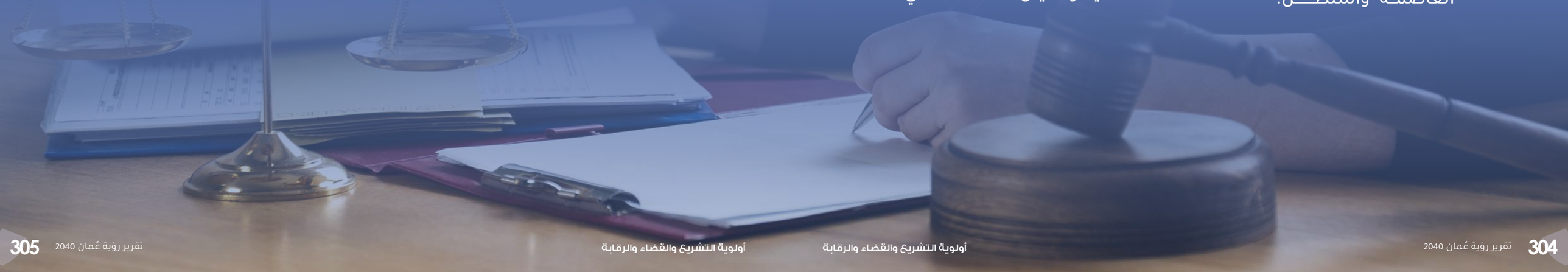

تطوير الأطر الإدارية والتشريعية ذات الصلة، من خلال تقديم حوافز متنوعة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، وتشمل هذه الحوافز الإعفاءات الضريبية، وتوسيع مجالات الاستثمار، وسن تشريعات تضمن حماية الاستثمارات من التأمين أو المصادرة.

- يتم العمل على حلحلة التحديات القانونية الناجمة عن العلاقات التعاقدية بين ملاك العقارات والمستثمرين والمستأجرين، سواء في الوحدات السكنية أو المحال التجارية والصناعية، الأمر الذي استدعى استحداث آليات قانونية جديدة لمعالجة هذه النزاعات بما يحقق العدالة الناجزة والكفاءة في البتّ في هذا النوع من القضايا. لذلك، ومن خلال تعزيز القضاء البديل فقد صدر المرسوم السلطاني رقم (12/2025) بتعديل بعض أحكام المرسوم السلطاني رقم (6/89) بشأن تنظيم العلاقة بين ملاك ومستأجري المساكن والمحال التجارية والصناعية، وتسجيل عقود الإيجار الخاصة بها. وتسري أحكام هذا التعديل على الدعاوى المتعلقة بالمنازعات التجارية، ونزاعات الإيجار، والمنازعات العمالية الفردية، وعقود مقاولات البناء، إضافة إلى القضايا المتعلقة بالمحررات الرسمية الصادرة من الكاتب بالعدل.
- يتم العمل على إعداد مشروع "تطوير القضاء المتخصص في الجوانب التجارية والضريبية والاستثمارية " ضمن الخطة التشغيلية الأولى (2024-2030) لاستراتيجية المجلس الأعلى للقضاء والتي تم اعتمادها من المقام السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم، رئيس المجلس الأعلى للقضاء. حيث يهدف المشروع إلى إعداد قضاة متخصصين نوعيا في الدعاوى التجارية ورفع كفاءتهم من خلال برامج تأهيلية وتدريبية متخصصة داخل وخارج عُمان على (4) دفعات خلال فترة تنفيذ الخطة التشغيلية الأولى.
- أقيمت الندوة الدولية بعنوان "استشراف الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي" بمشاركة مجتمعية واسعة من داخل عُمان وخارجها، هدفت إلى مناقشة التصورات المستقبلية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء واستشراف الأثر المحتمل لهذه التقنيات على النظام القضائي.
- تشجيع ثقافة الحوار من خلال البرامج والصحف وإجراء الحوارات مع المختصين في الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، كما تم نشر (151) مادة صحفية ضمن صفحات الجريدتين (عُمان، عُمان أوبزيرفر)والحساباتالإلكترونية.
- تدريب مقدمي البرامج الإذاعية والتلفزيونية على إدارة النقاشات المتعددة الآراء بشكل احترافي وتكثيف التغطيات الإخبارية ونشر المزيد من المواد الصحفية لتعزيز حرية التعبير ونشر ثقافة الحوار.
- نشر مواد تعزز الشفافية والمساءلة كالتقارير المالية والإحصاءات المتعلقة بالأداء الحكومي، حيث تم نشر (95) مادة صحفية عن الشفافية والمساءلة.

أبرز مؤشرات الأداء في «كفاءة إدارة القضايا وتنفيذ الأحكام»

المؤشر	خط الأساس 2023	مؤشر الأداء في 2024	المستهدف في 2024
مُتوسط مدة الحكم في الطعن من تاريخ التسجيل لدى المحكمة العليا	186 يوم	136 يوم	164 يوم
نسبة الإنجاز العامة في الطعون المسجلة لدى المحكمة العليا	63%	67%	66%
الدعاوى المُتداولة لأكثر من (90) يومًا ولم تتجاوز (120) يومًا لدى محاكم الاستئناف	8%	6%	7%
متوسط مدة الانتظار للحصول على الصيغة التنفيذية	13 يوم	8 أيام	11 أيام
نسبة إعلان السندات التنفيذية	95%	96%	100%

تعزيز المنظومة التشريعية

شـهدت سـلطنة عُمـان خلال عامـي 2024 و2025 حراكًا تشـريعيًا نوعيًا تجسـد في إصـدار مجموعـة مـن القوانيـن التي تهـدف إلى تعزيـز النمـو الاقتصـادي، وتحقيق الحمايـة الاجتماعيـة، وتحقيـق التنميـة المسـتدامة، ومواكبـة التغيـرات الإقليمية والعالمية.

ومن أبرز القوانين التي تخدم الجانب الاقتصادي:

- المرسـوم السـلطاني رقـم 56/2025 بإصـدار قانـون الضريبة على دخـل الأفراد: يعـد هـذا القانون نقلة في مسـار الإصـلاح المالي، ويسـتهدف تحقيـق العدالة الضريبيـة، وتنويـع الإيـرادات العامة، ودعـم برامج الحمايـة الاجتماعية.
- المرسـوم السـلطاني رقـم 39/2025 بإصـدار قانـون المعامـلات الإلكترونيـة: يوفـر بيئـة قانونيـة آمنة وموثوقـة للمعامـلات الرقميـة، ويعزز التحـول الرقمي فـي القطاعيـن العـام والخـاص مـن خـلال تنظيـم التوقيعـات وتحسـين جودة الخدمـات الإلكترونيـة.
- المرسـوم السـلطاني رقم 38/2025 بإصدار قانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطـق الحرة: يضـع إطارًا قانونيًا موحـدًا لجذب الاسـتثمار المحلي والدولي، وتقديـم حوافـز تنافسـية تسـهم فـي تحفيـز النمـو الاقتصـادي وتوليـد فـرص العمـل في المناطـق الاقتصاديـة الخاصة والمناطـق الحرة.
- المرسـوم السـلطاني رقـم 37/2025 بإصـدار القانـون المالي: يمثل هـذا القانون حجـر الزاويـة في ضبط الإنفاق العام، وتعزيز الشـفافية الماليـة، وضمان كفاءة إعـداد وتنفيذ الميزانيـة العامة للدولة.
- المرسـوم السـلطاني رقم 2/2025 بإصـدار القانون المصرفي: يعـزز هذا القانون مـن الاسـتقرار المالـي ويواكب التطـورات العالمية فـي القطـاع المصرفي، مع دعم الشـمول المالـي وحماية حقـوق العملاء.
- المرسـوم السـلطاني رقـم 47/2024 بإصـدار قانـون حمايـة الودائـع المصرفية: يرسّـخ ثقـة المتعامليـن في النظـام المصرفي من خـلال ضمان حمايـة الودائع وتقليـل المخاطـر على المدخرين، كما يشـجع على الادخار.
- المرسـوم السـلطاني رقـم 22/2025 بإصـدار قانـون السـلكين الدبلوماسـي والقنصلي: ينظّم شـؤون العمل الدبلوماسـي العُماني، ويحـدّث الأطر القانونية المرتبطـة بالتمثيـل الخارجـي بمـا يعكـس مكانة سـلطنة عُمـان الدولية.

ومن أبرز القوانين التي تخدم الجانب الاجتماعي:

- المرسـوم السـلطاني رقـم 43/2025 بإصـدار قانـون الصحة العامة: يرسـم هذا القانـون إطـاراً قانونيـاً شـاملاً يعزز مـن الوقايـة المجتمعيـة والصحـة البيئية، ويرسـخ مبـادئ الرعاية الصحية الشـاملة والتصدي للمخاطـر الصحية والحالات الطارئـة، وتحقيق الأمـن الدوائي.

- المرسـوم السـلطاني رقم 44/2025 بإصـدار قانون تنظيم نقـل وزراعة الأعضاء والأنسـجة البشـرية: ينظم هذا القانون الجوانب الأخلاقية والطبية لنقل وزراعة الأعضـاء، ويكفـل حماية حقوق المتبرعين والمسـتفيدين ضمن معايير دولية.
- المرسـوم السـلطاني رقم 58/2024 بإصدار قانون الإعلام: ينظم البيئة الإعلامية لجعلهـا متوازنة وتحتـرم حرية التعبير وتراعـي المصلحة العامـة، ويعزز القانون من مهنية المؤسسـات الإعلاميـة وتنظيم المحتوى.

كمـا تـم تعديـل بعض القوانيـن التـي دخلت حيـز التنفيذ للتناسـب مـع المتغيرات وتوضيحهـا بشـكل أدق، مثـل تعديـل بعض بنـود قانـون الحمايـة الاجتماعية.

ومـن أبـرز القوانين التـي تخدم حوكمـة الجهـاز الإداري للدولة وجانب التشـريع والقضاء:

- المرسـوم السـلطاني رقـم 41/2024 بإصـدار قانـون المحامـاة والاستشـارات القانونيـة: يهدف إلـى تنظيم مهنة المحامـاة والارتقاء بها، وضمان اسـتقلالية المحامـي وكفاءتـه المهنية.
- المرسـوم السـلطاني رقـم 52/2024 بإصـدار قانـون السـجلات الوطنيـة: يوفّـر إطـارًا موحـدًا لإدارة وتكامـل البيانـات الوطنيـة، بمـا يعـزز كفـاءة اتخـاذ القـرار ويدعـم التحـول الرقمي.
- المرسـوم السـلطاني رقـم 21/2024 بإصـدار قانـون البصمـات الحيويـة: ينظـم اسـتخدام الخصائـص البيومتريـة للأفـراد فـي المجـالات الأمنيـة والمدنية، بما يضمـن حمايـة الخصوصيـة وتعزيـز الأمن.

كمـا تـم تعديـل بعض القوانيـن التـي دخلت حيـز التنفيذ للتناسـب مـع المتغيرات وتوضيحهـا بشـكل أدق، مثـل بعـض أحكام قانـون الجـزاء وقانون حالـة الطوارئ.

ومن أبرز القوانين التي تخدم الجانب البيئي:

- المرسـوم السـلطاني رقـم 45/2024 بإصـدار قانـون تنظيـم الاتجار فـي الأحياء الفطريـة: يهـدف هذا القانون إلى الحفـاظ على التنوع الحيـوي والحد من التجارة غيـر المشـروعة فـي الكائنـات الحيـة، انسـجامًا مـع التزامـات سـلطنة عُمـان البيئية.

أبـرز اللوائـح التنظيميـة والتنفيذيـة الصـادرة خلال عامـي 2024-2025

تعـد اللوائح التنفيذية والتنظيمية مكمّلة للتشـريعات والقوانين الرئيسـية وقد تم تطويرهـا عبـر إصدار وتعديل عدد منها بهدف تعزيز كفـاءة الأداء الحكومي وتحقيق مسـتهدفات الرؤية. ومن بين أبـرز هذه اللوائح:

الجانب الاقتصادي:

- اللائحـة التنفيذيـة لقانون الدين العـام (وزارة المالية - قرار رقـم 231/2025): تُعد أداة مركزيـة لتنظيـم الاقتـراض الحكومي الداخلـي والخارجي، وتعزيز الشـفافية والانضبـاط المالي فـي إدارة الدين العام.
- لائحـة تنظيم السـندات والصكـوك (الهيئة العامة لسـوق المال - قـرار رقم ب م / 58 / 4 / 2024): وضـع ضوابـط وإجـراءات تنظيمية لإصدار وتداول السـندات والصكـوك فـي السـوق العُمانـي، مـع تحديـد حقـوق المسـتثمرين، والتزامات الجهـات المصـدرة، وآليـات الإفصـاح والحوكمـة. وتهـدف اللائحـة إلـى تحفيـز أدوات التمويـل طويل الأجـل، وتنويع مصادر التمويل، وتعزيز عمق سـوق رأس المـال، بما يُسـهم فـي تمويـل المشـاريع التنموية والاسـتثمارية تماشـيًا مع أهـداف التنويع الاقتصـادي لرؤية عُمـان 2040.

الجانب الاجتماعي:

- اللائحـة التنفيذيـة لقانون الحمايـة الاجتماعيـة (وزارة التنميـة الاجتماعية - قرار رقـم ر/2025/7): والتـي جـاءت لتدعـم التطبيـق الفعلـي لأحـكام قانـون الحماية الاجتماعيـة، وتُسـهم في ضمان العدالة والاسـتدامة المالية لمنظومة المنافع والتأمينـات الاجتماعية.
- اللائحـة التنظيميـة لـدور الرعايـة الاجتماعيـة (وزارة التنميـة الاجتماعيـة - قـرار رقـم 2025/169): تنظيم وتعزيز جودة الرعاية المؤسسـية للفئـات الأكثر احتياجاً، وتضـع معاييـر واضحة لإدارة وتشـغيل دور الرعايـة بكفاءة إنسـانية ومهنية.
- اللائحـة التنظيميـة لعمـل لجـان التنميـة الاجتماعية والفـرق التطوعيـة (وزارة التنميـة الاجتماعيـة - قـرار رقـم 2024/217): تنظيـم وتفعيـل دور لجـان التنمية الاجتماعيـة والفـرق التطوعيـة فـي مختلـف ولايـات سـلطنة عُمـان، مـن خلال تحديـد اختصاصاتهـا، وآليات تشـكيلها، وأطـر عملها، بما يعزز مسـاهمتها في التنميـة المجتمعيـة، ويضمـن تكامـل جهودهـا مع سياسـات وبرامج الـوزارة.
- اللائحـة التنفيذية لقانون تنظيم مزاولة مهنة الطب والمهن الطبية المسـاعدة (وزارة الصحـة - قـرار رقـم 2024/231): تنظيـم شـروط وضوابـط مزاولـة مهنـة الطب والمهن الطبية المسـاعدة في سـلطنة عُمان، من خلال تحديد متطلبات الترخيـص، ومعاييـر التأهيل المهني، وآليات المسـاءلة والانضبـاط، بما يضمن سـلامة المرضـى، وجودة الخدمـات الصحيـة، والتزام الكـوادر الطبيـة بالمعايير المهنية والأخلاقية.
- لائحـة التحكم في الضوضاء في البيئة العامة (هيئة البيئة - قرار رقم 2024/296): تنظيـم وضبـط مسـتويات الضوضاء فـي الأماكن العامـة والمناطق السـكنية والتجاريـة والصناعيـة، مـن خـلال تحديـد الحـدود المسـموح بهـا لمسـتويات الضجيـج، وآليـات المراقبة والقيـاس، والجزاءات علـى المخالفـات، بهدف الحد مـن التلـوث السـمعي وتعزيز جـودة الحياة والصحـة العامة.

جانب الحوكمة والرقابة والتشريعات:

- اللائحـة التنظيميـة للتحول الرقمـي الحكومـي (وزارة النقل والاتصـالات وتقنية المعلومـات - قـرار رقـم 2025/108): تُشـكل مرجعيـة لتسـريع التحـول الرقمي فـي الجهـات الحكوميـة، وضمان التوافـق مع أفضل الممارسـات فـي مجالات الحوكمـة الرقميـة، والبيانـات المفتوحة، والخدمـات الذكية.
- اللائحـة التنفيذيـة لقانـون المحامـاة والاستشـارات القانونيـة (وزارة العـدل والشـؤون القانونية - قرار رقم 2025/66): تُنظّم اللائحة مهنة المحاماة وتُسـهم فـي تعزيـز كفاءتها واسـتقلاليتها، بمـا يدعم منظومـة العدالة.

الجانب البيئي:

- لائحـة تنظيـم حيـازة الحيوانـات البريـة المستأنسـة (هيئـة البيئـة - قـرار رقـم 2024/150): تنظيـم امتلاك وتربية الحيوانات البرية المستأنسـة من قبل الأفراد والمؤسسـات، من خلال وضع ضوابط وإجراءات واضحة للتسـجيل والترخيص، وضمـان توفيـر البيئة المناسـبة لرعايتهـا، بما يراعي السـلامة العامـة، والرفق بالحيـوان، والحفـاظ علـى التنـوع الأحيائي. كما تهـدف إلى الحد من الممارسـات العشـوائية وغيـر القانونيـة التي قد تؤثر سـلبًا على البيئة أو على صحة الإنسـان والحيوان.

أبرز القوانين التي صدرت خلال الفترة (2024/2025)

أبرز القوانين	مرسوم سلطاني رقم 56 / 2025 بإصدار قانون الضريبة على دخل الأفراد.
	مرسوم سلطاني رقم 43 / 2025 بإصدار قانون الصحة العامة.
	مرسوم سلطاني رقم 44 / 2025 بإصدار قانون تنظيم نقل وزراعة الأعضاء والأنسجة البشرية.
	مرسوم سلطاني رقم 39 / 2025 بإصدار قانون المعاملات الإلكترونية.
	مرسوم سلطاني رقم 37 / 2025 بإصدار القانون المالي.
	مرسوم سلطاني رقم 38 / 2025 بإصدار قانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة.
	مرسوم سلطاني رقم 22 / 2025 بإصدار قانون السلكين الدبلوماسي والقنصلي.
	مرسوم سلطاني رقم 2 / 2025 بإصدار القانون المصرفي.
	مرسوم سلطاني رقم 41 / 2024 بإصدار قانون المحاماة والاستشارات القانونية.
	مرسوم سلطاني رقم 58 / 2024 بإصدار قانون الإعلام.
	مرسوم سلطاني رقم 52 / 2024 بإصدار قانون السجلات الوطنية
	مرسوم سلطاني رقم 47 / 2024 بإصدار قانون حماية الودائع المصرفية.
	مرسوم سلطاني رقم 35 / 2024 بإصدار قانون تنظيم الاتجار في الأحياء الفطرية.
	مرسوم سلطاني رقم 21 / 2024 بإصدار قانون البصمات الحيوية.
أبرز التعديلات في القوانين	مرسوم سلطاني رقم 60 / 2025 بتعديل بعض أحكام المرسوم السلطاني رقم 52 / 2023 بإصدار قانون الحماية الاجتماعية.
	مرسوم سلطاني رقم 41 / 2025 بتعديل نظام صندوق الحماية الاجتماعية.
	مرسوم سلطاني رقم 11 / 2025 بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء.
	مرسوم سلطاني رقم 13 / 2024 بتعديل بعض أحكام قانون حالة الطوارئ.

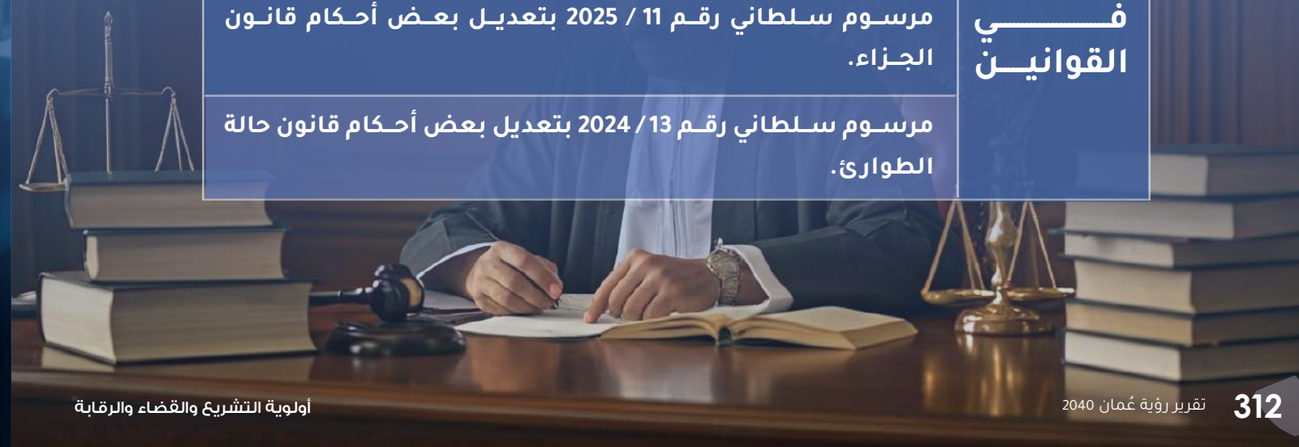

تعزيز المنظومة الرقابية

- استكمال الربط الإلكتروني من قبل جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بالجهات المشمولة بالرقابة.
- بناء قدرات المختصين في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.
- دراسة إمكانية الانضمام إلى الرابطة الدولية لهيئات مكافحة الفساد IACCA.
- التوقيع على عدد من مذكرات التفاهم مع هيئات مكافحة الفساد على الصعيد الإقليمي والدولي.
- السعي إلى تنويع وزيادة مصادر التقييم التي تعتمد عليها منظمة الشفافية الدولية.
- تنفيذ 73 نشاطا لتعزيز الوعي المجتمعي وترسيخ قيم النزاهة وحماية المال العام.
- تعزيز مبدأ المشاركة المجتمعية في حماية المال العام، حيث تم استقبال (1378) شكوى وبلاغاً من خلال نافذة الشكاوى والبلاغات وذلك في مؤشر يعكس مستوى الوعي المجتمعي بأهمية الإبلاغ عن أي مساس بالمال العام.
- متابعة تنفيذ الخطة الوطنية لتعزيز النزاهة من خلال التنسيق مع الجهات المعنية بتنفيذ الخطة للتوافق على الأدوار والمسؤوليات المنوطة بها، وتتم متابعة تنفيذ المبادرات والمشاريع المتوافق عليها من خلال لوحة إدارة المؤشرات، وبلغ عدد المبادرات والمشاريع المعتمدة في اللوحة (226) مبادرة ومشروع من أبرزها (تعديل قانون حماية المال العام وتجنب تضارب المصالح، إصدار القانون المالي، إصدار لائحة التفتيش القضائي، إصدار لائحة تنظيم المحتوى المحلي، وخطب الجمعة، ونظام إدارة أمن المعلومات الإلكترونية بوزارة التربية والتعليم، وبناء قدرات المختصين في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد والأنشطة التوعوية والبرامج التدريبية التخصصية).

- رفع نسبة الوعي بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد لدى أفراد المجتمع بالتعاون مع المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لإعادة تنفيذ الاستطلاع خلال عام 2025، بعد الاستطلاع الذي تم تنفيذه في عام 2023 والذي استهدف قياس مستوى الوعي المجتمعي بمفهوم النزاهة وقياس إدراك المخاطر المترتبة على غياب النزاهة في المجتمع.
- في إطار التعاون والشراكة مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية تمت مراجعة (3) أدلة استرشادية في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وهي:
  - دليل تعزيز النزاهة من خلال حوكمة الشركات المملوكة للدولة.
  - الدليل الاسترشادي للمسؤولية الشخصية المعنية عن جرائم الفساد.
  - دليل إتاحة المحتوى الإعلامي والتوعوي للهيئات والأجهزة المسؤولة عن تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

الخلاصة

في ظل قراءة المؤشرات الحالية والجهود المبذولة وتوافر الأدوات والممكّنات لأولوية التشريع والقضاء والرقابة، شهدت الأولوية حراكا ساهم في تحريك مؤشراتها، وقد ساهمت استراتيجية المجلس الأعلى للقضاء في وضع خارطة طريق تهدف إلى رفع كفاءة المنظومة القضائية والتي انعكست إيجابا على أداء المنظومة القضائية، كما ساهمت خطة تعزيز النزاهة في ضمان تكامل الجهود الوطنية التي تهدف إلى تعزيز المنظومة الرقابية.

وعلى الرغم من هذه الجهود، إلا أن مؤشرات الأولوية ما زالت بحاجة إلى المزيد من الجهود لتضعها في مسار أفضل وفق ما تنشده الرؤية. ويستوجب التركيز في المرحلة المقبلة البناء على ما تم في الأولوية من ناحية تمكين ومتابعة الاستراتيجيات والخطط طويلة المدى والتي تم إعدادها لضمان تحريك المكونات الضرورية في الأولوية، والعمل على تفعيل أدوات القضاء البديل، والإسراع في تفعيل القضاء المتخصص في الجوانب التجارية والضريبية والاستثمارية، وتعزيز ديناميكية ومرونة القوانين والتشريعات، وتوظيف تقنيات المستقبل بما يخدم تحريك مرتكزات الأولوية.

أولويــة حوكمة الجهــاز الإداري للدولــة والمــوارد والمشاريــع

التوجه الإستراتيجي للأولــوية

جهاز إداري مرن مبتكر وصانع للمستقبل قائم على مبادئ الحوكمة الرشيدة.

الأهداف الإستراتيجية للأولوية

- أداء وخدمات حكومية بجودة عالية.
- معايير تنافسية واضحة لشغل المناصب القيادية في القطاع الحكومي والمؤسسات التابعة له
- قرارات حكومية ذات توازن وموثوقية.
- شفافية وإفصاح مؤسسي راسخ يكفل حق الوصول للمعلومات
- قطاع حكومي فعال في مجال التخطيط والتنظيم والمتابعة والتقويم ذو هيكلة قطاعية ويستشرف المستقبل
- شراكة متوازنة ومستدامة وأدوار متكاملة بين أطراف العلاقة من القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع المدني والأفراد لضمان أداء مؤسسي فعال
- حوكمة فاعلة للموارد والمشاريع

المؤشر	مستهدف 2030	مستهدف 2040
مؤشرات الحوكمة العالمية - الكفاءة الحكومية	القيمة > 1.26 أو من أفضل 30 دول	القيمة > 1.8 أو من أفضل 10 دول
مؤشرات الحوكمة العالمية - سيادة القانون	القيمة > 1.2 أو من أفضل 30 دول	القيمة > 1.8 أو من أفضل 10 دول
مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية	القيمة > 0.8301 أو من أفضل 20 دولة	القيمة > 0.8783 أو من أفضل 10 دول

أهمية الأولوية في منظومة الرؤية

تأتي أولوية القيادة والإدارة الاقتصادية في أعلى سلم الهرم في أولويات محور الاقتصاد والتنمية وتفعيلها بالشكل الذي تهدف له الرؤية (قيادة، إدارة، تخطيط، متابعة) بصلاحيات ملزمة أمر ضروري من أجل تحريك الأولويات الأخرى وتوجيه بوصلة الشأن الاقتصادي.

مؤشر تطوير الحكومة الالكترونية

التصنيف

القراءة المرجعية 2022	القراءة الحالية 2024	مستهدف 2030	مستهدف 2040
50	41	من أفضل 20 دولة	من أفضل 10 دول

يتم إصدار تقرير مسح الحكومة الالكترونية كل سنتين من قبل شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية التابعة لإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ويقيس أداء 193 دولة عبر ثلاثة محاور (مؤشر الخدمات الحكومية على الإنترنت، والبنية التحتية للاتصالات، ورأس المال البشري) باستخدام 9 مؤشرات. ويوفر التقرير لصناع القرار أداة لتحديد نقاط القوة وفرص التحسين في الحكومة الإلكترونية، وتوجيه سياسات واستراتيجيات الحكومة الإلكترونية. وتظهر آخر القراءات للمؤشر تحسنا في التصنيف والقيمة، حيث تحسنت سلطنة عُمان 9 مراتب في التصنيف، من المرتبة 50 في عام 2022 إلى المرتبة 41 في عام 2024.

مؤشرات الحوكمة العالمية - الكفاءة الحكومية

التصنيف

القراءة المرجعية 2022	القراءة الحالية 2023	مستهدف 2030	مستهدف 2040
98	81	من أفضل 30 دولة	من أفضل 10 دول

يقيس المؤشر مدى جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمات المدنية، ودرجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط السياسية، وجودة الأنظمة وتطبيقها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه الأنظمة. ويُعنى بتطوير ورفع مستوى كفاءة وفعالية الأداء الحكومي، وتظهر آخر قراءة للمؤشر لسنة 2023 تحسن سلطنة عُمان مقارنة بعام 2022 في التصنيف والقيمة، حيث تحسنت 17 مرتبة في التصنيف وحققت المرتبة 81 بعد أن كانت في المرتبة 98 في عام 2022، كما تحسنت في القيمة من 0.02 في عام 2022 إلى 0.27 في عام 2023، واستقى المؤشر بياناته لسلطنة عُمان لعام 2023 من 5 مصادر مقارنة بـ 4 مصادر في عام 2022، حيث تمت إضافة بيانات المنتدى الاقتصادي العالمي والتي تعنى برفد بيانات تتعلق بجودة البنى الأساسية وجودة التعليم الأساسي، والذي بدوره ساهم بشكل مباشر في تحسن سلطنة عُمان في المؤشر العام.

مؤشرات الحوكمة العالمية - سيادة القانون

التصنيف

القراءة المرجعية 2022	القراءة الحالية 2023	مستهدف 2030	مستهدف 2040
72	64	من أفضل 30 دولة	من أفضل 10 دول

يقيس المؤشر مدى ثقة المتعاملين بتطبيق القوانين من قبل الحكومة بشكل متساو على الأفراد والمنظمات، وبشكل خاص الثقة في مدى إنفاذ العقود، وحماية حقوق الملكية، وعمل الشرطة، والمحاكم، فضلا عن احتمال حدوث الجرائم والعنف. وبناء على آخر تحديث لقراءة المؤشر من البنك الدولي لعام 2023، تحسنت سلطنة عُمان في المؤشر لعام 2023 في القيمة والتصنيف، حيث حققت التصنيف 64 لعام 2023 متحسنة بـ 8 درجات مقارنة بعام 2022، كما تحسنت في قيمة المؤشر من 0.51 في عام 2022 إلى 0.61 لعام 2023، واستقى المؤشر بياناته لسلطنة عُمان لعام 2023 من 7 مصادر مقارنة بـ 6 مصادر في عام 2022، وجاء التحسن مدفوعا بإضافة بيانات المنتدى الاقتصادي والتي توفر بيانات تعنى بمعدلات الجريمة المنظمة واستقلال القضاء وحرية التملك الفكرية وكفاءة الإطار القانوني.

تطوير مؤشرات قياس لـ58 جهة حكومية وإدراجها في منظومة المتابعة والتقييم

تأسيس 63 مكتبا لمتابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 في مختلف الجهات الحكومية

267 عدد الخدمات الحكومية التلقائية والتي تقدم دون تدخل بشري

إطلاق البوابة الوطنية الموحدة للخدمات الحكومية الإلكترونية

تبسيط 2,680 خدمة من الإجراءات الحكومية حتى 2024 من أصل 2,869 كمستهدف حتى 2025

التعاون مع 26 شركة صغيرة ومتوسطة لتنفيذ مشاريع التحول الرقمي الحكومي

اعتماد 36 خطة تدريبية وتأهيلية لموظفي وحدات الجهاز الإداري للدولة

تطبيق منظومة قياس الأداء الفردي على 67 وحدة حكومية تضم أكثر من 200 ألف موظف

77% نسبة الإجادة في التحول الرقمي للمؤسسات الحكومية

تحقيق سلطنة عُمان التصنيف 45 عالميًا في مؤشر جاهزية الحكومة للذكاء الاصطناعي

إعداد وتأهيل 64 فريق فني معني بتطوير ملف الجدارات في الوحدات الحكومية

إطلاق نموذج الممكّن الشخصي الذكي "نديم" كأول مستشار وممكّن شخصي في سلطنة عُمان

سلطنة عُمان في القائمة الأولى عالميًّا للدول الأكثر جاهزية في الأمن السيبراني

تنفيذ أكثر من 365 ألف زيارة تفتيشية خلال عام 2024 على الأسواق المركزية لتعزيز الرقابة على الأسواق وضمان استقرار الأسعار وامتثال المزودين للتشريعات والأنظمة المعمول بها

تعميم الإطار الوطني للجدارات الوظيفية على جميع وحدات الجهاز الإداري للدولة خلال الربع الأول من العام 2025م

إطلاق المنصة الإلكترونية لتطبيق **الإطار الوطني للجدارات الوظيفية** على منهجيات الموارد البشرية

بناء **منصة إلكترونية متكاملة** للتمكين الشخصي لرقمنة عمليات الكوتشنج وتسهيل انتشارها

تنفيذ حملة ميدانية لـ 197 مؤسسة بهدف التأكد من مدى التزامها بتطبيق القرار القاضي بحظر استخدام أكياس التسوق البلاستيكية

العمل على **تجهيز النسخة المطوّرة من نظام "ميدان"** المعني بإدارة الشكاوى والبلاغات المتعلقة بحماية المستهلك خلال 2025

تطبيق لائحة تنظيم المشاريع الحكومية، ودليل إدارة **المشاريع الحكومية** بهدف توحيد منهجيات وأساليب تنفيذ المشاريع وتعزيز الرقابة والجودة

تحقيق وفورات مالية في المناقصات المسندة والمشتريات الحكومية بلغت أكثر من 30 مليون ريال عُماني من خلال تعزيز حوكمة المشاريع وتطبيق منهجيات فنية متقدمة في تقييم وتنفيذ العقود

ارتفاع عدد المناقصات المطروحة من 23 مناقصة في عام 2023 إلى 100 في عام 2024

إطلاق المنصة الوطنية للمقترحات والشكاوى والبلاغات "تجاوب"

بلغ عدد المؤسسات الحكومية المتصلة بمنصة تجاوب 56 مؤسسة حتى يونيو 2025

إطلاق مشروع تطوير وتوحيد معايير قياس رضا المستفيدين عن الخدمات الحكومية

إطلاق الإطار التنظيمي لحوكمة وإدارة البيانات الوطنية

تدشين المنصة الوطنية للبيانات المفتوحة

منظومة التخطيط والمتابعة

- مراجعة وتطوير المنظومة الشاملة لتحقيق رؤية عُمان 2040 لضمان مواكبتها لنظم ومنهجيات المتابعة والتقييم ومنهجيات الدعم المتبعة لتحقيق مستهدفات الرؤية.
- تطوير أدوات المستوى التوجيهي لرؤية عُمان 2040 بما يضمن ديناميكية الرؤية في التعامل مع المستجدات والمتغيرات العالمية والمحلية.
- جاري العمل على تضمين مؤشرات الرؤية المستحدثة في منظومة المتابعة والتقييم وفق جاهزيتها.
- إعداد الخطة الخمسية الحادية عشرة وفق منهجية محسنة تأخذ في الحسبان الدروس المستفادة من مراجعة الخطة الخمسية العاشرة.
- مراجعة الاستراتيجيات القطاعية بهدف مواءمتها وضمان جودة مكوناتها، والعمل على تطوير دليل استرشادي لصياغة الخطط الاستراتيجية.
- استحداث مفهوم المؤشرات المرحلية وتفعيلها مع الجهات المعنية بتحريك هذه المؤشرات، وهي المؤشرات التي تقيس مدى التقدم في الأجندة الوطنية ذات الأهمية المرحلية، ويندرج تحت هذه المؤشرات (مؤشرات التنويع الاقتصادي، المؤشرات الاستثمارية، مؤشرات التشغيل، مؤشرات التحول الرقمي، مؤشرات الذكاء الاصطناعي) وغيرها من المؤشرات التي يستوجب التركيز عليها وتظافر الجهود لتحقيقها.
- بلغ عدد الجهات الحكومية التي تم تطوير مؤشرات قياس لها وإدراجها في منظومة المتابعة والتقييم 58 جهة حكومية.
- إعداد الدليل الاسترشادي لمنظومة التخطيط والمتابعة والتقييم وعقد ورش نقل معرفة لتعريف الجهات بمكونات الدليل الاسترشادي.
- نقل المعرفة للجهات الحكومية لتعريفها بمنهجيات تطوير الخطط السنوية والخطط ا لتفصيلية .
- بلغ عدد مكاتب الرؤية التي تم تأسيسها 63 مكتب في مختلف الجهات الحكومية مع استمرار تقديم الدعم والإسناد لهذه المكاتب لضمان قيامها بالأدوار المنوطة بها.
- استكمال تطوير منظومة التخطيط والمتابعة والتقييم، وهي منصة رقمية يعول عليها المساهمة في أتمتة عمليات التخطيط والمتابعة والتقييم.

المنظومة الشاملة لتحقيق رؤية عُمان 2040

تقديم الدعم والإسناد للجهات الحكومية في تحقيق رؤية عُمان 2040

- تحديد مواطن التركيز في أولويات رؤية عُمان 2040 وهي عبارة عن مرتكزات في أولويات الرؤية تتطلب تشخيصا مستمرا ومعالجة متواصلة للتحديات التي تواجهها، للوصول بها إلى مستوى من الفاعلية، وتقديم الدعم للجهات الحكومية في حلحلة التحديات المتعلقة بها.
- رصد التحديات في منظومة العمل الحكومي والتي تؤثر على قدرة الجهات على تنفيذ مستهدفاتها في الرؤية بشكل مستمر والعمل على تطوير برامج تمكينية وإسنادية تساهم في **رفع جاهزية الجهات الحكومية لتحقيق أهدافها ومؤشراتها، منها:**
  - برنامج دعم تحسين مؤشرات التنافسية.
  - برنامج دعم الدراسات والبحوث.
  - برنامج تطوير ودعم البرامج.
  - البرنامج التواصلي لرؤية عُمان 2040.
  - برنامج تبسيط الإجراءات.
  - برنامج دعم تقنيات المستقبل.
  - البرنامج الإسنادي لدعم مكاتب الرؤية.
  - البرنامج الإسنادي للشراكات المحلية والدولية.

التحول الرقمي:

- تم تبسيط 2,680 من الإجراءات الحكومية حتى 2024 من أصل 2,869 كمستهدف حتى 2025.
- تمت رقمنة 1,700 من الخدمات الحكومية حتى 2024 من أصل 2,523 كمستهدف حتى 2025.
- 26 شركة صغيرة ومتوسطة تم التعاون معها لتنفيذ مشاريع التحول الرقمي الحكومي.
- 267 خدمة حكومية تلقائية تقدم دون تدخل بشري.
- بلغ عدد المعاملات الحكومية المنجزة رقميًا أكثر من 26 مليون معاملة عبر 48 مؤسسة حكومية.
- إطلاق البوابة الوطنية الموحدة للخدمات الحكومية الالكترونية، والتي تتيح أكثر من 2000 خدمة موزعة على 23 خدمة إلكترونية من خلال 59 مؤسسة حكومية.
- 520 مليون بيان إجمالي البيانات التي تم تبادلها عبر المنصة الوطنية للتكامل الرقمي.
- 1,4 مليار بيان إجمالي البيانات التي تم تبادلها منذ تدشين المنصة الوطنية للتكامل الرقمي منذ 2017 وحتى 2024.
- 77% نسبة الإجادة في التحول الرقمي للمؤسسات الحكومية.
- **تقدمت سلطنة عُمان في مجموعة من المؤشرات الدولية الخاصة بقطاع تقنية المعلومات والاتصالات:**
  - 41 عالميًا في مؤشر تطوير الحكومة الالكترونية.
  - 45 عالميًا في مؤشر جاهزية الحكومة للذكاء الاصطناعي.
  - سلطنة عُمان في القائمة الأولى عالميًّا للدول الأكثر جاهزية في الأمن السيبراني.
  - 50 عالميًا في مؤشر جاهزية الشبكات.

منظومة الإجادة المؤسسية والفردية

- تنفيذ (43) زيارة ميدانية للوحدات الحكومية المشمولة بالتطبيق بهدف تقديم الدعم اللازم لتعزيز التطبيق السليم.
- حصر ودراسة أكثر من (430) مقترح تم استلامه عبر منصة إجادة لتحسين كفاءة النظام.
- عقد جلسة نقاشية عن أساليب التطبيق السليم للمنظومة بمشاركة (200) موظف من الوحدات الحكومية المشمولة بالتطبيق.

- نشر (8) استبانات لتقييم خصائص المنظومة وقياس رضا الموظفين عن تطبيقها.
- حصر ودراسة تحديات تطبيق المنظومة الواردة من (26) وحدة حكومية بهدف تطبيق المعالجات المناسبة.
- عقد (8) لقاءات دورية بحضور مشرفي تطبيق المنظومة ومسؤولي تطبيق الأنظمة من (67) وحدة حكومية لاستعراض المستجدات.
- تنفيذ دراسة لحصر ملحوظات ومقترحات الوحدات الحكومية والموظفين حول المنظومة بمشاركة (68) وحدة حكومية.
- استحداث (4) حقائب تدريبية تستهدف الفئات القيادية، والإشرافية، والتنفيذية، ومدراء الموارد البشرية لرفع مستوى الوعي حول التطبيق السليم للمنظومة.
- استحداث (5) نماذج عمل معيارية لحصر بيانات مؤشر سلامة تطبيق المنظومة من الوحدات الحكومية المشمولة بالتطبيق.
- تحسين منهجيات التواصل مع مشرفي التطبيق ومسؤولي الأنظمة بالوحدات الحكومية من خلال استحداث (5) قنوات مباشرة لتقديم الدعم الفوري اللازم عند الحاجة.
- إضافة (9) خصائص جديدة لمنصة «إجادة» تشمل: تفعيل خاصية التتبع للترشيحات، تطوير صفحة «المجيدين» لتشمل فئات التميز، إرسال تنبيهات فورية بنتائج التقييم.
- عقد ورشة تنمية مهارات المدربين في منظومة إجادة بمشاركة (76) مدرب من مختلف الوحدات الحكومية.
- عقد لقاءات توعوية افتراضية بحضور (550) مشارك من مدراء العموم ومسؤولي الموارد البشرية.
- تدريب حضوري «محاضرات توعوية» استهدفت أكثر من (130) ألف موظف.
- تدريب عن بُعد «محاضرات توعوية» استهدفت أكثر من (160) ألف موظف (منصة ميران).
- تعميم الأدلة الاسترشادية الخاصة بحوكمة لجان تقييم الأداء، والتظلمات، والموارد البشرية.
- تعميم الإطار العام لحوافز الإجادة المؤسسية.

إجادة
معًا..
نعزز الأداء
الحكومي

تعزيز وتطوير رأس المال البشري في وحدات الجهاز الإداري للدولة

- (36) خطة تدريبية وتأهيلية عدد خطط التدريب والتأهيل المعتمدة لموظفي وحدات الجهاز الإداري للدولة.
- (39) وحدة حكومية عدد الوحدات الحكومية المنفذة لمنهجية تقييم وقياس العائد من التدريب.
- (43) برنامج تدريبي عدد البرامج التدريبية الإلكترونية المدرجة بمنصة إجادة لتنمية الموارد البشرية.
- (50) فعالية عدد الفعاليات التدريبية المنفذة بالتعاون مع مؤسسات القطاع الحكومي والخاص، استهدفت (8,850) موظف وموظفة.
- (108) برنامج تدريبي عدد برامج التدريب العملي بمؤسسات القطاع الخاص.
- (80) منحة عدد المنح الخارجية المخصصة لموظفي وحدات الجهاز الإداري للدولة، استهدفت (179) موظف وموظفة.

المنظومة الوطنية للابتكار المؤسسي وإدارة التغيير

- استكمال العمل على ممارسات النسخة الثانية من المنظومة والتي شملت (6) ممارسات إدارية و(4) بحوث أكاديمية في مجالات الهوية المؤسسية والجودة الإحصائية، وتخطيط الموارد البشرية، والتمويل الذاتي للمؤسسات الحكومية، والقيادة الاستثنائية، وتسريع التغيير الفعال، وإعداد الموظفين الجدد، وإدارة التغيير.
- انطلاق العمل على ممارسات وبحوث النسخة الثالثة من المنظومة لـ (3) ممارسات وبحوث إدارية رئيسية شملت مجالات الثقافة المؤسسية، والتحسين المستمر، ورأس المال الفكري، وقد تلقت المنظومة طلبات مشاركة بواقع (39) وحدة حكومية، وتم اعتماد مشاركة (19) وحدة حكومية وفقاً لمعايير ومتطلبات المشاركة المعتمدة.
- العمل على المنصة الإلكترونية للمنظومة، متضمنة قاعدة بيانات للممارسات والبحوث، نظام تواصل بين الوحدات الحكومية والخاصة، وآلية أتمتة لتطبيق مخرجات الممارسات بمراحل منهجية، وحوكمة لسياسات وإجراءات التنفيذ.
- بدء تطبيق مشروع حوكمة إدارة التغيير في عدد من الوحدات الحكومية بهدف ضمان تنفيذ التغييرات المؤسسية في القطاع الحكومي بفعالية وتعزيز قدرات الوحدات الحكومية على إدارة تغييراتها في مختلف الاختصاصات والمشروعات.

مبادرة الإدارة الذكية

- البدء في تصميم نموذج ذكاء اصطناعي توليدي مخصص ومتكامل مع أنظمة الموارد البشرية والتدريب والتقييم، لضمان أتمتة العمليات وتحسين صنع القرار. ويغطي النموذج مجالات متعددة مثل تقييم التدريب الإلكتروني، والبحوث والممارسات الإدارية، ومتابعة خريجي برامج التدريب، وإدارة المواهب، والتوظيف، وتقييم الأداء الوظيفي والمراسلات الحكومية وغيرها من خدمات شؤون الموظفين بصورة ذكية.
- إطلاق نموذج الممكّن الشخصي الذكي «نديم» وهو أول مستشار وممكّن شخصي في سلطنة عُمان يعمل على تقديم الإرشاد المهني والشخصي للموظفين عبر الحوار النصي والصوتي من خلال الذكاء الاصطناعي. يقوم «نديم» بمحادثة الموظف وطرح أسئلة عميقة لفهم تحدياته وأهدافه المهنية، ثم يرشده لاكتشاف الحلول والأفكار الإبداعية واتخاذ القرارات المناسبة بشكل ذاتي. وتم تطوير نديم بواسطة فريق مشروع الإدارة الذكية مع مراعاة القيم والثقافة العُمانية، وهو ملتزم بأخلاقيات الاستخدام والسرية.
- البدء في تنفيذ مبادرة «تنمية وظائف المستقبل» الهادفة إلى إحلال الروبوتات في وظائف العمالة غير الماهرة مثل مجالات التنظيف والبستنة، بالتوازي مع توفير فئات وظيفية جديدة في مجالات تشغيل وصيانة الروبوتات والرقابة عليها، وذلك من خلال التطبيق التجريبي على ديوان عام وزارة العمل، ومحافظة شمال الباطنة في المرحلة الأولى من المشروع.
- تصميم «مسار رفع الجاهزية الوظيفية» بهدف بناء نموذج عملي متكامل لإعادة تأهيل الموظفين الحكوميين الذين تأثرت وظائفهم أو من المتوقع أن تتأثر بتقنيات الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي، وذلك بالتعاون مع وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات.

الارتقاء

الإطار الوطني للجدارات الوظيفية

مبادرة التمكين الشخصي

- إعداد وتأهيل (64) من الفرق الفنية المعنية بتطوير ملف الجدارات في الوحدات الحكومية.
- تدشين الإطار الوطني للجدارات الوظيفية والذي يتضمن (15) مجموعة وظيفية و (44) فئة وظيفية وما يقارب (300) جدارة تخصصية.
- تعميم الإطار الوطني للجدارات الوظيفية على جميع وحدات الجهاز الإداري للدولة خلال الربع الأول من العام 2025 وفقا للقرار الوزاري رقم (3/2025).
- إطلاق المنصة الإلكترونية لتطبيق الإطار الوطني للجدارات الوظيفية على منهجيات الموارد البشرية.
- إعداد دليل الموظف حول كيفية استخدام المنصة الإلكترونية في إنشاء خطط التطوير الفردية.

- **تهدف المبادرة إلى بناء منظومة متكاملة للتمكين الشخصي وفق منهجية الكوتشنج العالمية من خلال تزويد الموظفين بالمهارات والأدوات المهنية التي تساعدهم على تطوير قدراتهم وتحسين إنتاجيتهم، وقد شملت الجهود:**
  - تبني منهجية الكوتشنج بأسس احترافية معترف بها عالميًا، والحرص على الاستفادة من معايير ومنهجيات الاتحاد الدولي للكوتشنج (ICF) لضمان جودة عمليات التمكين. وقد تم إشراك الممكّنين المعتمدين من قبل شركة أوكيو ووحدات أخرى في بناء منظومة مؤسسية لتطبيق التمكين الشخصي.
  - إعداد برنامج تمكين شخصي احترافي بهدف تأهيل نخبة من الممكّنين الداخليين الحكوميين والحصول على اعتماد احترافي. وقد شملت الفئة المستهدفة (25) ممكّناً شخصياً من مختلف الوحدات الحكومية.
  - تصميم برامج تدريبية نوعية لتعزيز مهارات القيادات والموظفين وفق أفضل الممارسات في مجال التمكين الشخصي تحت إطار برامج التوعية والتسويق للمشروع.
  - توفير جلسات الكوتشنج الفردية للموظفين عبر نخبة من الممكّنين المعتمدين، فقد تم تقديم جلسات تمكينية فردية للموظفين لمساعدتهم في تحديد أهدافهم المهنية وتجاوز التحديات العملية.
  - بناء منصة إلكترونية متكاملة للتمكين الشخصي لرقمنة عمليات الكوتشنج وتسهيل انتشارها.

حوكمة الجهاز الإداري للدولة

شهد الجهاز الإداري للدولة تحسينات مستمرة لتعزيز مستوى التكامل بين الوحدات الإدارية وتعزيزا لمبادئ الحوكمة الرشيدة، وتستعرض القائمة أدناه أبرز التغييرات على مستوى الوحدات الحكومية خلال الفترة (2024-2025):

2025

- مرسوم سلطاني رقم 57 / 2025 بتعديل مسمى الأمانة العامة لمجلس المناقصات إلى هيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي وتحديد اختصاصاتها واعتماد هيكلها التنظيمي.
- مرسوم سلطاني رقم 18 / 2025 بإنشاء سوق الشركات الواعدة.
- مرسوم سلطاني رقم 52 / 2025 بإلغاء مركز عُمان للحوكمة والاستدامة.
- مرسوم سلطاني رقم 51 / 2025 بنقل المديرية العامة للخدمات الطبية من ديوان البلاط السلطاني إلى وزارة الصحة.
- مرسوم سلطاني رقم 46 / 2025 بتعديل الهيكل التنظيمي للمكتب السلطاني وتعيين أمين عام.
- مرسوم سلطاني رقم 35 / 2025 بإنشاء محكمة الاستثمار والتجارة وإصدار قانونها.
- مرسوم سلطاني رقم 21 / 2025 بتحديد اختصاصات وزارة الخارجية.
- مرسوم سلطاني رقم 3 / 2025 بإصدار نظام البنك المركزي العُماني.

2024

- مرسوم سلطاني رقم 51 / 2024 بإنشاء مركز السجلات الوطنية وتحديد اختصاصاته.
- مرسوم سلطاني رقم 36 / 2024 بإسناد بعض الاختصاصات لكل من وزارة المالية ووزارة الاقتصاد.
- مرسوم سلطاني رقم 20/ 2024 بإنشاء هيئة الخدمات المالية.

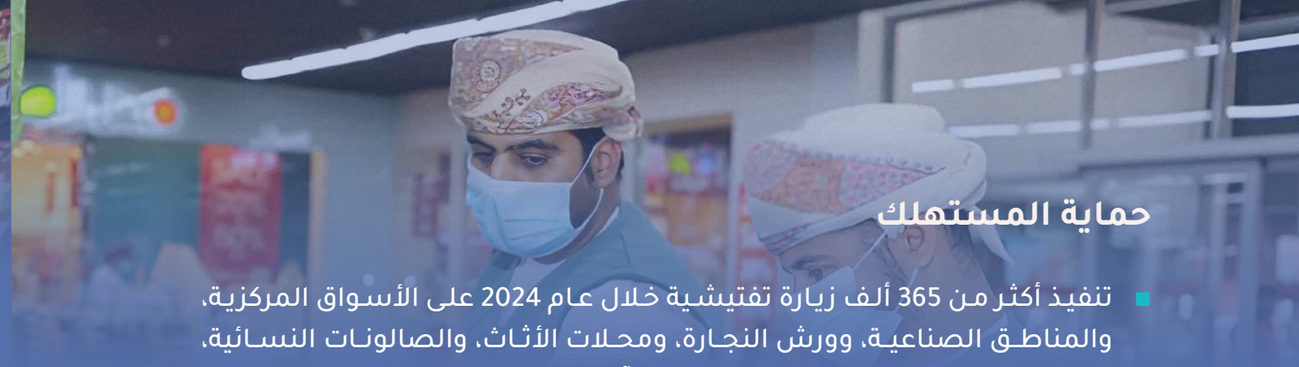

حماية المستهلك

- تنفيذ أكثر من 365 ألف زيارة تفتيشية خلال عام 2024 على الأسواق المركزية، والمناطق الصناعية، وورش النجارة، ومحلات الأثاث، والصالونات النسائية، ومحلات بيع الإطارات، إلى جانب المنشآت التجارية لبيع المواد الغذائية.
- **تشكيل لجان مشتركة مع الجهات الحكومية المعنية بالمحافظات بهدف تعزيز التعاون والتنسيق في المجالات التشريعية، والرقابية، والتوعوية لتعزيز حقوق المستهلكين في مختلف القطاعات، كان من أبرز جهودها:**
  - تنفيذ عدد من الحملات لقطاعات مختلفة، وتم تغطية ما يقارب 2,742 مؤسسة تجارية، بالإضافة إلى جهود تعزيز تطبيق القرار بتنظيم مزاولة نشاطي تعبئة وبيع أسطوانات غاز النفط المسال.
  - تنفيذ (11) حملة تفتيشية مشتركة استهدفت عددًا من العيادات ومراكز التجميل، وذلك بهدف التحقق من التزامها بالاشتراطات الصحية والاستهلاكية المعتمدة.
  - الرقابة على الأسواق لتعزيز تطبيق القرار حول تحديد الأدوية الجائز صرفها دون وصفة طبية.
  - تنفيذ حملة ميدانية لـ 197 مؤسسة بهدف التأكد من مدى التزامها بتطبيق القرار القاضي بحظر استخدام أكياس التسوق البلاستيكية دعماً للجهود الوطنية لحماية البيئة وتعزيز الاستهلاك المستدام.
- تنفيذ زيارات تفتيشية دورية مشتركة لعدد من الأسواق المركزية، من بينها سوق سلال وسوق الأسماك المركزي، حيث يتم من خلالها تغطية جميع المحلات التجارية في هذه الأسواق. وتهدف هذه الزيارات إلى التأكد من التزام المزودين بالاشتراطات والمعايير المعتمدة، إلى جانب التحقق من استقرار أسعار المنتجات في تلك الأسواق ورصد أي تجاوزات أو ممارسات تجارية غير مشروعة.
- في إطار الجهود المستمرة لتطبيق قانون الغش التجاري الموحد، تم تنفيذ زيارات ميدانية تفتيشية دورية في مختلف محافظات سلطنة عُمان أسفرت عن ضبط أكثر من 133 ألف سلعة مخالفة خلال عام 2024 والنصف الأول من عام 2025.
- نشر الوعي بمخاطر السلع المغشوشة عبر إطلاق حملات توعوية عن الغش التجاري، ومخاطر المنتجات المحظورة.
- افتتاح معرض السلع المقلدة بنسخته المطورة بهدف التوعية المجتمعية بمخاطر السلع المغشوشة، حيث شهد المعرض مؤخرًا نقلة نوعية شاملة،

بهدف تحويله إلى بيئة تفاعلية حديثة توظف أحدث التقنيات، لتعزيز السلوك الاستهلاكي الآمن ومحاربة الغش التجاري بأساليب مبتكرة ومؤثرة.

- إطلاق مبادرة المؤسسات الصديقة للمستهلك بهدف تشجيع المؤسسات التجارية على تقديم خدمات متميزة وفق معايير محددة تُقيَّم من قبل فريق مستقل.
- مراجعة وتحديث قانون حماية المستهلك ليواكب المستجدات الاقتصادية والاجتماعية ويعالج التحديات العملية التي تواجه تطبيقه.
- إطلاق عدد من التطبيقات الذكية المرتبطة بنظام «ميدان»، من أبرزها تطبيق المفتشين، الذي يُعد أداة رقمية داعمة للرقابة الميدانية.
- بلغت نسبة الشكاوى التي تم اتخاذ أول إجراء بشأنها خلال 10 أيام نحو 83%، وتم حل/إغلاق 86.8% من الشكاوى الواردة خلال مدة لا تتجاوز 30 يومًا.
- بلغت نسبة البلاغات التي تم التعامل معها خلال 3 أيام 92.5%، وتم الانتهاء من إجراءات 91.4% من البلاغات الواردة خلال 10 أيام.
- العمل على تجهيز النسخة المطوّرة من نظام «ميدان» المعني بإدارة الشكاوى والبلاغات خلال 2025، وتتضمن النسخة الجديدة مجموعة من الخصائص الذكية الحديثة، من أبرزها دعم أدوات التفتيش بتقنية الـGPS لتتبع الجولات الميدانية بدقة، وتفعيل أدوات الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات واتخاذ القرارات بشكل أسرع وأكثر دقة.

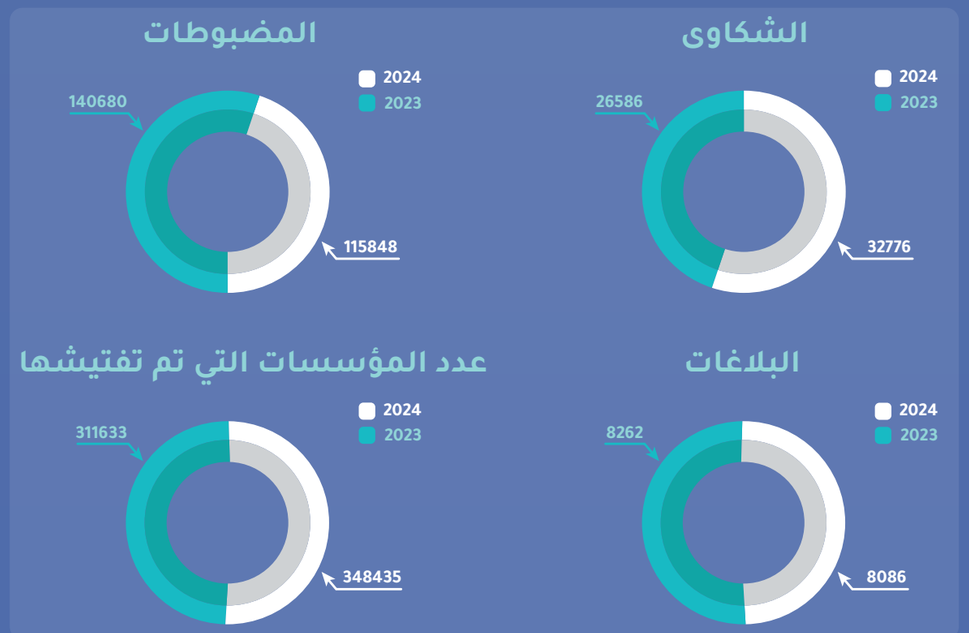

إدارة وحوكمة المشاريع الحكومية

- بلغ عدد المناقصات المطروحة خلال عام 2024 (100) مناقصة، إلى جانب (26) مناقصة مطروحة في النصف الأول لعام 2025، مقارنة بـ(23) مناقصة فقط كانت قد طُرحت لعام 2023 خلال نفس الفترة من العام السابق، ما يعكس نمواً ملحوظاً في وتيرة العمل والتخطيط المسبق للمشاريع المستقبلية.
- إسناد مناقصات بقيمة 786.6 مليون ريال عُماني خلال عام 2024.
- إعادة هندسة إجراءات تنفيذ المشاريع الحكومية لتعزيز الكفاءة في إدارة المشاريع ورفع مستويات الحوكمة والشفافية.
- توحيد إجراءات طرح المشاريع الحكومية، وأتمتة البيانات والخطوات، ورفع مستوى الحوكمة من خلال تحديد المسؤوليات بدقة وتعزيز الشفافية في كل مراحل التنفيذ.
- إنشاء لجان فنية متخصصة لعدد من المشاريع التي تتجاوز تكلفتها 100 مليون ريال عُماني بهدف ضمان دراسة شاملة ومتكاملة لمختلف جوانب هذه المشاريع قبل إسنادها وتنفيذها.
- تفعيل مشروع حوكمة إدارة المشاريع الحكومية، من خلال تكوين قاعدة بيانات متكاملة للمشاريع التي تم تنفيذها خلال عام 2024، بما يشمل مؤشرات الأداء المتعلقة بالتكلفة والوقت والجودة.
- تطوير منصة رقمية متكاملة تسهّل على الجهات المعنية رصد مستوى التقدم في تنفيذ المشاريع، ومتابعة الالتزام بالموازنات المعتمدة، وتحليل التغيرات في خطط تنفيذ المشاريع إن وجدت.
- تطبيق لائحة تنظيم المشاريع الحكومية، ودليل إدارة المشاريع الحكومية بهدف توحيد منهجيات وأساليب تنفيذ المشاريع وتعزيز الرقابة والجودة، وأسفر ذلك عن تقليص المدة إلى 5 أشهر من المدة الزمنية المستغرقة لمرحلة التناقص والتعاقد.
- 96% من المشاريع التي تم تنفيذها وإغلاقها خلال عامي 2024 و2025 بما لا يتجاوز 10%± من التكلفة المعتمدة في قرار الإسناد، ما يعكس مستوى عالٍ من الدقة والانضباط في إدارة التكاليف.
- **تطبيق منهجية الهندسة القيمية على مشاريع مختارة، أسفرت عن نتائج عملية ذات أثر ملموس، من أبرزها:**
  - مشروع توسعة طريق مسقط السريع: تم تطبيق حلول مبتكرة بالتنسيق مع شركة بيئة شملت إعادة تدوير الإسفلت لاستخدامه في مشاريع الطرق الداخلية، واستبدال الإنارة التقليدية بأخرى موفرة للطاقة (LED) ، واستخدام

مواد معاد تدويرها في الردميات، إلى جانب اعتماد نظام "السوبر بيف" بدلًا من الخلطات الإسفلتية التقليدية، ما يعزز الاستدامة ويخفض التكاليف على المدى الطويل.

- مشروع إنشاء سدّين للتغذية الجوفية على وادي عمدة ووادي الغبيرة بولاية دماء والطائيين بمحافظة شمال الشرقية: أسفرت ورشة الهندسة القيمية عن إعادة تصميم المشروع وتم تحقيق تخفيض بنسبة14.5% مما أسفر عن وفورات مالية قدرها 650 ألف ريال عُماني.
- مشروع إنشاء سد للتغذية الجوفية على وادي كيد بولاية بهلاء: تم تحسين التصاميم بما يسهم في رفع كفاءة التنفيذ وجودة الإنشاء.
- مشروع تطوير واجهة الأشخرة: تمت مراجعة استخدامات وتشغيل المباني ضمن المشروع، وأسفرت الورشة عن تحقيق وفورات بلغت نصف مليون ريال عُماني.

- تفعيل وتطبيق بوابات الضمان المرحلية التي أُقرت من قبل مجلس الوزراء، باعتبارها إحدى أدوات حوكمة المشاريع وتقنيات إدارتها الحديثة؛ وتمثل بوابات الضمان أداة رقابية تهدف إلى التحقق من استيفاء المتطلبات الأساسية في كل مرحلة من مراحل المشروع قبل الانتقال إلى المرحلة التالية.

أبرز المشاريع التي تم تحقيق نسب تخفيض فيها

مشاريع الطرق والبنية الأساسية

كاستكمال الأعمال المتبقية لمشروع طريق الشرقية السريع (الجزء الثاني - المرحلة الثانية) من الكامل والوافي إلى صور وإعادة تأهيل الطرق (طريق بدبد - نزوى، النزهة بصحار، سيح قطنة بالجبل الأخضر- العبيلة - الفياض بمحافظة البريمي)، بالإضافة إلى مشاريع ازدواجية طريق أدم - ثمريت بأجزائه المختلفة، والتي وفرت نسب تراوحت بين 3% إلى 20%.

مشاريع التعليم

بناء المدارس وإنشاء كلية الحقوق في جامعة السلطان قابوس، حيث وفرت مشاريع التعليم بنسب تخفيض تراوحت بين 3% إلى 11.6%.

القطاع الصحي

تخفيض تكلفة إنشاء مستشفى الفلاح بمحافظة جنوب الشرقية بنسبة 16.5%.

مشروعات تطوير المناطق السياحية

لمشروع تطوير الواجهة البحرية بشاطئ الأشخرة - جعلان بني بو علي حيث بلغت نسبة التخفيض 16.4%.

مشاريع المرافق والخدمات

كمشاريع استكمال الأعمال المتبقية لمبنى بلدية ظفار، وإنشاء 6 مواقع خدمات عامة بتقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد بمحافظة الوسطى حيث حققت نسب تخفيضات تراوحت بين 3% إلى 11.6%.

مشروعات المطارات

أعلى نسبة تخفيض تم تسجيلها في الخدمات الاستشارية لتصميم وتطوير مطار مسندم، حيث بلغت نسب التخفيض 59.6%.

المنصة الوطنية للمقترحات والشكاوى والبلاغات «تجاوب»

- دراسة أفضل الممارسات والتجارب الدولية لضمان تطوير المنصة بما يتواكب مع أفضل التجارب الدولية.
- تطوير البنية التقنية للمنصة وضمان تكاملها مع المنصات القائمة في المؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى تشكيل وتدريب الفرق المركزية في الجهات الحكومية على التعامل مع المنصة.
- إطلاق المنصة في فبراير 2025، وبلغ عدد الجهات الحكومية التي انضمت إلى المنصة 56 جهة.
- حصلت المنصة على شهادة نظام إدارة الأداء للامتثال (ISO 37301).

مزايا المنصة الوطنية للمقترحات والشكاوى والبلاغات "تجاوب"

- الاعتماد على تقييم المستفيد الفعلي فقط.
- ارتباط المنصة بنظام التبليغ والشكاوى لربط الرضا بالتحسين.
- قابلية القياس اللحظي أو الدوري.
- توفير أداة قياس موثوقة وشفافة لجودة الخدمات الحكومية تشرف عليها جهة حكومية محايدة.
- تمكين الجهات الحكومية من تتبع مستوى أدائها ومقارنته زمنيا مع مختلف الجهات.

معايير قياس رضا المستفيدين عن الخدمات الحكومية

- رسوم الخدمة
- سرعة الإنجاز
- سهولة الإجراءات
- مكان تقديم الخدمة
- تعامل مقدمي الخدمة

مؤشرات المنصة الوطنية للمقترحات والشكاوى والبلاغات «تجاوب» (يوليو 2025)

- حاصلة على شهادة نظام إدارة الامتثال ISO 37301
- 56 عدد المؤسسات الحكومية في المنصة
- +81 K عدد المستخدمين
- 1 M عدد الزيارات للمنصة

إجمالي الطلبات المقدمة عبر المنصة	المقترحات	الشكاوى	البلاغات	الاستفسارات
68575	6181	27758	21609	13027

تجاوب
TAJAWOB
المنصة الوطنية المقترحات والشكاوى والبلاغات

حوكمة البيانات الوطنية

- تطوير الإطار التنظيمي لحوكمة وإدارة البيانات الوطنية، والذي يُعد مرجعًا وطنيًا لتنظيم إدارة البيانات في القطاع الحكومي، وضمان استخدامها بكفاءة وموثوقية في خطوة استراتيجية تهدف إلى تعزيز الاستفادة من البيانات كأحد أهم أصول العصر الرقمي، ويشتمل الإطار على ثلاثة أدلة:
  - دليل سياسات حوكمة وإدارة البيانات الوطنية.
  - الدليل الاسترشادي لإنشاء مكتب حوكمة وإدارة البيانات.
  - دليل تقييم الالتزام بالسياسات.
- تدشين المنصة الوطنية للبيانات المفتوحة لتعزيز الشفافية وتمكين الابتكار في الاقتصاد الرقمي وبما يعزز من قدرة الاقتصاد الرقمي على النمو المستدام ويدعم التحول الرقمي الوطني بشكل فعّال، حيث تهدف إلى:
  - توفير الوصول الحر والمنظّم للمؤسسات والأفراد إلى مجموعة واسعة من البيانات الحكومية وغير الحكومية بصيغة قابلة للاستخدام والتحليل.
  - المساهمة في دعم اتخاذ القرارات المبنية على بيانات دقيقة.
  - تسهيل تبادل البيانات وتشجيع تطوير التطبيقات والخدمات المبنية عليها.
  - تحفيز القطاع الخاص على الابتكار.
  - تحسين جودة الخدمات الرقمية.

الخلاصة

في ضوء قراءة مؤشرات الأولوية ومسار تحركها، تُظهر آخر القراءات مسارا تصاعديا بالإجمال لحركة مؤشرات الأولوية في اتجاه تحقيقها، وقد ساهمت الجهود المبذولة في مختلف الجوانب التي تنشدها الأولوية في تحسن هذه المؤشرات، ومن أبرز هذه الجهود العمل على جاهزية المنظومة الشاملة لتحقيق الرؤية، كما ساهمت جهود التحول الرقمي في تحسين المؤشرات المعنية بتطوير الحكومة الإلكترونية. أما في مجال تجويد الخدمات الحكومية، فيعدّ إطلاق المنصة الوطنية للمقترحات والشكاوى والبلاغات "تجاوب" خطوة مهمة في سبيل ضمان تجويد الخدمات الحكومية من خلال تقييم المستفيدين لهذه الخدمات، إلى جانب الجهود الأخرى في جوانب حماية المستهلك وتطوير حوكمة وإدارة المشاريع الحكومية وحوكمة البيانات الوطنية.

وتستدعي المرحلة المقبلة استدامة ما تحقق في الأولوية والعمل على تعظيم الأثر من الجهود المبذولة والاستمرار في تطوير الأنظمة التي يعوّل عليها لرفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة، واستغلال المنصات والبيانات المتاحة في تقديم خدمات حكومية ذات جودة عالية، كما تتطلب المرحلة القادمة العمل على تطوير كفاءة وفاعلية صنع القرار المبني على استغلال وتحليل البيانات.